الانتخابات والمعارضة في المغرب

بين التحول الديمقراطي واستمرارية النظام السلطوي

(١٩٩٧-٢٠٠٧)

نشأت عبد الفتاح

مواطـن، المؤسسـة الفلسـطينية لدراسـة الديمقراطية
رام الله – فلسطين

٢٠١٠

Elections and the Opposition in Morocco
Democratic transition and the
resistance of the authoritarian regime 1997 - 2007

Nashaat Abdel Fattah

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine

2010

ISBN: 978-9950-312-56-2

This book is published as part of an agreement of cooperation
with the Heinrich Boell Foundation - Germany

جميع الحقوق محفوظة

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين

هاتف: ١١٠٨ ٢٩٥ ٢ ٩٧٢+، فاكس: ٠٢٨٥ ٢٩٦ ٢ ٩٧٢+
البريد الإلكتروني: muwatin@muwatin.org

٢٠١٠

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة هنريخ بول – ألمانيا

تصميم وتنفيذ مؤسسة **ناديا** للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ – ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس بالضرورة موقف مواطن. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

هذه السلسلة

تهدف هذه السلسلة إلى التعريف بنتائج عدد من رسائل الماجستير التي قُدِّمت في الجامعات الفلسطينية لنيل درجة الماجستير، وتتناول موضوعات تعنى بها **مواطن**؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، وبخاصة تلك الرسائل التي حصلت على منح في المسابقات السنوية التي بدأتها المؤسسة منذ العام ١٩٩٦، والتي هي جزء من برنامجها.

كما تهدف هذه السلسلة إلى تشجيع نشر رسائل الماجستير، أو بعض منها، وبخاصة تلك التي تسهم في إلقاء الضوء على ظواهر مجتمعية محددة وتساعد في تفسيرها وتبيان أسبابها، أو تشكل إسهاماً جديداً وإضافة نوعية في حقل من حقول العلوم الاجتماعية، وبخاصة تلك المتعلقة بالتحول السياسي والاجتماعي والمؤسساتي والقانوني نحو دمقرطة المجتمع الفلسطيني أو المجتمعات العربية، ومقومات ذلك.

وتعرض مقترحات الرسائل التي تتقدم إلى المسابقة السنوية التي تعقدها **مواطن**، والتي يعلن عنها في الصحف المحلية، إلى لجنة تحكيم تضم باحثين ومختصين في مجال هذه المسابقات، ليتم بعد ذلك اختيار عدد محدد منها لغرض الدعم الجزئي، ومن ثم إمكانية نشرها بعد التحكيم.

وفي كل الأحوال، تبقى هذه الرسائل بعد نشرها إسهاماً طلابياً في مرحلة محددة من مسيرتهم العلمية، حتى لو تميز بعضها بموجب المعايير المتعارف عليها للإسهام العلمي في الجامعات المرموقة.

الناشر

إهداء

إلى من غرسوا في أعماقي بذور العطاء... إلى من ضحوا بالغالي والنفيس لأبلغ عنان السماء.. إلى من وقفوا إلى جانبي في السراء والضراء... فكانوا في العطاء كالمنارة ... اهتدي إليها إذا ما الليل أسدل ستاره.. إلى أمي وأبي..

إلى من وقفوا إلى جانبي دائماً.. وشجعوني لأكون بهذه المكانة ظافراً.. إلى إخوتي الأعزاء..

إلى من غرست في أعماقي روح الأمل ... إلى من علمتني حب العمل ... أستاذتي الفاضلة هلغى باومغارتن.

المحتويات

المقدمة	٩
الفصل الأول: مدخل البحث و خلفيات الدراسة	**١٣**
في خلفيات الدراسة ومرتكزاتها	١٥
الفصل الثاني: النظام السياسي المغربي كنظام بتريمونيالي جديد	**٣١**
مقدمة	٣٣
النظام البتريمونيالي الجديد في المغرب	٣٦
في شرعنة النظام البتريمونيالي المغربي الجديد	٤٤
التقليد والتحديث في النظام البتريمونيالي الجديد	٥٠
آلية اشتغال النظام البتريمونيالي الجديد في المغرب	٥٢
الفصل الثالث: المعارضة السياسية الإسلامية في النظام البتريمونيالي الجديد	**٥٩**
الجزء الأول: المعارضة السياسية الإسلامية في المغرب الأقصى: العدالة والتنمية	٦١
الجزء الثاني: الإسلام السياسي "العدالة والتنمية" والملكية بين التحول الديمقراطي والبتريمونيالية الجديدة	٧٩
الفصل الرابع: الانتخابات المغربية (١٩٩٧-٢٠٠٧)	**٩٣**
مقدمة	٩٥

نظرة عامة على البرلمان المغربي ٩٧
في فهم الانتخابات "البتريمونيالية " ٩٨
الانتخابات البتريمونيالية المغربية: مدخل للتغيير أم تغيير للمدخل؟ ٩٩
الهيمنة على نتائج الانتخابات ١٠٠
الفصل الخامس **١١١**
في خلاصة التحليل ١١٣
قائمة المراجع **١١٩**

المقدمة

بُعيد نهاية الحرب الباردة، وانتهاء الصراع الشرقي الغربي، شهد العالم موجة أخرى من التحول إلى نمط النظام الديمقراطي، تعتبر استكمالاً لما وصفه هنتنغتون: "بالموجة الثالثة"، التي بدأت مع إنهاء الحكم العسكري في البرتغال العام ١٩٧٤، وربما يمكننا أن نطلق عليه لقب "الاجتياح الديمقراطي"؛ فقد شمل العديد من الأنظمة التي كانت تابعة للنظام الاشتراكي السوفييتي السابق.

إلا أن هذا الاجتياح تراجع أمام صلابة الأنظمة العربية، وقدرتها على التعامل مع المتغيرات المختلفة، ما جعل المنطقة العربية تشكل استثناءً لم تستطع أن تخترقه الموجة، فكثرت الانتقادات لهذه الأنظمة داخلياً وخارجياً، ما دفع بها إلى اتخاذ بعض التدابير التي تمكنها من الاستمرار والبقاء، فهنا كان على رأس أولويات النظام البحث عن "شرعية راسخة"، وكان في قمة هرم الإجراءات، إجراء انتخابات.

تعتبر الانتخابات البوابة الأوسع للدخول إلى عالم الديمقراطية؛ فهي العمود الفقري الذي تستند إليه الأنظمة السياسية في الديمقراطيات الحديثة، والدارج في هذا المضمار، أن المعارضة في مختلف الأنظمة تناضل وتكافح لانتزاع هذا الحق –حق اختيار الشعب لمن يحكمه– من الأنظمة السلطوية، كإحدى أهم أولوياتها. لتصل بالتالي إلى انتخابات حرة نزيهة عادلة ودورية، تستطيع من خلالها الوصول إلى مراكز صنع القرار، وتمثيل مطالب الشعب ومصالحه، وبخاصة من يدعمونها ويؤيدون مطالبها منهم.

إن الناظر إلى حال المعارضة السياسية في العالم العربي، والدور الذي تلعبه، يجد أن هذه المعارضة ما زالت غير قادرة على التأثير في بنية الأنظمة التي تسيطر على معظم مراكز القوة وصنع القرار، وتتحكم بمصير العباد في مختلف الأقطار، وإن كان هناك بعض المكاسب التي حققتها، فإنها ما زالت متواضعة أمام تطلعات الشعوب التي أرّقها الانتظار.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السلوك السياسي لحزب العدالة والتنمية الإسلامي في المغرب الأقصى، الذي قبل بالمشاركة السياسية في ظل بيئة سياسية معقدة، محاصرة من يمناها بقوانين النظام الصارمة، ومن يسراها بالأحزاب السياسية الأخرى المنقسمة على نفسها؛ فهي إما أحزاب يسارية، وإما علمانية، تخشى "البعبع" الإسلامي، ومستعدة للتحالف مع النظام ضده، وإما حركات إسلامية ذات توجهات مختلفة بعضها لا يقبل المشاركة السياسية أصلاً.

دراستنا تتناول الفترة بين (١٩٩٧-٢٠٠٧)؛ حيث شهدت هذه الفترة أول مشاركة فعلية للحركة الإسلامية في الانتخابات العام ١٩٩٧، بالإضافة إلى قبول أحزاب الكتلة الوطنية بالمشاركة في الحكومة بطلب من الملك الحسن الثاني، ليتم تعيين الزعيم اليساري عبد الرحمن اليوسفي أول رئيس وزراء معارض العام ١٩٩٧ أيضاً، كذلك شهدت هذه الفترة انتقالاً للعرش العام ١٩٩٩، ما دفع إلى التساؤل عن إمكانية حدوث تغيير ما في سلوك النظام وفي قواعد اللعبة السياسية. أكثر من ذلك، فإن الانتصارات المتسارعة التي حققها الحزب الإسلامي من انتخابات العام ١٩٩٧، التي فاز خلالها بتسعة مقاعد، ليفوز بعد ذلك بـ٤٢ مقعداً في انتخابات ٢٠٠٢، و٤٦ مقعداً في دورة ٢٠٠٧، كلها جعلت من الأهمية بمكان دراسة سلوك هذا الحزب الذي يتقدم بخطوات سريعة.

ومن الناحية النظرية، تقوم الدراسة بمحاولة فهم البيئة التي يعمل من خلالها حزب العدالة والتنمية الإسلامي أولاً؛ وذلك عن طريق دراسة النظام الملكي المغربي، وفهم طبيعته وآلية عمله، والقوانين التي يرسمها لتتحدد على أساسها مجريات العمل السياسي في الدولة ككل، ولتتحدد

على أساسها قواعد اللعب التي سوف يلتزم بها الحزب السياسي الإسلامي ليبقى محافظاً على وجوده، وحتى لا يصطدم مع النظام لاحقاً.

وتعمل في المقابل على دراسة السلوك السياسي لحزب العدالة والتنمية ضمن هذه الرزمة من القوانين الناظمة لعمله، ابتداءً بظروف ولادته ومروراً بوصوله إلى المشاركة كإستراتيجية للعمل، وصولاً إلى تحليل خط سيره ونهجه للعمل على التغيير، والخيارات التي يمتلكها في تعامله مع سياسات النظام الساعية للسيطرة عليه واحتوائه.

ولما كانت المشكلة الرئيسية للبحث تتعلق بضبابية الخط السياسي الذي تسير وفقه المعارضة الإسلامية السياسية، في ظل نظام يسيطر على كل كبيرة وصغيرة في مجريات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي إمكانية التغيير أو اكتساب مساحات جديدة تفرض من خلالها واقعاً جديداً، وتساهم من خلاله في دفع عجلة التقدم باتجاه تحول ديمقراطي، كان من الضروري دراسة واقع المشاركة السياسية للحزب، من خلال بوابة الانتخابات التي حقق من خلالها الحزب تقدماً بارزاً لافتاً للاهتمام، ومما يسترعي الانتباه في سلوك الحزب سياسياً، هو أنه يختلف عن كافة حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي بشكل عام، من حيث اعترافه بالملكية كنظام شرعي للحكم في المغرب العربي أولاً، وعدم وجود جناح عسكري للحزب كما هو الحال لدى حركة الإخوان المسلمين في مصر، أو حركة "حماس" في فلسطين ثانياً، وذلك انطلاقاً من إيمانه بالعمل السياسي ونبذه للعنف في تحقيق مطالبه.

وتشير الدراسة إلى خصوصية الحزب انطلاقاً مما تقدم، بالإضافة إلى تَمَيُّزِه في العمل السياسي؛ سواء من ناحية انضباط أعضائه والتزامهم، أو مِنَ ناحية الديمقراطية الداخلية التي يتمتع بها، ويظهر ذلك جلياً من خلال عدم وجود زعيم روحي أو رمزي للحزب، أو للحركة المؤازرة له –حركة الوحدة والإصلاح– التي يتركز اهتمامها في العمل الاجتماعي، وتترك العمل السياسي للحزب، وذلك خلافاً لما هو عليه الحال بالنسبة لحركة العدل والإحسان المغربية، التي يمثل عبد السلام ياسين زعيمها الروحي على سبيل المثال.

كذلك، فان الدراسة لن تتناول دور اللاعبين الخارجيين في تسريع عملية التحول أو إبطائها؛ وذلك ليس انتقاصاً من أهمية الدور الذي تلعبه الأطراف الخارجية في ذلك؛ وإنما لجعل الموضوع قيد الدراسة أكثر تحديداً، وعدم الدخول في نقاش مفتوح قد يؤدي في نهاية المطاف إلى الدخول في متاهات وتشعبات كثيرة، قد تحتاج إلى دراسة بحجم أكبر وبتوسُّع أكثر لا يتسع المجال لها في هذه الدراسة، فالتحولات الديمقراطية والتغيرات السياسية ليست دور الداخل فقط، وإنما يلعب الخارج دوراً مهماً فيها أيضاً.

وفي هذا الإطار، يرى أودونيل وشميتر (١٩٨٦) أن الأسباب لانطلاق عملية الانتقال الديمقراطي أو غيره يمكن إيجادها بالدرجة الأولى محلياً، فالعوامل الداخلية تلعب دوراً مسيطراً في عملية الانتقال، ولكن بالطبع فإن القيود الأيديولوجية على المستوى الدولي لديها بعض التأثير على تصورات الفاعلين للنجاح بعيد المدى للنظام المعطى، والتأثير السلبي لهبوط الاقتصاد الدولي يمكن أن يسرع الأمر. وبناء على ذلك، فهذه الدراسة لن تخوض في هذا الجانب الخارجي، لأنها إن فعلت فستدخل في متاهات كثيرة من شأنها أن لا تخدم ما تصبو إليه، ولن يتسع المجال لها هنا.

تركز الدراسة أيضاً على أهمية المنهج الذي ينبغي على أساسه دراسة التحول الديمقراطي في الوطن العربي بشكل عام، وفي المغرب بشكل خاص، وتؤكد على خصوصية كل تجربة حول العالم، لذا، يجب أن يكون المنهج ملائماً لدراسة كل حالة، حتى نصل إلى النتائج المطلوبة، التي تمكننا من فهم الأمور بالشكل الصحيح.

وأخيراً، فإن الدراسة تقدم أساساً واقعياً لفهم السلوك السياسي للمعارضة الإسلامية والنظام على حد سواء، ما سيساهم في فهم الاستعصاء الديمقراطي في المغرب الأقصى، من خلال الدراسة العملية والنظرية في آن واحد للحياة السياسية للحزب الإسلامي في مواجهة النظام، الذي ستصفه هذه الدراسة بـ: "النظام البتريمونيالي الجديد".

الفصل الأول

مدخل البحث وخلفيات الدراسة

الفصل الأول

مدخل البحث وخلفيات الدراسة

في خلفيات الدراسة ومرتكزاتها

تزايد الاهتمام بدراسة المنطقة العربية وأسباب تعثر التحول الديمقراطي[1] فيها منذ مطلع التسعينيات؛ حيث أن الاستعصاء الديمقراطي في المنطقة العربية جعلها محط أنظار العديد من الدراسات التي حاولت تفسير "الاستثناء العربي" من أي تغيير في قواعد أنظمته السلطوية، التي لازمته منذ ما يربو على أربعة عقود سابقة، وما زال هذا النمط للحكم مستمراً حتى الآن، وكذلك فقد كان لتفجيرات الحادي عشر من أيلول دوراً مهماً أيضاً في إثارة جدل واسع بين أوساط العديد من السياسيين والمفكرين، ليسلطوا الضوء بتركيز أقوى على ارتباط مثل تلك التفجيرات بما آلت إليه الديمقراطيات في بلدان العالم العربي والإسلامي من تراجع وانحسار، وارتبط ذلك أيضاً بالحديث عن القوى الإسلامية في المنطقة، وحجمها، وقدرتها على التأثير، ما قاد إلى التفريق بين "قوى إسلامية عنيفة"، و"قوى إسلامية سياسية"، ولأجل هذا الغرض برزت دراسات عدة بحثت هذه القضية من وجهات نظر مختلفة، وباستخدام مناهج تفسيرية وتحليلية مختلفة أيضاً.

وكان من أبرز هذه الدراسات كتاب غسان سلامة، الذي حاول من خلاله تفجير تساؤل "لماذا ... العالم العربي غير ديمقراطي؟" (سلامة، ١٩٩٥)، والذي اشترك فيه عدد من المفكرين والباحثين للإجابة عن سؤاله السابق،

من خلال معالجته لسياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي، من زاوية المقاربة الجديدة للديمقراطية، ويناقش فيه الطابع الاستثنائي وحقيقته القائلين به وخطابهم، وحاول من خلاله أن يبين أنّ الديمقراطية قد لا تحتاج إلى ديمقراطيين متحمسين للدفاع عنها، وقد لا تحتاج إلى بيئة خاصة أيضاً؛ فالديمقراطية "يمكن أن تظهر إلى حيز الوجود كثمرة للضرورة، وليس للإرادة، وأن تكون وليدة الضرورات الضاغطة، وليست وليدة برامج محددة".

ويعتبر كذلك كتاب (Oliver Schlumberger, 2007) من أهم الدراسات الحديثة التي حاولت البحث في ديمقراطية العالم العربي، ولكن خلافاً لمؤلّف غسان سلامة، فهو يدرس الميكانيكيات العاملة على بقاء الحكم السلطوي في العالم العربي، والمنطق الداخلي لها الذي يساهم في متانتها واستمراريتها.

وقبيل البدء في هذه الدراسة، لا بد لنا من تعريف المصطلح الأساسي فيها، إلا وهو "الديمقراطية"، حيث يعود هذا المصطلح إلى الفترة الإغريقية، وهي كلمة يونانية تعني "حكم الشعب": (Kratien) حكم، (Demos) شعب.

الدراسات التي بحثت المعنى الاصطلاحي والإجرائي للمفهوم كانت عديدة ومتنوعة؛ فالتعريف الواسع للديمقراطية كما يراه شميتر وكارل (١٩٩١) في دراستهما المشتركة، هي: نظام فريد ينظم العلاقة بين الحكام والمحكومين. وهم يقبلون التعريف التالي: "الديمقراطية السياسية الحديثة هي نظام للحكم يكون فيه الحكام قابلين للمحاسبة عن أفعالهم في العالم العام من قبل مواطنيهم، بتمثيل غير مباشر من خلال المنافسة والتعاون مع ممثليهم المنتخبين" (Schmitter and Karl, 1991: 76)،[٢] وكذلك فهم يساوون بين التعريف العام للديمقراطية والانتخابات المنتظمة، الحرة والعادلة والنزيهة. أكثر من ذلك، يذهب الكاتبان إلى اعتبار أن ما اقترحه روبرت دال كشروط إجرائية دنيا للديمقراطية السياسية الحديثة هو الأكثر

قبولاً، التي كان أهمها بالنسبة لدراستنا: أن السيطرة على قرارات الحكومة حول السياسة تُخوَّل دستورياً للمسؤولين المنتخبين، وأن المسؤولين المنتخبين مختارون في انتخابات عادلة متكررة، يكون فيها الإجبار نادراً نسبياً. وهم يضيفون إلى الشروط السبعة التي طرحها دال نقطتين مهمتين؛ الأولى عبارة عن تنقية وتوضيح للنقطة الأولى التي ذكرناها هنا، وهي أن المسؤولين المنتخبين شعبياً يجب أن يكونوا قادرين على ممارسة صلاحياتهم الدستورية، دون أن يكونوا خاضعين لتجاوز معارضة من قبل مسؤولين غير منتخبين.

أما النقطة الثانية، فهم يعتبرونها "الشرط المسبق الضمني" لشروط دال السبعة، وهي أن الحكومة يجب أن تكون ذاتية الحكم، بمعنى؛ يجب أن تكون قادرة على العمل بشكل مستقل عن القيود التي تفرضها بعض الدول الأخرى (Schmitter and Karl, 1991).

من الملاحظ أن تركيز شميتر وكارل في تعريف مفهوم الديمقراطية ركز بالأساس على نقطتين هما الأهم بالنسبة لأي تعريف للديمقراطية، وهما: القدرة على محاسبة الحكام من قبل المواطنين من خلال النظام الديمقراطي، وكذلك الميكانيكيات التنافسية ضمن هذا النظام وصلته بالديمقراطية.

إن المتتبع لما تناوله الدارسون في شأن التحول الديمقراطي في المغرب الأقصى، لا بد أن يلحظ أن غالبية هذه الدراسات لا ترى أن الطريق التي تسلكه المعارضة، والطريقة التي تتم بها الانتخابات، تدعو إلى التفاؤل حيال التقدم في عملية التحول الديمقراطي؛ فالبعض يرى أن النظام السياسي المغربي لا يعرف تغييراً يذكر، بل إن كل ما شهده من سياسات إصلاحية، وانتخابات تجري بين الفينة والأخرى لا تعدو أن تكون إلا أدوات لتكريس الاستبداد في ظل النظام التقليدي ومؤسساته وبنياته وثقافته. ويلخّص هذا الاستبداد –حسب بعض الباحثين– في مفهوم "إمارة المؤمنين" (مجموعة من الباحثين، **مجلة وجهة نظر**، ٢٠٠٧).[٣]

كما يرى آخرون أن المعارضة السياسية في العالم العربي تقوم بدور يختلف عما هو متوقع منها، من حيث أنها تعمل كأداة لتعزيز استمرارية الأنظمة السلطوية، بدلاً من أن تعمل على إنهاء احتكارها للسلطة والتحكم في رقاب العباد (Albrecht, 2005).

أما بالنسبة للسياق الذي تتم فيه الانتخابات، فهذا ليس إلا نتاج السعي الحثيث من قبل الأنظمة –ومنها النظام المغربي– لإعادة إنتاج نفسها، والظهور بمظهر لائق أمام الدول التي تدعم الديمقراطية وتدعو إليها، وكذلك إيجاد شرعية جديدة يرتكز إليها النظام، وبالتالي الاستمرار في النهج السلطوي بثوب جديد يتماشى ومتطلبات العصر (الهاشمي، ٢٠٠٧).

أما بالنسبة للمتفائلين في مسار التحول الديمقراطي في المغرب العربي بشكل خاص، الذين يكادون ينحصرون في باحث واحد، فيرون أن الإصلاحات الجارية، وبخاصة في عهد الملك محمد السادس، وسياسة الانتخابات التي وصفها العديد من المراقبين خلال فترته "بالنزيهة"، تنم عن رغبة صادقة من الملك في التغيير، وأن المغرب بذلك يسير نحو تحول ديمقراطي حقيقي (كلاوي، ٢٠٠٧).[٤]

فالناظر إلى تلك الأدبيات التي ركزت على عملية التحول الديمقراطي وصيرورته في المغرب الأقصى، يلاحظ أن معظمها قد أسهب في التركيز على دور النظام الملكي كلاعب رئيسي، ومحدد أساسي لخطوات تلك العملية، وكمحدد فعلي لقواعد اللعب فيها، وتتناول بالمقابل دور المعارضة وإمكانية تأثيرها في الغالب من خلال النظر إلى المساحات التي حددها النظام الملكي لتلك المعارضة، لتلعب فيها دوراً معيناً، وكأن إمكانية تحركها مرتبطة بالنظام، ولا إمكانية للحراك خارج حدود الدائرة التي رسمه لها. وتكاد تجمع الأدبيات على أن النظام المغربي يسير باتجاه تحول لشكل آخر من أشكال السلطوية.[٥]

ففي دراسة قام بها يونس برادة، حاول من خلالها رصد مقومات الفعل السياسي، وأسس الحكم، والعلاقة مع الممارسة الانتخابية، يصف

فيها المسارين الانتخابي والسياسي في المغرب بأنهما يعانيان من أزمة بنيوية، تتمثل في سيطرة الملكية على مجريات المسار الانتخابي، وترسم قواعده، بالإضافة إلى خطاب الملكية حول نفسها، وحول شرعيتها الدينية والسياسية، كحامية لوحدة البلاد ووحدة الشعب. ويرى الباحث أن المظهر السياسي التعددي يخدم مصالح إستراتيجية النظام، ويعبد الطريق إلى نوع من التنافس السياسي المغلق خارج حدود دائرة حقيقة السلطة؛ فالملكية تسعى إلى توظيف الانقسامية المجتمعية، وتشتيت الزعامات السياسية، لترسيخ ضرورة وجود رمز يضمن الاستمرارية، ويضبط المجال السياسي، وبالتالي الملك حكم للفصل في النزاعات الاجتماعية والسياسية، وهذا بطبيعة الحال سيحول الأحزاب إلى منظومة استقبال وانتظار مبادرات الملكية.

ويتحدث أيضاً عن الوظيفة الجوهرية للانتخابات، في وضع تقبع فيه الملكية فوق المنافسة السياسية، مع سيطرتها على العمليات السياسية كافة، وهذا يقوده إلى الحديث عن إشكالية المغرب منذ الاستقلال، والمتمثلة في "السعي للتوفيق بين الملكية وتحقيق الديمقراطية (الواقع والمطلب)". ويخلص إلى القول إنه إذا كان وجود الديمقراطية رهيناً بالأحزاب، فإن الوظيفة الحزبية المركزية المتمثلة في ممارسة السلطة، أو السعي إلى ممارستها، لن تتحقق إلا في ظل الديمقراطية، التي بدونها تستحيل الممارسة الحزبية (برادة، ٢٠٠٧).

ودراسة أخرى تحدثت فيها الباحثة مارينا أوتاوي (Marina Ottaway) عن عملية الإصلاحات، التي بدأ بها الملك الحسن الثاني، وتابعها محمد السادس، والتغيرات المهمة التي أنتجتها هذه الإصلاحات، سواء في النواحي الاجتماعية، وبخاصة ما يعرف بمدونة الأسرة، التي شملت قوانين تتعلق بالعائلة والعلاقات داخلها، مثل قضايا الزواج، والطلاق، والوصاية، والرعاية وغيرها، أو في نواحي حقوق الإنسان، وتمت مناقشة بعض قضايا الفساد، وكذلك الإصلاحات الاقتصادية.

فهذه التغييرات حسب الباحثة أدخلت تغييرات محددة في مواقع محددة، وتمت قيادة الإصلاح تحت مسعى التحديث، وليس من أجل المشاركة الشعبية ومسؤولية الحكومة؛ فلا شيء يدل على حدوث تحول ديمقراطي، حيث أن السلطة الدينية والسياسية ما زالت تحت سيطرة الملك، وهو الذي يقود عملية الإصلاح، فليس هناك ما يقيد صلاحياته، وتنفي أن يكون النقاش إذا ما كان المغرب سيستمر في عملية التحول الديمقراطي؛ لأنها ترى أن هذا التحول لم يبدأ أصلاً، وتحاول، فضلاً عن ذلك، مناقشة السؤال الأهم في نظرها، وهو ما إذا كانت هذه الإصلاحات حتماً ستؤدي إلى التغيير أم لا، وإذا ما كان ميزان القوة السياسية الموجود يجبر الملك على قبول حدود لصلاحياته تقود في المستقبل المنظور إلى عملية تحول ديمقراطي؟ وكذلك تتناول دور الفاعلين الخارجيين في الضغط من أجل التحول وتشجيع الدمقرطة.

وتتحدث كذلك عن أن المغرب قد سار بخطوات الإصلاح تلك لأهداف داخلية وخارجية خاصة بالنظام نفسه، وتقر بأن سيطرة الملك على خيوط اللعبة تعيق عملية التحول، ولكن الأمر ليس مستحيلاً، فيجب أن تتحول المغرب من الملكية التنفيذية إلى الملكية الدستورية لحدوث التحول، وعلى حزب العدالة والتنمية أن يتجنب الاحتواء، ويعمل على تقوية قواعده الشعبية، واستغلال الفرص لإيجاد الحلقة المفقودة في هذه السلسلة، وهي الإصلاح السياسي (Ottaway and Riley, 2006).

أما حمزاوي فيحاول توضيح أن الأحزاب المغربية تعاني من أزمة لا انفكاك منها؛ حيث أن الجمود أمسى الفعل الطاغي على أدائها، وظلت عقدة الزعيم غير قابلة للحل إلا بوفاته، أو عن طريق الانشقاق عن الحزب الأم، ليعيد الحزب الجديد إنتاج الحلقة المفرغة نفسها من منظومة القيم التي تعلل بها لتبرير انشقاقه.

وترى الدراسة أن هذه الأحزاب التي تعاني من أزمة الديمقراطية في داخلها لن تستطيع المساهمة في خلق نظام ديمقراطي طالما ظلت عاجزة عن إصلاح ذاتها. فالمشهد الحزبي المغربي –حسب حمزاوي– يشهد

تعددية حزبية، وليس تعددية سياسية، وهذا ما يفسر أزمة المشاركة السياسية التي ساهم الأداء الحزبي في إنتاجها (حمزاوي، ٢٠٠٧).

إن الاهتمام بظاهرة الإسلام السياسي في المغرب ودوره في عملية التحول بدأ بشكل واضح منذ مشاركة العدالة والتنمية في أول انتخابات العام ١٩٩٧. وبرزت كتابات عدة مهمة في هذا الصدد، ففي دراسة حاولت الباحثة إيفا ويغنر (Eva Wegner) من خلالها تفحص مكونات المرونة السلطوية، من خلال استكشاف ما يبدو ظاهرياً أنه نجاح للحالة المغربية في إدراج حركة الوحدة والإصلاح وحزب العدالة والتنمية، فالنظام لم يحظر الحزب، وبالمقابل فإن الحزب لم يعمل على مجابهة النظام بشكل مفتوح، سواء بواسطة الشجب لممارسات النظام علنيا، أو اللجوء إلى المقاطعة الانتخابية، وهذا يفترض أن كلا الفاعلين يفهم الإدراج كشيء مفيد؛ فالملكية وزمرتها الحاكمة تسعى إلى الاستقرار واحتواء المعارضة، والحيلولة دون وجود معارضة قوية تزعزع استقرار النظام، أما بالنسبة للحزب، فإنه يسعى إلى عدم الدخول في مجابهة مع الملكية؛ لتجنب القمع، وبالتالي المنع للحزب، وهذا الهدف بطبيعة الحال مهم جداً للأحزاب التي تنشأ في ظل نظام سلطوي؛ فاستثناء الحزب أو حظره سيعيقه عن تحقيق برامجه وتقوية قواعده الشعبية، ويجرُّ عليه الكثير من الخسائر.

وتفحص الكاتبة هنا استجابة الإسلاميين للأزمات، بفحص الإعداد الأولي للتطور في مرحلة التسوية، والتطور في الطاقات التنظيمية والإستراتيجية لإبقاء الدعم وتوسيعه، وتعطي اهتماماً خاصاً للقيود والفرص التي تؤثر على خيارات الإسلاميين (Wegner, 2006).

وقامت ويغنر بإعداد دراسة أخرى بالاشتراك مع الباحث هولغر ألبريتشت (Holger Albrecht)، حيث تفحص الكاتبان من خلال هذه الدراسة كيفية تعامل النخب السلطوية مع مطلب المشاركة السياسية للجماعات الإسلامية المعتدلة، مع ضمان هذه النخب في الاحتفاظ باستمرارية النظام وبمواقعهم داخله، بالنظر إلى الإسلاميين المعتدلين في كلتا الدولتين قيد

الدراسة، وهما الإخوان المسلمون في مصر، وحركة الوحدة والإصلاح في المغرب، وبالتالي معرفة العوامل الرئيسية للاختلاف في شكل وتطور إستراتيجيات الاحتواء الخاصة. وتجادل الدراسة بأن الإدراج مستمر طالما أنه يساهم في استقرار النظام، من خلال إذعان الإسلاميين لقواعد اللعبة، أو على الأقل لا يؤثرون سلبياً على الحكام والنخب.

وتناقش الدراسة تساؤلات عدة، أهمها ما يتعلق بدور أو أثر الوظيفة المنسوبة للبرلمان والانتخابات ومؤسساتهما فيما يتعلق باستقرار النظام للحكم السلطوي؟ وما إذا كان الإدراج سيقنع الإسلاميين بالالتزام بقواعد اللعبة السياسية، أم أنهم سيستخدمون فوائد اللبرلة السياسية لإضعاف شرعية النظام؟

وتصف الدراسة تلك الأنظمة بمصطلح "السلطوية الملبرلة"، وتشير إلى أن هذه الأنظمة لن تتوانى في استخدام الإجبار إذا ما شعرت بتهديد حقيقي، وهي تسعى إلى خلق صورة ليبرالية لحكمهم، من خلال احتمال درجة أو نسبة من المشاركة السياسية والحريات المدنية، على الرغم من أنها مقيدة ومسيطر عليها بحذر شديد، وذلك لزيادة الشرعية الداخلية والخارجية، وتجنب الضغوطات المختلفة. فالإدراج أكسب العدالة والتنمية قوة اجتماعية وسياسية، أما الاحتواء و"القمع الناعم" فهو أقل كلفة من "القمع الصريح". وتقر الدراسة بأن الإدراج سيؤجل عملية إحداث تغيير أساسي، لعدم امتلاك الحزب المُدْرَج الطاقة اللازمة لذلك. وخلصت الدراسة إلى أن كلا النظامين استجابا لمطلب المشاركة، ولكن باختلاف الآليات والإستراتيجيات، تبعاً لحجم المعارضة، ومدى قوة الشرعية التي يحظى بها النظام (Albrecht and Wegner, 2006).

وفي دراسة أخرى لموريال أسيبورغ (Muriel Asseburg) ناقشت الكاتبة من خلالها الفوائد والتكاليف التي من الممكن أن تؤدي إليها كلتا العمليتين لكلا الطرفين –النظام والمعارضة– ومن ثم تسعى إلى تحديد العناصر التي تؤثر على توقعات النظام نتيجة الإدراج بعد ذلك، وتعمل على تقييم فرصة السياسة الأوروبية للتأثير على تلك الاعتبارات.

ومن خلال ذلك توضح أن الإدراج سيزيد من الشرعية الداخلية والخارجية للنظام، والسيطرة بالتالي على المعارضة، ومن ثم تخفيف تكلفة القمع، وبالمقابل فإن المعارضة الإسلامية ستهدد التوازن من خلال المؤسسات، وتحول دون أن يستطيع النظام تطبيق أفضلياته، سواء أكان ذلك بتعيين "زبائنه" في المناصب العليا أم غير ذلك. كذلك فإن نتائج مشاركة الإسلاميين تعتمد على تأثير البرلمان ووظيفته في الانتخابات، بالإضافة إلى قوة الإسلاميين بالمقارنة مع الفاعلين الآخرين داخل المؤسسات وخارجها (Asseburg, 2007).

أما محمد الهاشمي فيحاول من خلال دراسته تسليط الضوء على الانتخابات التشريعية المغربية في أيلول ٢٠٠٧، ومساءلتها من زاوية الرهانات المحايثة لها في سياق تطور النظام السياسي المغربي، وبالتالي الوقوف على طبيعة هذا التحول، هل هو باتجاه تحول ديمقراطي، أم تجديد لسلطوية النظام، ويخلص إلى أن النظام السلطوي المغربي يسعى إلى إعادة إنتاج نفسه، حيث نجح في تطويع آلية الانتخابات لتعزيز موارد مشروعيته بمشروعية ديمقراطية تسمح له باختيار شركاء يعملون على تنفيذ سياسات القصر، ما يلبسه حلة جديدة يتزين بها داخلياً وخارجياً، فالكاتب يرى أنه انتقال نحو السلطوية. ويصل إلى ذلك من خلال نقد خطاب الانتقال الديمقراطي السائد لدى الفاعلين السياسيين، واستعراض بعض ملامح الإصلاحات الراهنة، واستقراء دلالات الانتخابات العام ٢٠٠٧ (الهاشمي، ٢٠٠٧).

وفي دراسة تفحص فيها إلين لوست–أوكار (Ellen Lust-Okar) كيف أن خيارات أصحاب المناصب لمؤسسات المشاركة في المجال السياسي الرسمي تؤثر على كل من حركية المعارضة، والآليات غير الرسمية التي يستخدمها أصحاب المناصب لتقوية مجموعات المعارضة المتعددة أو إضعافها، حيث تبدأ باستكشاف تراكيب التحدي بالتركيز على مصر والأردن والمغرب، ومن ثم تبين كيف أن هذه المؤسسات تؤثر على حوافز مجموعات المعارضة، وبالتالي حركية المعارضة خلال الأزمات

المطولة، وأخيراً تستكشف العلاقة بين خيارات أصحاب المناصب للقواعد الرسمية للتحدي والآليات غير الرسمية التي يستخدمونها للتأثير أو الاحتيال على مجموعات المعارضة. فالزعماء الاستبداديون يستخدمون مؤسسات رسمية تحرك عملية المشاركة وآليات غير رسمية للتأثير على قوة مجموعات المعارضة، وذلك بهدف البقاء في السلطة (Lust-Okar, 2007).

وتركز غالبية الدراسات المختصة بالشأن المغربي –كما سبق وذكرنا– على النظام الملكي في دراستها لصيرورة عملية التحول الديمقراطي في المغرب الأقصى، أما الدراسات التي ركزت على دور المعارضة في هذا المجال فهي غير كافية، بالإضافة إلى تركيزها على المعارضة التاريخية، وبخاصة الأحزاب الاشتراكية والوطنية منها، دون إعطاء الإسلام السياسي كمعارضة حقه من الدرس والتحليل، على الرغم من التقدم الحقيقي الذي بدأ يحققه منذ قبوله بالمشاركة في العملية السياسية، ومشاركته لأول مرة في انتخابات العام ١٩٩٧ ممثلاً بحزب العدالة والتنمية.

إن ما يميز هذه الدراسة هو تركيزها على دور الإسلام السياسي من ناحية، وتحليل خط سيره وأدائه كلاعب مهم في عملية التحول أو التراجع وتعزيز السلطوية من ناحية أخرى؛ فهذه الدراسة ستركز على أداء المعارضة الإسلامية، التي اتخذت من الدخول في العمل السياسي أداة لتحقيق تطلعاتها وأهدافها، ولكنها بالمقابل لن تغفل الملكية ودورها الرئيسي في الاستجابة، وذلك انطلاقاً من عدم إمكانية الحديث عن طرف بمعزل عن الطرف الآخر، فهما ككفتي الميزان لا يمكن الكيل إلا بحضورهما معاً.

إن اختيار المعارضة الإسلامية السياسية هنا لم يأتِ جُزافاً، بل كان عن دراية نظرية وتجربة عملية بالموقع المهم الذي تشغله الحركات الإسلامية في الوطن العربي بشكل عام ضمن صفوف المعارضة، حتى أن أهمية موقعها هذا دفع العديد من الباحثين إلى اعتبارها المعارض الحقيقي الوحيد للأنظمة السلطوية في المنطقة، وهذا يبدو واضحاً،

وبخاصة في ظل الاهتراء والضعف الذي تشهده الحركات اليسارية في العقدين الأخيرين، التي كانت تحتل الموقع الأهم ضمن صفوف المعارضة قبل انهيار المنظومة الاشتراكية في نهاية الثمانينيات. وكانت تجربة الإسلام السياسي في المغرب الأقصى مكان اهتمام لهذه الدراسة انطلاقاً من التجربة المميزة فكراً وممارسة لحزب العدالة والتنمية المغربي، التي سنتعرف على خصوصيتها في ثنايا هذه الدراسة.

إن الضبابية التي تكتنف المسار الذي تنتهجه المعارضة السياسية المغربية، من حيث انخراطها في المشاركة في الانتخابات، ووصولها إلى مراكز عليا في هرم النظام، الذي يرسم بدوره مسار العملية الانتخابية، ويحدد مجرياتها، وحدود فعاليتها، ممثلاً في شخص الملك، سواء بقوانين وقواعد دستورية، أو إصدار قرارات، أو تحديد مساحات للعب خاصة بالمعارضة، تثير العديد من الإشكاليات والتساؤلات، التي تفرض نفسها على الواقع السياسي لمسيرة التحول الديمقراطي المغربي، فما هو تأثير تحديد تلك المساحات على عمل المعارضة وأدائها؟ وهل بإمكانها أن تتخطى تلك المساحات وتفرض واقعاً جديداً ومساحات جديدة؟ كذلك فإن آلية عمل المعارضة المغربية تثير تساؤلات أيضاً، فما هي الآليات التي تمتلكها المعارضة المغربية للحصول على مكاسب تمكنها من دفع عجلة التقدم باتجاه التحول الديمقراطي؟ أو بالمقابل ما هي الآليات التي قد تمتلكها للدفع بهذه العملية للوراء، وتعزيز الشكل السلطوي من النظام، والمساهمة في إضفاء شرعية عليه؟

الدراسات التي بحثت الموضوع قيد الدراسة طرحت بعض التساؤلات التي تحتاج إلى بحث ونقاش، وأبقت الباب مفتوحاً أمام أسئلة أخرى، فهذه الدراسة بدورها ستحاول مناقشة الإمكانيات المتاحة أمام المعارضة السياسية الإسلامية المغربية في المساهمة في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي من خلال انخراطها في النظام والعمل السياسي، عن طريق الاشتراك بالمسلسل الانتخابي، وتحولها إلى معارضة من الداخل، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وصولها إلى تمثيل سياسي حقيقي. أو

بمعنى آخر الظروف التي يجب أن تتوفر لتتمكن المعارضة في ظل نظام سلطوي أن تتحول إلى أدوات للتغيير السياسي (كيف يمكن أن تتحول المعارضة في ظل نظام كالنظام المغربي من أدوات تخدم مصالح النظام وأهدافه إلى منافس حقيقي على السلطة؟).

وتفترض الدراسة أن النظام السلطوي المغربي يستغل مشاركة المعارضة الإسلامية في العملية الانتخابية من أجل احتوائها وتدجينها لاحقاً، وأن اشتراكها يساعده على التأثير في نتائج الانتخابات، ليسهل عليه السيطرة على التوازنات بين الأحزاب المتنافسة، الأمر الذي يتيح له مزيداً من المرونة في إدارة الحياة السياسية، ولعب دور الوسيط والحكم النهائي بين الأطراف المتنافسة، التي يبقى تنافسها في مستوى أدنى منه، ما يساعده على البقاء ويعزز استمراريته في ظل الأزمات التي من الممكن أن يتعرض لها، وذلك على أساس أن تلك المعارضة بانخراطها في العمل السياسي يسهل كبح جماحها، وتضمن مزيداً من الشرعية للنظام بتقديمها مزيداً من التأييد الشعبي الذي يقف خلف صفوفها. هذا من جانب، أما من الجانب الآخر، فتفترض هذه الدراسة أن المعارضة السياسية الإسلامية تعمل من خلال انخراطها في النظام السياسي، ووصولها إلى مناصب مهمة في الدولة، عبر انتخابات يرسم حدودها النظام الملكي، ممثلاً في شخص الملك، على دعم شرعية استمرار النظام السلطوي المغربي، الذي يسعى من خلال التحديث، وإتاحة مزيد من الحريات، والسماح للمعارضة بالمشاركة في الانتخابات، إلى احتواء تلك المعارضة وتدجينها، والسيطرة عليها، وكبح جماحها، وبالتالي ضمان مزيد من التأييد الشعبي، ولكنها بالمقابل يمكن أن تتحول إلى أداة قوية لإحداث تغيير ما، ومن ثم التحول إلى الوضع الديمقراطي، في حال سنحت الفرصة وأحسنت المعارضة استغلالها، وكانت على أتم الجاهزية لإحداث هذا التغيير، حيث أن وجودها داخل النظام يمكنها من ترسيخ قواعدها الشعبية والمؤسساتية وتعزيزها، وباعتبار أن الخيار الذي تسلكه أفضل من بقائها خارج النظام حيث الفرص أقل، وهذا، وفق حسابات المعارضة، يندرج تحت اقتناع بات واضحاً للمعارضة الإسلامية بأنه "خطوة في طريق التغيير".

ستقوم هذه الدراسة بالارتكاز على منهجين مهمين في هذا النوع من الدراسات، بحيث نستطيع من خلالهما فهم إمكانية التحول الديمقراطي من عدمه تحت ظل نظام سلطوي بحُلّته الجديدة:

أولاً. منهج نظرية التحول الديمقراطي (عاصي، ٢٠٠٦)؛ وهذا المنهج مهم هنا وضروري في التفسير والتحليل، حيث يمكننا من فهم إمكانية تحول النخب من نخب لا ديمقراطية إلى نخب ديمقراطية وفقاً للمتغيرات التي تؤثر على عملية التحول، والتي من الممكن أن تدفع النخب إلى تبني الديمقراطية، وهذا المنهج مهم في دراسة التسويات المؤسساتية التي تهدف إلى تنظيم التنافس السياسي بين النخب الديمقراطية والنخب اللاديمقراطية، حيث أن هذه التسويات ستقود في النهاية إلى إخلاء النخب اللاديمقراطية.

ثانياً. منهج البتريمونيالية الجديدة (Neo-patrimonialism)؛[٦] حيث تنبع أهمية هذا المنهج من قدرته على تحليل وتفكيك إستراتيجية عمل النظام والآليات التي يستخدمها للوصول إلى وضع معين، ينظر إليه في الغالب على أنه يحاول الحفاظ على بقائه واستمراره، من خلال اتّباع إجراءات معينة، كاللعب على الانشقاق في صفوف النخبة السياسية والمعارضة السياسية بمختلف أشكالها، الأمر الذي يشكل جزءاً أساسياً للبنية التنظيمية لأي نظام حكم سلطوي بترمونيالي، وما إلى ذلك من العناصر التي ترتكز عليها البتريمونياليات الجديدة. وهذا يساعدنا على الفهم والتحليل معاً لخط سير اللاعبين داخل اللعبة السياسية، وإمكانية الحراك في خضم مخرجات هذه العملية.

في الفصول الأربعة اللاحقة لهذا الفصل تنقسم الدراسة على النحو التالي:

الفصل الثاني، سيتناول طبيعة النظام السياسي المغربي، وصلاحيات الملك، والدور الذي يشغله في النظام، حيث لا بد من فهم آلية عمل النظام أولاً ومرتكزاته، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من خلال القيام بإصلاحات معينة أو تعديلات معينة، حيث ستحاول الدراسة

إبراز ملامح البتريمونيالية الجديدة في آلية عمل النظام، وأثر ذلك على عملية التحول الديمقراطي.

الفصل الثالث ينقسم إلى جزأين؛ الجزء الأول، سيختص بالتعرف على طبيعة المعارضة السياسية الإسلامية وشكلها، وأنواعها، وآلية عملها، وإمكانيات تأثيرها في النظام لتطبيق برامجها، حيث سينصب التركيز على الإسلام السياسي المتمثل في حزب العدالة والتنمية، فنسلط الضوء على نشأة الحزب وتطوره، والأهداف والتطلعات التي يصبو الحزب إلى تحقيقها، وما إلى ذلك من متغيرات تدعم أركان الحزب ومقوماته.

أما الجزء الثاني، فسيحاول المناقشة أكثر في الإمكانيات المتاحة للمعارضة لإحداث التغيير في ظل وجود النظام البتريمونيالي الجديد، وذلك من خلال إستراتيجيات العمل التي ينتهجها كلا الطرفين، وبالتالي، إمكانية المعارضة الإسلامية في المساهمة في دفع عجلة التحول الديمقراطي إلى الأمام، من خلال انخراطها في تلك اللعبة السياسية، أو على تعزيز دعائم النظام البتريمونيالي الجديد.

أما الفصل الرابع، فهو مختص بالحديث عن الانتخابات التشريعية المغربية ضمن مراحلها الثلاث قيد الدراسة في الفترة (١٩٩٧–٢٠٠٧)، ونحاول الاقتراب هنا من اتجاه سير المغرب: هل هو باتجاه الاستمرار في النهج السلطوي أم أنه يسير باتجاه تحول ديمقراطي حقيقي؟

أما الفصل الخامس، فيحتوي على خلاصة التحليل، لنستنتج ما إذا كان خط السير باتجاه التحول وإمكانية تحقيقه في المستقبل القريب أو البعيد، أم هي خطوات للتراجع باتجاه البتريمونيالية الجديدة، التي تسعى العديد من الأنظمة العربية إلى الوصول إليها لضمانٍ استقرارها، وبالتالي استمرارها في الحكم ضمن وضع أكثر استقراراً، وأقل كلفة؟

هوامش الفصل الاول

[١] مفهوم التحول الديمقراطي هو المفهوم المحوري في هذه الدراسة ونعني به: عملية الانتقال من نمط الحكم السلطوي إلى نمط الحكم الديمقراطي، بمعنى تراجع أنظمة الحكم السلطوية لتحل مكانها أخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي، وعلى المؤسسة المتمتعة بالشرعية، وعلى الانتخابات النزيهة، كوسيلة لتبادل السلطة أو الوصول إليها، وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور.

[٢] قام الباحث باختيار هذا التعريف لأنه مناسب جداً لهذه الدراسة؛ حيث كارل وشميتر من أعلام الكتاب في مدرسة التحول الديمقراطي، وكذلك فهذا التعريف ملائم جداً لدراستنا الحالية.

[٣] ويمثل ذلك الاتجاه مجموعة من الباحثين الشباب من خريجي جامعات مغربية، حيث نشروا سبع مقالات بهذا الصدد في مجلة **وجهة نظر**، عدد٣١، لسنة ٢٠٠٧ الذي يحمل عنوان "إمارة المؤمنين". كما ينتمي آخرون إلى هذه المدرسة. انظر: (مودن، ٢٠٠٧).

[٤] ويمثل هذه المدرسة محمد كلاوي، أستاذ العلوم السياسية بكلية الحقوق بالدار البيضاء، ونلمس ذلك من خلال كتابه **المغرب السياسي في مطلع الألفية الثالثة ١٩٩٠-٢٠٠٦**، الذي أصدره في العام ٢٠٠٧. ولم يجد الباحث من يدعم توجه كلاوي في هذا الطرح. انظر: المرجع السابق نفسه.

[٥] باستثناء محمد كلاوي، وآخرين قليلين، الذي يرى أن الإصلاحات الجارية، وبخاصة في عهد الملك محمد السادس وسياسة الانتخابات التي وصفها العديد من المراقبين خلال فترته بالنزيهة، تنم عن رغبة صادقة من الملك في التغيير، وأن المغرب بذلك يسير نحو تحول ديمقراطي.

[٦] لمزيد من المعلومات حول البتريمونيالية الجديدة ومرتكزاتها وآلية عملها، انظر: وليم نصار. **مأزق الديمقراطية في البتريمونيالية الجديدة: دراسة الحالة الأردنية**. بيرزيت: رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٤.

الفصل الثاني

النظام السياسي المغربي كنظام بتريمونيالي جديد

الفصل الثاني

النظام السياسي المغربي كنظام بتريمونيالي جديد

"إن أكثر أنواع التأييد استقراراً للحكام، هو ذلك النوع المستمد من إيمان الأفراد بأن من واجبهم قبول الحاكم وطاعته، والالتزام بمتطلبات النظام، إن هذا اليقين لدى المواطنين يعكس، بشكل ضمني أو صريح، حقيقة أنه يرى تلك الأمور (القبول والطاعة)، كما لو كانت مطابقة لمبادئه الأخلاقية، ولما هو صحيح ومحق في المجال السياسي..."

(ابن خلدون، ١٩٨١: ٣٠٣).

مقدمة

مَثَّلَت الموجه الثالثة للديمقراطية، التي ابتدأت العام ١٩٧٤ في البرتغال، نقطة تحول للعديد من الأنظمة السياسية الدولية من نمط اللاديمقراطية إلى نمط النظام الديمقراطي، وشكل انهيار الاتحاد السوفييتي في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات إحدى أبرز المحطات في هذه السلسلة من التحولات الدولية؛ إذ مثَّلَ عالم ما بعد الحرب الباردة انتشاراً واسعاً للأنظمة السياسية الهجينة، ومثال هذه الأنظمة في التسعينيات: في أفريقيا (غانا وكينيا)، وفي أمريكيا اللاتينية (هاييتي والمكسيك)، وفي آسيا (ماليزيا وتايوان)، حيث جمعت كلها قواعد الحكم الديمقراطية بالاستبدادية خلال التسعينيات (Levitsky and A. Way, 2002: 51).

إن ما يهمنا هنا هو خصوصية المنطقة العربية، التي أثارت دهشة العديد من العلماء والباحثين منذ بداية التسعينيات، والتي دفعت بالتالي إلى التساؤل عن ذلك الاستعصاء للمنطقة العربية بشكل عام، وصلابة أنظمتها التي استطاعت الصمود في وجه رياح التغيير الديمقراطي التي ألقت بظلالها على العديد من الأنظمة عبر العالم! حيث يكاد يجمع العلماء على تلك الاستثنائية للدول العربية من التحول الحقيقي نحو النظام الديمقراطي، أو حتى السعي الجاد باتجاهه.

المناهج التي حاولت دراسة وتفسير هذه الاستثنائية العربية وصمودها في وجه تلك الموجات المتعاقبة انقسمت إلى مدرستين: المدرسة الأولى، ترى أن الدين المسيطر في المنطقة –الدين الإسلامي– بتعاليمه ومفاهيمه، ساعد تلك الأنظمة على الصمود والحفاظ على بقائها واستمرارها، ويعد صامويل هنتينغتون (Samuel Huntington) من أعلام من يمثلون هذه المدرسة؛ حيث يرى أن الفشل العام للديمقراطية الليبرالية لتأخذ حيزاً في المجتمعات الإسلامية يجد مصادره في النهاية في جزء من الطبيعة غير المضيافة للمجتمع والثقافة الإسلامية للمفاهيم الليبرالية الغربية (Baumgarten, 2004: 45).

أما المدرسة الثانية فقد حاول روادها البحث عن سبب غياب الديمقراطية في المنطقة العربية، وكانت البداية بمحاولة الحديث عن شروط رئيسية مسبقة يجب توافرها للتقدم في عملية التحول الديمقراطي، حيث يبدو واضحاً، ضمنياً، أنهم يجادلون في صلب نظرية الحداثة كما استخدمت في الخمسينيات والستينيات، فخاضوا في قضايا المجتمع المدني، والاقتصاد الليبرالي، وغيرها كشروط مسبقة لتعبيد الطريق أمام الديمقراطية القادمة (ibid, 46). وقد بينت الدراسات الحديثة، من خلال دراسة تجارب عملية، أن الشروط المسبقة يمكن أن تكون عوامل مساعدة، ولكنها غير كافية ولا ضرورية لحدوث التحول (Suny, Schmitter and Santios, 2001).

ربما كان التمييز بين الأنظمة السياسية في الموجات السابقة يقتصر على إذا ما تحولت إلى الديمقراطية أم بقيت لا ديمقراطية، ولكن الموجة الثالثة أدخلت مصطلحات جديدة لتلك الأنظمة التي لم تكتمل فيها عملية التحول الديمقراطي، مثل "الديمقراطية غير الليبرالية"، "ديمقراطية الواجهة"، "ديمقراطيات الدساتير غير الليبرالية"، وبشكل عام "التنوع العظيم في الأنظمة السلطوية شبه الديمقراطية" (Baumgarten, 2004: 46).

إن هذا التغير في طبيعة الأنظمة، وآلية تعاملها مع المتغيرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية –خارجية كانت أم داخلية– لتبدو بمظهر ديمقراطي أحياناً، مع الاحتفاظ بقواعد السلطوية في جذور النظام، حدا بالعديد من المفكرين والباحثين في السنوات الأخيرة إلى التفكير بإعادة النظر في الآلية التي تتم بها دراسة هذه الأنظمة، وبالتالي استشراف مستقبل استمرارها وبقائها.

وفي خضم هذه المدارس تقترح باومغارتن منهجاً بديلاً لفهم المشكلة وتحليلها؛ حيث تقترح بدايةً في الخطوة الأولى منه استبدال سؤال لماذا لم تحدث الديمقراطية في المنطقة العربية، على الرغم من انتشارها الواسع في معظم الأنظمة عبر العالم؟ أو بشكل أدق، لماذا لم تتبع الخطوة الأولى باتجاه التحول إلى الديمقراطية (الانتخابات الحرة) بتأسيس حقيقي لقيام أنظمة ديمقراطية، ومن ثم تعزيز الديمقراطية وإسنادها؟ فتحاول حقيقة، فهم طبيعة الأنظمة العربية الموجودة، وبالتالي محاولة إدراك التحول الذي من الممكن ملاحظته، وفي الخطوة الثانية، فإن الأنظمة العربية تُفهم كممثلة لشكل محدد من الأنظمة السلطوية؛ بمعنى، أنظمة بتريمونيالية جديدة (ibid,48).

وانطلاقاً من ذلك، لا بد من فهم طبيعة النظام البتريمونيالي الجديد في المغرب الأقصى وآلية اشتغاله، حتى نستطيع الوقوف على الأساس المُهيكِل لسلوك أي حزب سياسي داخل الفضاء المغربي.

النظام البتريمونيالي الجديد في المغرب

إن الدور الذي تشغله الملكية في النظام السياسي المغربي، حالها كحال قمة هرم السلطة في الأنظمة العربية الأخرى بشكل عام، والصلاحيات الواسعة المناطة بشخص الملك وفق النصوص الدستورية والأعراف التقليدية –كما سنتطرق إليه لاحقاً– يجعل من هذه المؤسسة الفاعل الأساسي الذي يتحكم ويسيطر على كل مجريات الحياة السياسية والاقتصادية، ويمتد أيضاً ليشمل مجريات الحياة الاجتماعية، فهي غالباً ما تتدخل بتلك المجالات بشكل مباشر أو غير مباشر، وهي بذلك تحدد آلية عمل النظام ككل، وهي التي تمد أجهزة النظام الأخرى بالصلاحيات المنوطة بها. وبالتالي، فإن الملك المغربي ومؤسسته الملكية أهم عنصر في الحياة السياسية المغربية.

وتبعاً لذلك، لا بد من معالجة قضية أساسية في الفهم والتحليل، تتمثل في تحديد إذا ما كنا سنتحدث عن الملك كقائد بتريمونيالي، أم المؤسسة ككل؟ وبالتالي، هل نستطيع تسمية القائد مؤسسة أم لا؟ بمعنى ما هو الرابط بين الملك والمؤسسة المحيطة به؟ وهذا لا شك مهم أيضاً في فهم عملية الانتقال السلمية الهادئة للعرش، ومدى تأثير ذلك على استقرار الحياة السياسية للبلاد، وأيضاً، فإن ذلك مهم لفهم الآلية التي يعمل بها النظام المغربي كنظام بتريمونيالي جديد.

وفي خضم البحث عن مكانة القائد في النظام العربي بشكل عام، وأهمية شخصه، يرى هدسون أن شخصية القائد في العالم العربي بشكل خاص لا تزال مصدراً هائلاً للشرعية، وذلك بسبب غياب القواعد الموازنة له من ناحية، وبسبب أن القادة يستطيعون أن يجسدوا في أنفسهم البعض من قيم التشريع المستفيضة، الناشئة عن الثقافة السياسية من الناحية الأخرى. والمثال الأكثر وضوحاً هنا –حسب هدسون– هو "القومية" (Hudson, 1977: 20). ويرى أيضاً أن المكون الرئيسي للشرعية في الأنظمة الملكية هو شخص العاهل، انطلاقاً من أن هذه الأنظمة قائمة على السلطة الفردية (ibid, 16-20).

أما والي، فإنه يرى من خلال التعريفات المتعددة لمصطلح الشرعية "أن العلاقة بين السلطة والمواطن التي يطرحها ماكس فيبر وغيره من الكتاب الذين بحثوا في موضوع الشرعية، موضوعة في إطار مؤسسي في الفكر السياسي الغربي، وفي الممارسة السياسية الغربية عبر إقامة المؤسسات السياسية. وتسمح هذه المؤسسات إلى حد ما بتسهيل مشاركة المواطن في الجسم السياسي ... والشرعية بهذا المعنى ممنوحة ليس للحاكم نفسه، بل للنظام السياسي ككل، ومن ثم يستمد صاحب السلطة المنتخب عبر مؤسسات هذا النظام الحكومي شرعيته من شرعية النظام" (والي، ٢٠٠٣: ٢٧).

وانطلاقاً من هذا الفهم؛ سواء للشرعية وقوة ارتباطها بشخص القائد في الأنظمة العربية من ناحية، أو ارتباطها بالمؤسسات الشرعية التي تمنح القائد شرعيته (بمقدار التزامه بها) في الأنظمة الغربية الحديثة من الناحية الأخرى؛ بمعنى أن الشرعية في الديمقراطيات الحديثة ممنوحة للنظام ككل وليس لشخص القائد الذي يستمد شرعيته من شرعية النظام، يمكننا أن نفهم الأزمة التي غالباً ما سيمر من خلالها النظام العربي إذا ما حاول اتخاذ خطوة إلى الأمام باتجاه إدخال تعديلات حديثة، مهما كان الدافع لإحداثها –داخلياً أو خارجياً– وسواء أكان هذا التغيير سياسياً أم اقتصادياً أم اجتماعيا، ما يدفعنا بالتالي إلى البحث عن جدّيّة هذه الخطوة، والأهداف المنشودة من ورائها، وهل إذا ما كانت في مصلحة استمرارية النظام وتعزيز قدرته على البقاء والصمود أمام رياح التغيير التي تهب من كل حدب وصوب، أم أنها بالمقابل سياسات إصلاحية تسعى إلى البحث عن شرعية للنظام ومؤسساته؟

وحتى لا نسترسل أكثر في البحث النظري عن أجوبة قد يتعذر الوصول إليها بمعزل عن الدراسة العملية للواقع والتطورات، فإننا سنعود إلى المغرب لمقابلته –إبان عهد الملك الجديد محمد السادس– بما ناقشناه آنفاً، فما هي السياسات التي اتخذها العاهل الجديد؟ وهل ذلك يشكل قطيعة مع العهد القديم؟ أم أنها تكتيكات استهدفت تدعيم ركائز

الاستمرارية التي لم تعد صالحة لحمل النظام لفترة أخرى، وبالتالي، استمرار لنهج العهد القديم وخطواته في اتجاه التحديث والإصلاح في أجهزة النظام وآلية عمله، التي أضعف أركانها الزمن، وباتت مهددة بالضعف والاهتراء، وفي المحصلة إرساء لقواعد جديدة لشكل جديد من السلطوية متمثلاً في تدعيم ركائز النظام البتريمونيالي الجديد.

وفي السعي لاستنطاق واقع تلك التساؤلات، لا بد من معرفة بعض الخطوات العملية التي قام بها الملك الجديد في السعي لإحداث تغيير في بنية النظام وهيكليته ومؤسساته؛ فكانت النخبة السياسية أبرز الأولويات التي اشتغل محمد السادس على تحديثها، والتي لا يخفى على أحد أهميتها ودورها المحوري في صياغة القرارات أو التأثير عليها، وكذلك مدى مساهمتها في استقرار النظام أو زعزعته، ونشير هنا أيضاً إلى إمكانية المجادلة بجدوى وأهمية الحديث عن النخبة في النظام السياسي المغربي أو عدم جدواه، انطلاقاً من السلطات المحورية التي يحظى بها الملك في النسق السياسي والدستوري المغربي، التي تكاد تجعل إمكانية الحراك لهذه النخبة ضيقاً جداً، بحيث تعجز عن القيام بالدور المنوط بها، والذي من المفترض أن تلعبه، إلا أن ذلك لا ينفي أهميتها ودورها في إرساء قواعد الشرعية للنظام من ناحية، وتعزيز وجوده واستمراريته واستقراره من ناحية أخرى، فضلاً عن إمكانية حراكها مستقبلاً لإحداث تغيير ما في الحياة السياسية والاجتماعية للشعب المغربي.

وبالنظر إلى النخبة السياسية المغربية، نجد بعض الباحثين يدرسها على اعتبار أنها نوعان: الأول، وهو ذلك الجزء من النخبة الذي ينشأ عن طريق تعيينه من قبل الملك مباشرة، وهذا ما يسمى بـ "النخبة الحكومية والإدارية العليا". وعضو النخبة هنا لا بد أن يحظى بالرضا الملكي ليصبح عضواً ليدخل هذه النخبة. أما النوع الثاني، فهو ما يتم انتخابه مباشرة من قبل الشعب، وهو ما يسمى بـ "النخبة البرلمانية". ناهيك عما يشوب هذه الطريق للوصول إلى هذه النخبة من "مطبات"

ودهاليز، التي ليس بالضرورة أن تسفر عن نخبة نزيهة ذات كفاءة (لكريني، ٢٠٠٨)، وغني عن البيان التدخلات المباشرة أو غير المباشرة من قبل القصر الملكي في تشكيلها، سواء أكان ذلك عن طريق القوانين المنظمة لخط سيرها أم عن طريق استخدام الصلاحيات الواسعة في تكوينها وبنائها ... .

التقسيم الحديث للنخبة ربما يبدو أكثر وضوحاً وشمولاً؛ حيث ينظر البعض إلى القائد أو الرئيس أو الملك في الحالة المغربية على أنه النخبة المركزية، الذي تدور حوله باقي مستويات النخبة التي تقترب من هذا المركز أو تبتعد عنه، وفقاً لأهميتها وتأثيرها، ووفقاً لذلك فالنخبة المغربية تقسم إلى ثلاث دوائر كالتالي:

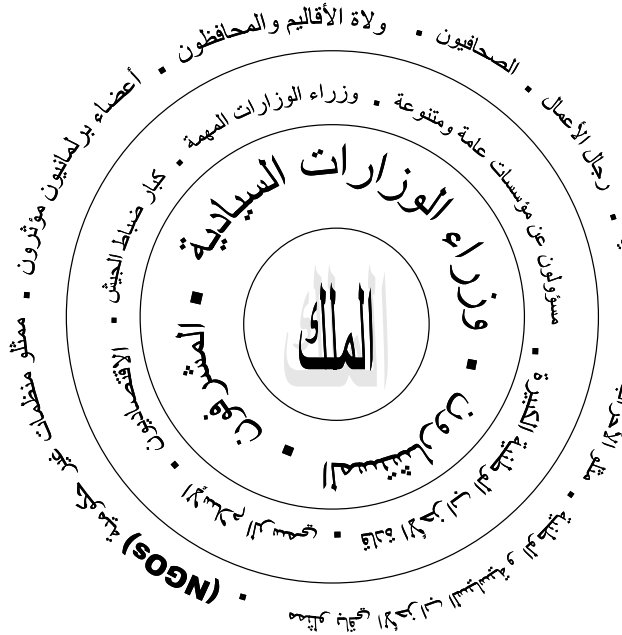

* الشكل يوضح تصنيف النخبة في المغرب الأقصى.

النخبة المركزية: وهي التي تتكون من الملك ودائرته الأولى القريبة منه، من مستشارين وأعضاء من الوزارة الملكية، والمشرفين الملكيين. وأعضاء هذه "الدائرة الداخلية" هم من الأفراد ذوي التعليم العالي الذين شغلوا مناصب في الفرع التنفيذي واعتُبِروا ناجحين، وهؤلاء المستشارون أو المشرفون خبراء في تخصصاتهم، وهم يراقبون عمل الوزراء ووزاراتهم، حتى أن بعض الخبراء يصفهم بـ "حكومة الظل"، وهي تشكل جسراً بين القصر والدوائر الثانية والثالثة، وفي هذه الدائرة (الأولى) تتخذ القرارات الإستراتيجية كافة، وذلك عن طريق تشكيل اللجان الملكية، ومثال ذلك قيام محمد السادس بتشكيل لجنة الاستثمار والسياحة من أجل إدخال إصلاحات ولبرلة اقتصادية على الرغم من وجود وزارات مختصة بذلك.

الدائرة الثانية من النخبة: وتشتمل على كبار ضباط الجيش، وممثلي الإسلام الرسمي (أو المؤسسات الإسلامية)، ووزراء الحكومات المسؤولين عن الحقائب المهمة، ومسؤولين من مؤسسات عامة ومتنوعة، والنخب الاقتصادية، وقادة الأحزاب السياسية للحركات الوطنية المهمة والكبيرة.

الدائرة الثالثة: وهي من ولاة الأقاليم والمحافظين، وأعضاء برلمانيين مؤثرين، وممثلي المنظمات غير الحكومية (NGOs)، وممثلي باقي الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى دخول ممثلين جدد إلى هذه الدائرة كالإسلاميين ورجال الأعمال والصحافيين(Zerhouni, 2004).

أما التغييرات التي طالت هذه النخب السياسية خلال العهد الجديد، فيتمثل أهمها في "إعفاء إدريس البصري وزير الداخلية الأسبق (١٩٩٩/١١/٩)، كما تم قبل هذا الإعفاء تعيين الكولونيل ماجور لعنيكري على رأس جهاز المحافظة على التراب الوطني (الاستخبارات الداخلية)، وفي ربيع السنة الجارية تم إعفاء محمد المديوري رئيس مديرية الحرس الملكي، ومدير الأمن الخاص، وبرمجة سياسة تحجيم وإضعاف مُحكمة لجهاز وزارة الداخلية المتضخم، وذلك عبر القيام بعملية تغييرات واسعة في ١٩٩٩/١٢/٣١ عبر إصدار قرار بتعيين

(٤٣) شخصية في وزارة الداخلية، ضمنها (٢٩) شخصية جديدة، فضلاً عن إعفاء جل رجالات الوزير السابق" (الخلفي، ٢٠٠٠).

وكذلك حركة "تعيينات وتنقلات واسعة شملت الولاة والقيادات في ثلاثين من أقاليم المغرب ومحافظاته. وفي إطار هذه الحركة التي تعتبر الأهم لكبار موظفي الدولة منذ اعتلاء محمد السادس العرش في ٣١ تموز...، تم تعيين ولاة جدد في أكثر من ثلاثة أرباع الأقاليم والمحافظات التي يتألف منها المغرب، غير أن الحركة لم تشمل مدن الرباط، ووجدة، والعيون بالصحراء الغربية.[١] وفي إطار الحركة، فقد تم تغيير والي الدار البيضاء العاصمة الاقتصادية للمغرب، وعين بدلاً منه مولاي سليمان علوي" (أ. ف. ب، ٢٠٠٠).

"إن موقع الملك كحاكم برز بوضوح في الإبقاء على ما يُسَمَّى بالمجال الملكي الخاص والمرتبط بوزارات السيادة، خارج دائرة التناوب السياسي الفعلي، حيث أن التعيينات التي تمت فيها (كاتب الدولة في وزارة الخارجية وكذا السفراء، ووزير الداخلية، وكاتب الدولة في الداخلية، فضلاً عن التعيينات الخاصة بالولاة والمحافظين في الجهات والمناطق) ارتبطت بالملك مباشرة. كما برز أيضاً في تدخله المباشر في معالجة الاختلالات التي يعرفها سير الحكومة. وهو ما يعني في المحصلة استمرار المؤسسة الملكية في ريادة المبادرة السياسية بالبلاد، والتحكم في التوازنات السياسية" (الخلفي، ٢٠٠٠).

وبشكل أكثر دقة، فإن المراقب لحركة التغييرات التي طالت صفوف النخبة يستطيع ملاحظة أن التغيير كان ليس واسعاً في صفوف الدائرتين الأولى والثانية؛ حيث أبقى الملك محمد السادس ضمن الدائرة الأولى على مستشاري والده، وعين آخرين معظمهم من جيله ومن زملائه، وأضاف منصبين إلى هذه الدائرة هما: مشرفة أنثى، ومتحدث باسم القصر. وهذه التغييرات جاءت في إطار ملكية جديدة لديها اتصال أفضل بالناس (Zerhouni, 2004: 69-72).

أما في الدائرة الثانية، فإن نخبة الجيش لم تطلها تغييرات عديدة في تركيبتها، باستثناء منصب مدير عام دائرة المخابرات الوطنية، كما ذكرنا سالفاً، واثنين آخرين، وهذا التغيير البسيط ضمن نخبة الجيش يمكن تفسيره بقوة وصلابة هذه النخبة، حيث ليس من السهل إحداث تغييرات كبيرة داخلها، أو أن اللحظة المناسبة لتغييرها لم تأتِ بعد، أو أن الملك لا يرى ذلك ضرورياً.

وكذلك، فإن الملك لم يغير أياً من نخبة المؤسسات الإسلامية ضمن الدائرة الثانية، فهي مهمة جداً لاستمرارية النظام كمصدر للشرعية، إلا أنه أجرى تغييرات طفيفة فيما بعد (Zerhouni, 2004: 69-70).

أما الدائرة الثالثة، فقد كانت الأكثر عرضة للتغيير، وقصد الملك الجديد من وراء ذلك إلى إضعاف شبكة إدريس البصري الذي تم إعفاؤه كما سبق وأشرنا، حيث بدأ محمد السادس باستبدال المحافظين والولاة، فتم تعيين ٨٧ موظفاً خلال سنوات لملء ٧٦ موقعاً (ibid, 71)، إضافة إلى ما سبق وذكرنا حول الاستبدال لموظفي وزارة الداخلية.

ومن خلال ما تقدم، نجد أنفسنا أمام تساؤل جوهري، وهو: كيف أثر تغيير النخبة على السياسة المغربية والنظام؟ وبالتالي هل كان لذلك أثر على المجتمع؟

يراود الباحث الشك في البداية حول هذه النخبة أو تلك، فالآلية التي جاءت بها هي التعيين وليس حسب الكفاءة والمنافسة وبطريقة عادلة، وكذلك فإن الدائرتين الأولى والثانية لم تشهدا تغييرات جوهرية تنم عن توجه جديد لدى النظام الملكي، فتم النظر إلى إعفاء إدريس البصري كشماعة اتسخت، أو وجهاً قبيحاً للنظام لا بد من إزالته، وبالتالي كان لزاماً على الملك الجديد تفكيك الشبكات التي قام البصري ببنائها على مدار ما يقارب ربع قرن، وسعى بذلك أيضاً إلى إضعاف هذه الوزارة التي كانت العمود الأساس في بقاء النظام، ليعتمد، فيما بعد، على وسائل أكثر حداثة، وكذلك الحال مع باقي التغييرات. وانطلاقاً من

هذا الفهم المبدئي، يرى بعض الباحثين أن التغيير في تركيب النخبة لن يكون له تأثير أساسي في اللبرلة السياسية، ما لم يكن مصحوباً بتغيير في توجهات وسلوك النخبة الجديدة، فتوجهات النخبة نحو السلطة السياسية تميل للاهتمام بمصالحها الخاصة (ibid, 61). ومن هنا، فإن توجهات النخبة نحو الملكية ساهمت بشكل تدريجي في ظهور ثقافة الاستسلام واللامبالاة السياسية، وهذه الثقافة لن تكون جيدة مستقبلاً لبناء ديمقراطية (ibid, 61-62).

انطلاقاً مما تقدم، فإنه لا يمكننا المراهنة على مثل هذه النخبة لإحداث التغيير المنشود في بنية النظام، بل يمكننا النظر إلى تلك التغييرات التي قامت بها الملكية على أنها استمرار في تعزيز قوة وآليات النظام البتريمونيالي الجديد، من خلال الإيحاء بالتغيير، ولكنه في الحقيقة تعزيز لسيطرة الملكية، فترى زيروني (Zerhouni) أن اللبرلة أعادت تقوية مركزية النظام من خلال تعزيز سيطرته سياسياً، فهي أداة مهمة للسيطرة على النخبة، عن طريق إيهام تلك النخبة بأن الملكية تعطيهم صوتاً في صناعة القرار، بالإضافة إلى إدماجهم في النظام السياسي، وأيضاً فهي طريق لإعادة تأكيد أولوية وكفاءة المؤسسة الملكية (ibid, 63).

إذاً، فإن تغيير النخبة ليس ضرورياً أن يقود إلى التغيير، ولكن ازدياد عدد أعضاء النخبة يمكن أن يؤدي إلى كسر شبكات العلاقات الزبائنية لقلة المصادر التي تحتاجها هذه الزبائنية لتبقى عاملة، وأيضاً فإن الانفتاح السياسي الذي بدأ في التسعينيات، والذي سمح بمزيد من المشاركة قد يعبد الطريق لظهور ثقافة المشاركة، ويعزز مفهوم المبادرة بين أعضاء معينين من الدائرة الثالثة على المدى البعيد، وهذا من شأنه إحداث أثر رئيسي في عملية اللبرلة (ibid, 81-82).

أما على المستوى المجتمعي، فقد كان التغيير أكثر وضوحاً، ومثال ذلك ازدياد دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام كنتيجة لحرية أكثر في التعبير. كذلك فإن الإعلام بدأ برفع عدد من القضايا إلى مستوى النقاش الوطني مثل: قضايا الفساد، وحقوق المرأة، والفقر، والبطالة...،

(ibid, 80). ولكن، هل هذا كفيل بإحداث تغيير ما، وبخاصة أن النظام يمتلك الإمكانيات المادية والكفاءات البشرية التي سخرها لإحكام سيطرته في مجالات الإعلام والتكنولوجيا وغيرها مستفيداً من خبراء على أعلى المستويات في هذه المجالات؟

في شرعنة النظام البتريمونيالي المغربي الجديد

سعت الأنظمة السياسية تاريخياً إلى إضفاء صبغة من الشرعية (والي، ٢٠٠٣: ١٩-٤٠)[٢] على وجودها واستمرارها في الحكم، وتعددت أشكال الشرعية التي اتخذتها أو ادعتها؛ فمنها من ارتكز على شرعية إلهية، كما كان عليه الحال في الأنظمة الأوروبية إبان القرون الوسطى التي ادعت "الحق الإلهي" في الحكم، والتي تعتبر شرعية دينية مستمدة من الله، حيث الحاكم ظل الله في الأرض، فهو الذي منح الحاكم ذلك، ولا مجال للنقاش حول وجوده في هذا المنصب، ومنها من استند إلى شرعية تقليدية ضاربة جذورها عبر التاريخ، تعارف عليها عبر الزمن، فالحاكم في هذه الحالة قد ورث ذلك عن أجداده، ويتم تدعيم هذه الشرعية غالباً إذا ما دعت الضرورة لذلك بضرورات وجودها واستمرارها عبر محاولات الإقناع بأهمية هذا الوجود، كحال الملكيات الأوروبية، التي أصبح دور الملك فيها حالياً دوراً رمزياً بالعموم، وصولاً إلى الشرعيات التي استندت إلى قوانين وضعية ودساتير، وهي ما تعارف عليه لاحقاً بالشرعية الحديثة، التي أصبحت الشرعية الأكثر قبولاً لدى غالبية الشعوب المتحضرة، والتي تتيح للشعب المشاركة في اختيار من يحكمه ... .

"إن فكرة الشرعية ومبدأها متغيران ونسبيان، لأن ظهور الفلسفات والنظريات السياسية الحديثة قد زعزع أسس وقواعد الشرعية القائمة على اعتبارات قديمة، لتخلي المكان لظهور أسس وقواعد جديدة للشرعية أكثر واقعية وأكثر مساساً بحياة المجتمعات السياسية" (ديفرجيه، ١٩٧٧: ١٤٥). وقد أثبتت التجارب التاريخية أن

"الشرعية ليست معطى ناجزاً أبداً، وهي ليست ماهية ثابتة لا تخضع للتغيير والتبديل. فالشرعية السياسية هي سيرورة تكاد تختزل حياة الدولة أو دورتها، حسب الوصف الخلدوني المعروف. إنها سيرورة من حيث هي تُغزى، وتنتزع وتُكتسب وتترسخ، وتضعف وتتآكل وتتلاشى وتُفتقد" (يعقوب، ١٩٩٧: ٨٣)، فشرعية أي سلطة مبنية بالأساس على أن الشعب هو مصدر هذه السلطة، وهو صاحب الحق بممارستها، ولتعذر ذلك فإنه يختار من ينوب عنه في ممارستها، وهذا يعني أنه إذا لم يمارسها بشكل مباشر، فيجب أن تنال موافقته (والي، ٢٠٠٣: ٢٦).

الأنظمة العربية بمختلف أطيافها وأشكالها تختلف في الأسس التي تستند إليها في شرعياتها، ولكننا لن نسعى هنا إلى الخوض في موضوع أشكال الشرعية التي تتخذها الأنظمة العربية، لأن هذا سيدخلنا في نقاشات لا يتسع المجال إلى تغطيتها، ولكن ما يهمنا هنا هو النظام المغربي.

ففي الحالة المغربية، يمكن الحديث عن شرعية مزدوجة، تمزج بين الشرعية التقليدية والشرعية الحديثة، ويمكن المجادلة بأن النظام المغربي هو الوحيد الذي نجح غالباً في الدفاع عن هذا المزيج والجمع بينهما من بين مختلف الأنظمة في المنطقة العربية.

أولاً: الشرعية التقليدية للنظام المغربي

قبل الخوض في مضمون الشرعية التقليدية التي يتمتع بها النظام المغربي لا بد بداية من التعريج على قواعد الشرعية في النظام الإسلامي وتوضيحها. وذلك للأهمية البالغة التي تحظى بها الصبغة الدينية لتكريس وجود النظام واستمراره في المغرب الأقصى.

فالشرعية في التراث الإسلامي تشتمل على شقين أساسيين نعرفهما كالتالي:

١. "الشرعية الضمنية: وهي الشرعية التي تقوم على حصر الخلافة في أهل البيت وأحقيتهم بها.

٢. الشرعية التعاقدية: وهي التي تقول بأحقية الخلافة فيمن حصلت لهم البيعة" (الهرماسي، ١٩٩٢: ٢٨-٢٩).

وبالتالي، فإن النظام السياسي المغربي إجمالاً نجح في الجمع بين هذين الشرطين؛ فالملك نجح في إثبات انحداره -وسلالته العلوية- من سلالة آل بيت الرسول "عليه السلام"، وكذلك فهو دائماً يسعى إلى الحصول على المبايعة من قبل كبار المسؤولين والموظفين والوجهاء والعلماء...، وبخاصة في المدن؛ وذلك لأن المناطق النائية بعيداً عن المدن لا تشكك في السلطة الدينية للملك (الهرماسي، ١٩٩٢: ٢٩).

يرى العديد من العلماء والباحثين أن مفهوم البيعة في التراث العربي والإسلامي هو المقابل المصطلحي لمفهوم الشرعية، وحتى نستجلي حقيقة هذا المفهوم -البيعة- أكثر، فلا بد من العودة إلى كتابات ابن خلدون في مقدمته التي يعرف بها البيعة بأنها "العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وبأمور المسلمين لا ينازعه شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري.." (ابن خلدون، ١٩٨١: ٢٠٩).

أما الكتابات الغربية المتعلقة بمفهوم الشرعية والسلطة فتعود إلى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، الذي يتفق إلى حد بعيد مع ما عبر عنه ابن خلدون قبل ذلك بستة قرون، حيث ينظر فيبر إلى الشرعية على أنها صفة تنسب لنظام ما من قبل أولئك الخاضعين له، من خلال طرق عدة تتمثل في التقاليد أو بعض المواقف العاطفية، أو عن طريق الاعتقاد العقلاني بقيمة مطلقة، أو بسبب قيامه بطرق وأساليب تعد قانونية أو شرعية مقبولة (Weber, 1969: 130). ومن ذلك نستطيع استخلاص ثلاثة أنواع من الشرعية التي تحدث عنها فيبر، وهي: الشرعية التقليدية،

والكارزمية، والعقلانية. حيث يكون الولاء في النوعين الأول والثاني إلى شخص (رئيس تقليدي أو زعيم بطل أو زعيم روحي)، أما في النوع الثالث فتكون الطاعة والقبول لشبكة المؤسسات المبنية بصورة شرعية، التي تحمل الطابع الفردي. والشرعية في الأنواع الثلاثة كلها معرّفة في سياق قبول المجتمع بحكومته وزعمائه (ibid, 130-135).

فنلاحظ أن فيبر يخلص إلى أن النظام الحاكم يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة، والمواطنون لا يضفون الشرعية على نظام الحكم، أي لا يقبلون بحقه في أن يمارس السلطة إلا لأسباب يقوم عليها هذا القبول، سواء أكانت دينية أو دنيوية، روحية أو عقلانية (ibid, 124-126).

وتنضوي تحت هذه الشرعية التقليدية للنظام المغربي شرعية تاريخية نضالية مستمدة من قيادة العلويين للنضال من أجل التحرر من الاستعمار البرتغالي، بالإضافة إلى أن الفترة الطويلة نسبياً التي بقيت خلالها العائلة وسلالتها ممسكة بمقاليد الحكم وزمام السلطة في البلاد، حيث أصبح ذلك عرفاً تقليدياً في تاريخ المغرب السياسي.

وهنا نلاحظ أن أهم عنصر ترتكز إليه هذه الشرعية هو ارتباطها بالدين، الأمر الذي سيشكل عقبة مهمة لاحقاً أمام الأحزاب الإسلامية السياسية التي تعتبر من أهم الأحزاب المعارضة للحكومات في المنطقة العربية، والتي تحاول إضفاء الشرعية الدينية على وجودها، فالملك بهذا المعنى قائد ديني قبل كل شيء، وهذا يعطيه أحقية تفسير وتأويل الدين وقضاياه ككل.

ثانياً: الشرعية الحديثة للنظام المغربي

على الرغم من قوة الشرعية التقليدية ورسوخها في النظام المغربي، فإنه لم يكتفِ بها، بل سعى إلى البحث عن شرعية أخرى، فهل كان ذلك ضرورياً للنظام؟ وما الضرورة التي دفعت النظام للبحث عن هذا النوع من الشرعية؟

لا بد من الاعتراف بداية بأنه مهما كانت قوة الشرعية التي يحظى بها النظام، فإنه يسعى جاهداً إلى محاولة تعزيزها، فالنظام المغربي أدرك أن شرعيته التقليدية مهمة جداً، ولكنها غير كافية، فسعى إلى البحث عن مصادر أخرى لتدعيم ركائز شرعيته، وذلك إدراكاً منه بأثر ذلك على تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد، ومحاولاً بذلك إقناع شعبه بأنه يسعى إلى عدم الانطواء على ذاته، وبأنه نظام منفتح يسعى إلى إيصال شعبه للحداثة.

وهذا النوع من الشرعية الحديثة لا بد أن يعيدنا إلى نص الدستور من ناحية، وإلى قانون الانتخابات وضرورة إجرائها بشكل دوري ومنتظم من ناحية أخرى، وما يتبع ذلك من قوانين تسعى في النهاية إلى تعزيز هذه الشرعية الحديثة مثل قانون الأحزاب وغيره.

وعند الإشارة إلى الجانب الدستوري، لا بد من العودة إلى الفصل التاسع عشر من الدستور المغربي من ناحية، الذي ينص على أن "الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة"،[٣] وبالنظر إلى الصلاحيات التي أعطاها هذا الفصل للملك، فإننا نخلص إلى ثلاثة أعمدة طالما ارتكز عليها الملك في حكمه، وهي:

١. "فكرة وأسلوب "البيعة" من زعماء القبائل وكبار المسؤولين والعلماء للملك كأمير للمؤمنين.

٢. إن الملك يمارس دوره "كحكم" بين الفرقاء والقبائل وفئات الشعب.

٣. الملك يمارس دوره كضامن لوحدة البلاد واستقرارها السياسي." (نوير، ٢٠٠٤: ٨٩).

وبتفسير ما قامت على أساسه صلاحيات الملك كما ورد في الفصل التاسع عشر، نستطيع أن نستشعر حرص الملكية على تعزيز حضورها دستورياً، فضلا عن الحضور الديني آنف الذكر، فسعت إلى تكريس وجودها بنص دستوري أيضاً، كذلك فإن ذلك الفصل من الدستور يمد الملك المغربي بصلاحيات يمكن النظر إليها بأنها صلاحيات فوق دستورية، من خلال إمارة المؤمنين التي ما انفك يؤكد على حضورها القوي في مواجهة الأزمات المختلفة التي قد تعترض عمل النظام.

أما من الناحية الأخرى، وفي إطار البحث عن الشرعية الحديثة، فلا بد من الإشارة إلى السعي الدائم من جهة الملكية إلى الدعوة لإجراء الانتخابات، والتأكيد على ضرورة التعدد الحزبي.

وتذهب الدراسات الحديثة إلى ما هو أبعد من ذلك أيضاً؛ فهل يعني وجود الشرعية القوية استقرار النظام؟ إن الأنظمة بشكل عام، والنظام المغربي بشكل خاص، تسعى إلى عدم الاكتفاء والاعتماد على الشرعية التي يحظى بها النظام مهما كانت قوتها، فمما لا شك فيه أن الشرعية توفر حداً معيناً من الاستقرار السياسي والاجتماعي، ولكن لا بد من توفر عامل آخر يسهم في ترسيخ عملية الاستقرار وهو "الفعالية" (والي، ٢٠٠٣: ١٩-٤٠)،[٤] ففعالية النظام تساهم أيضاً في تحقيق حد معين من الاستقرار، وكل منهما -الشرعية والفعالية- تؤثر على الأخرى سلباً وإيجاباً، وهما معاً تحددان مستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي (إبراهيم، ١٩٨٧: ٤٠٧-٤٠٨).

وفي مجال زيادة الفعالية للنظام، فإن النظام المغربي حاله كحال بقية الملكيات في الوطن العربي التي سعت إلى زيادة فعاليتها عن طريق إعطاء العناية الخاصة لإنشاء الأجهزة الأمنية والعسكرية الحديثة وتحسين أدائها في مجال الخدمات المقدمة للشعب، وكذلك العمل على توفير الوظائف وفرص العمل المختلفة، واللعب بمعادلة التقليد والتحديث في ثنايا النظام، التي سنأتي على ذكرها ... (المرجع السابق نفسه: ٤٢٠).

التقليد والتحديث في النظام البتريمونيالي الجديد

تعتبر السلطة السياسية في المغرب الأقصى الحجر الأساس في أي عملية تقدم باتجاه تطور الحياة السياسية؛ فالدور المركزي الذي تلعبه السلطة السياسية في تحديد قواعد اللعبة السياسية وضبط المجال السياسي، مرتكزة بذلك على الشرعية التقليدية القوية التي اكتسبتها –كما سبق وذكرنا– بشكل يجعل السلطة السياسية مغلقة على حقيقتها، ويعرقل أي حراك باتجاه ترسيخ دعائم التحديث السياسي للوصول بالتالي إلى الملكية الدستورية (برادة، ٢٠٠٤: ١٨٥).

إن المتابع لما يجري على الساحة السياسية المغربية، وبفهم مرتكزات الشرعية التي يرتكز عليها النظام السياسي المغربي يستطيع أن يلاحظ اشتغال آليتين مختلفتين: "آلية إعادة إنتاج التقليد ومأسسته سياسياً" و "آلية التحديث السياسي المتعثر والمتردد" (بلقزيز، ٢٠٠٥: ١٣٧) ، اللتين تعملان على صياغة مجال سياسي قائم على توازن متوتر

أولاً: "آلية إعادة إنتاج التقليد ومأسسته سياسياً"

وترتبط هذه الآلية بطبيعة النظام السياسي المغربي وطبيعة الشرعية التي يستمدها من الشرعية الدينية، حيث تمتزج فيه الولاية الدينية مع الولاية السياسية، ممثلتين بشخص أمير المؤمنين.

هذه المكانة المهيمنة على المشهد السياسي والديني التي يتمتع بها الملك، يسعى دائماً النظام إلى إعادة إنتاجها من خلال إعادة إنتاج المؤسسات اللازمة لذلك، والقيم السياسة المناسبة لهذا المنطق، وتبدو هذه الآلية طاغية إلى حد يبدو معها النظام منغلقاً على إمكانية التحديث.

"المؤسسة الملكية المغربية سعت إلى بلورة إستراتيجية دينية تدعم شرعية إمارة المؤمنين، وتروج مفهوم الإسلام الرسمي الذي تتبناه الدولة. فكان أن أسست مجموعة من القنوات التي تباشر من خلالها التوجيه الديني والعقدي للأمة، ومن بينها: "دار الحديث الحسينية" سنة ١٩٦٤، وهي

مؤسسة تسهر على تكوين مجموعة من العلماء الذين يوظفون في سلك الوظيفة العمومية؛ ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية التي تسهر على التأطير الديني وتوجيه العلماء، وتعد من وزارات السيادة التي تخضع مباشرة لتوجيهات الملك لا لتوجيهات الحكومة، بل إن مقرها يوجد إلى جانب القصر الملكي، وهو مؤشر على العلاقة المباشرة والوطيدة بين النظام والشأن الديني العام (لبيض، ٢٠٠٢: ١١٨).

ثانياً: "آلية التحديث السياسي المتعثر والمتردد"

وتنطلق هذه الآلية من عامل المصلحة –مصلحة النظام– التي تعتبر العامل الأبرز في كل سياسة، والحاجة إلى تجديد الشرعية وتنويع مصادرها.

إن التأكيد في خطاب الملك محمد السادس في ٢٠ آب ١٩٩٩ "على سُمُوِّ المرجعية الإسلامية، والتمسك بمقتضيات "البيعة"، وأن شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته، وهو موقف اعتبر ردّاً غير مباشر على أطروحات بعض العناصر العلمانية والحداثية التي دعت إلى تحديث المؤسسة الملكية والسير وفق النموذج الإسباني الذي يعتبر الملكية مؤسسة رمزية" (الخلفي، ٢٠٠٠). وهذا تأكيد على استمرار نهج التمسك بملكية قوية تملك وتحكم، ومدعاة في الوقت نفسه إلى الشك بأن النظام الملكي الجديد يسعى إلى التخلص من الوجه القبيح للعهد القديم، عن طريق إزاحة بعض عناصر ذلك النظام من مواقعهم، والإتيان بنخبة جديدة تتماشى مع متطلبات العهد الجديد، كإقالة البصري الذي كانت تعلق على شخصه العديد من تهم القمع والاضطهاد والفساد، حاله كحال العديد من الأنظمة العربية التي تعلق شماعة الفساد والفشل على شخص وزير الداخلية، أو غيره من الشخصيات البارزة، ليأتي النظام "المخلِّص" بعد ذلك، ويعزل هذه الشخصية الفاسدة ليريح الناس من عذاباتهم بعد ذلك!

وهنا يذهب البعض إلى أن "جدل التقليد/التحديث قد انتهى بانتصار استمرار أطروحة التقليدانية، التي تحولت من آلية لتدبير الأزمات، إلى

قناة وحيدة للاشتغال، حيث توارى الملك الدستوري لصالح الملك أمير المؤمنين، وأصبحت جل الحلول المقدمة تنهل من الفصل ١٩...، الأمر الذي جعل قناة إمارة المؤمنين المدخل الوحيد لفهم طريقة اشتغال النظام السياسي المغربي بعد الاستخلاف، بعيداً عن الخطاب حول الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان" (اتركين، ٢٠٠٨: ٧٤).

وعلى هذا الأساس، يمكن وصف النظام السياسي المغربي بأنه نظام يجمع بين التقليد والحداثة، وكما يصفه العديد من الباحثين فهو نظام رعوي جديد (نيوبتريمونيالي)، باعتباره حصيلة تفاعل بين التقليد والتحديث، ومن ثم فهو يتسم بالطابع التحديثي لمظاهره الخارجية الشكلية، مثل الدستور والقانون المكتوب، ووجود جهاز إدارة للدولة...، ولكن يستمر الطابع الرعوي مهيمناً على أدائه وآلياته (نوير، ٢٠٠٤: ٨٩). ومن هذا المنطلق أمكن الحديث عن أن "النظام الملكي غالباً ما يتحكم في "الحداثة" باسم "التقليد" إذا ما اشتدت الدعوات ومطالب التغيير الديمقراطي" (ثابت، ١٩٩٤: ٩-١٠)؛ بمعنى اللجوء إلى القوة والنفوذ التي تحظى بهما سلطة إمارة المؤمنين، والتي تتفوق حتى على الدستور نفسه.

آلية اشتغال النظام البتريمونيالي الجديد في المغرب

كنظام بتريمونيالي جديد، فإن النظام المغربي يسعى إلى الحفاظ على استمراريته وبقائه، من خلال ارتكازه على مجموعة من الآليات التي يحرص على استخدامها في مواجهة أي هزات أو أزمات قائمة أو محتملة يمكن أن يتعرض لها، وتشكل خطراً على بقائه، وهذه الآليات، من خلال آلية اشتغالها داخل النظام البتريمونيالي الجديد، هي التي تميزه عن باقي أشكال الحكم السلطوي، وذلك باعتبار أن هذا النظام هو شكل من أشكال الأنظمة السلطوية، حيث يمتاز بمرونة عالية في آلية عمله تمكنه من التغلب على الأزمات المختلفة، والتعامل مع المتغيرات المتجددة.

وهنا، فإننا لن نخوض في مقارنة هذا النوع من الأنظمة السلطوية بباقي

أنواع النظم التي تصنف تحت إطار النظام السلطوي، وذلك لضيق المجال المتاح لنا ضمن هذه الدراسة أولاً، ولكون هذه المقارنة أُنجزت في رسالة الماجستير الخاصة بـ "وليم نصار" ثانياً، وهي الدراسة التي أشرنا إليها سابقاً، حيث أجاد الباحث واستفاض في إبراز ملامح هذا الشكل من الحكم على نحو مقنع لهذه الدراسة. وإنما سنسعى هنا إلى إبراز ملامح النظام البتريمونيالي الجديد المغربي، والآليات التي يعمل من خلالها، والتي تدعونا إلى توصيفه بأنه نظام بتريمونيالي جديد، لغرض فهم الآلية التي يشتغل من خلالها، والتي تساعده على البقاء، لنستشرف لاحقاً مستقبل هذا النظام، وننجز ما نصبو إليه في هذه الدراسة.

تعتبر الشخصانية من الأسس التي يقوم عليها النظام البتريمونيالي، أو أي نظام سلطوي بشكل عام، فيقوم النظام من خلال هذه الآلية على شخص القائد البتريمونيالي الذي يقبع على قمة هرم النظام، ويسيطر على كل كبيرة وصغيرة داخله، في المجالات كافة، سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم ثقافية أم اقتصادية أم دينية...، وسواء أكان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر؛ كتفويضه مثلاً بعض الصلاحيات لبعض الأشخاص الملتفين حوله، والذين يزودونه بانتظام بكل المعلومات اللازمة كل ضمن مجال تفويضه. ويتصرف هذا القائد على أساس شخصي، فالدولة كأنها ملك له، وليس باعتباره موظفاً يقوم بمهامه ضمن قانون هذه الدولة، فيقوم بإنشاء شبكاته الزبائنية[٥] الخاصة التي يختارها بعناية، والتي يغدق عليها من الريع[٦] ما يشاء، وبطبيعة الحال، فهذه الشبكة الزبائنية من النخبة لم يشكلها هذا القائد لتقاسمه الحكم، بل هي لجلب المزيد من الولاء لنظام هذا القائد، ليعزز بها شرعيته، ويثبّت بالتالي دعائم الاستقرار للنظام، ليضمن له حياة أطول (نصار، ٢٠٠٤: ٣٧).

كذلك فإن الشخصانية، هي أساس النظام البتريمونيالي الجديد، إلا أن الفارق هو تحديثها عن طريق إضافة بعض مظاهر "البيروقراطية العقلانية" لها، لتكتسي بحلة الحداثة التي أصبحت ضرورة لبقاء أي نظام يسعى إلى التعايش مع محيطه المحلي والإقليمي والدولي

(نصار، ٢٠٠٤: ٣٨).

وفي النظام المغربي، فإن الملك يحظى بمكانة رفيعة وقوية، ليس داخل المؤسسات فقط، بل فوقها أيضاً، وهو بذلك "لا يترك سوى هامش صغير للأحزاب السياسية، والبرلمان، والحكومة، فالمؤسسات كمصادر عقلانية–قانونية للشرعية، تكون عبارة عن قنوات لتمرير الإرادة الملكية، ولا يمكنها أن تصبح مراكز قرارات، أو مبادرات، أو معارضة للسياسة المركزية" (والي، ٢٠٠٣: ١٠٨). ونلمس ذلك من خلال الصلاحيات الواسعة التي يمنحها الدستور للملك، وبخاصة المادة التاسعة عشرة، التي أشرنا إليها سابقاً، وكذلك من خلال خطب الملكية حول نفسها، التي يبرز فيها الطابع الشخصاني بكل وضوح.

ويمتاز النظام المغربي، كحال بقية الأنظمة السلطوية في المشرق العربي، "بالغياب الكلي لفعل الرقابة الاجتماعية الفعالة، ولا يوجد مركز قادر على إخضاع السلطة المطلقة للرقابة، أو تحجيمها، ووجود الدساتير لا يعني حضور الرقابة الدستورية..." وهذا ما يفسر الطبيعة اللاتشاركية والمشخصنة لهذه الأنظمة، التي ما انفكت تدافع عن وجودها بكل ما هو متاح لها من وسائل شرعية أو غير شرعية (عبد الرحيم وآخرون، ٢٠٠٦: ١٨٢).

وتعتبر البيعة للملك في النظام المغربي، من قبل الهيئات، والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة إلى وجهاء المناطق والأقاليم ...، أكبر جالب للولاء الذي يضمن الاستمرار والاستقرار.

إضافة إلى ما تقدم، وفي سعي النظام المغربي للحفاظ على استمراره، كان لا بد له من اتخاذ بعض التدابير لهذا الغرض، وهي على النحو التالي:

أولاً: المحافظة على التوازن بين القوى القديمة والحديثة واللعب على تلك التوازنات

وذلك عن طريق إذكاء التنافس المقنن بين الأحزاب والحركات

الاجتماعية المختلفة، حيث قمة النظام خارج إطار التنافس، فهو الحكم بين الفرقاء المتنافسين وفقاً للعرف والدستور، وهو غير محسوب على طرف من الأطراف، وكذلك تشجيعه التعددية الحزبية وسن القوانين التي تسهل تكوين الأحزاب يساعد على انتشار ظاهرة الانشقاقات الحزبية، الأمر الذي يُضعف بطبيعة الحال الأحزاب المعارضة، ليسهل السيطرة عليها فيما بعد. وبناء على هذا الأساس، فإنه يمكن النظر إلى السماح بتسجيل حزب إسلامي في النصف الثاني من التسعينيات بأنها سياسة، قصد النظام من خلالها احتواء وإضعاف القوى الإسلامية الأخرى.

ثانياً: آلية ضبط المجال السياسي

يعمل النظام على ضبط المجال السياسي بشكل مركزي (أي ربط ذلك المجال بمركز صنع القرار الذي يتمثل بالقصر مباشرة)، وذلك ليبقى مسيطراً على مجريات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، ضامناً بذلك حصوله على الولاء المطلوب لبقائه واستمراره، ويعمل على ذلك من خلال مستويات عدة:

١. المستوى التنظيمي: التقسيمات الإدارية

اعتمد النظام السياسي المغربي منذ الاستقلال في مراقبته للمجال السياسي على الزعامات المحلية. غير أن هذه الآلية التقليدية للضبط لم تلبث أن أثبتت عدم فعاليتها، فتم التفكير في إنجاز عملية ضبط مركزي ومباشر للمجال السياسي منذ العام ١٩٧٣، حيث اتخذت مجموعة من الإجراءات، منها الزيادة في عدد أطر رجال السلطة، واحتواء المناطق الحساسة، وتكثيف تواجد السلطة في المناطق البعيدة، ووضع قنوات مكثفة لجمع المعلومات والمراقبة.

٢. المستوى السياسي: سلطة احتكار القرار

في النظام السياسي المغربي هناك فاعل سياسي مركزي، هو الملك بمنزلاته الثلاث، الذي يتمتع بسلطة احتكار القرار السياسي ولكن ليس أي قرار.

ويتخذ القرار السياسي الملكي ثلاثة أشكال:

- الظهير الشريف (المرسوم الملكي): ويجسد الشكل الأول للقرار السياسي الملكي، وأهم القرارات الملكية التي يعبر عنها من خلال ظهائر شريفة، إذ أن الظهير يعتبر في الواقع مستودعاً للقرارات.
- الخطاب السامي: ذلك أن الخطابات الملكية لا تعتبر مجرد إبداء رأي، بل تشكل قرارات سياسية.
- الكلمات التوجيهية أو(التعليمات): إذ أن هذه الكلمات التوجيهية تتمتع بقوة قانونية، ولو لم تكن مجسدة في نص قانوني.

ومن خلال هذه الأشكال الثلاثة يتمتع الملك كفاعل سياسي مركزي بسلطة احتكار القرار، غير أنه لا يحتكر القرار السياسي التكتيكي أو الروتيني، ولكنه يحتكر سلطة القرار الإستراتيجي، ولعل أهم ميادين هذا النوع الأخير تتمثل في النظام الملكي، والإسلام، ووحدة تراب المغرب.

٣. المستوى الرمزي: تكييف السلوك والعقليات

يعمل النظام السياسي المغربي على تكريس ودعم مكونات أيديولوجيته من خلال قنوات التنشئة المختلفة، ولاسيما التعليم، انطلاقاً من الكتاتيب القرآنية والإعلام والمؤسسات الدينية الرسمية.

(نوير، ٢٠٠٤: ١٠٠-١٠١)

وفي كل الأحوال، لا نشهد تحولاً ملموساً في الاحتكار الملكي لصنع القرار، ولاسيما في القرارات الإستراتيجية، مع إتاحة الفرصة للأحزاب للمشاركة في الأنواع الأقل أهمية.

وبالتالي، يشير بناء القوة أو توزيعها في المغرب إلى تفوق هائل لسلطة الملك، وذلك مقابل ضعف شبه تام إلى حد الغياب للمؤسسات السياسية الأخرى، التي تتسم بالضعف الشديد، بحيث تبدو محدودة تماماً، إن لم تكن مجرد كيانات شكلية أو هامشية مفرغة من أي إمكانية للفاعلية.

ويرى هيدمان (Heydemann, 2007) أنه خلال عشرين عاما أصبحت أنظمة الحكم العربية خبيرة في احتواء مطالب دعم الديمقراطية. فقد تطورت إلى نمط جديد من أنظمة الحكم السلطوي، التي تطورت على أساس قاعدة "المحاولة والخطأ"، وليس وفق تنظيم داخلي، في حين تكيفت أيضاً مع الضغوط الخارجية، ويلخص هذا التطور في خمس خطوات أساسية ساعدت أداء النظم العربية في تحديث وتجديد أنماط استبدادها وسلطويتها:

١. الاحتواء والاستيلاء على المجتمع المدني: عن طريق الأطر التشريعية والقانونية، التي تحد من نشاطها وتأثيرها.
٢. تنظيم المنافسة السياسية: عن طريق مراقبة الانتخابات وتوجيهها.
٣. السيطرة على عوائد الإصلاح الاقتصادي الانتقائي.
٤. السيطرة على وسائل الاتصالات الحديثة.
٥. تنويع الارتباطات الدولية.

هوامش الفصل الثاني

[١] حاول الباحث جاهداً العثور على السبب الحقيقي وراء استثناء هذه المدن الثلاث من عملية التغييرات التي جرت، إلا أنه لم يصل إلى نتيجة واضحة بهذا الشأن، ولم يستطع الحصول على مصدر يفسر ذلك.

[٢] تعتبر الشرعية في نظر العديد من الباحثين السياسيين والاجتماعيين، وحتى في نظر الفاعلين السياسيين، بمثابة وحدة التحليل الأساسية للفلسفة السياسية والحلقة الأقوى في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي وزيادة فعالية النظام؛ فالشرعية عبارة عن معتقد أو فكرة عامة يسلّم بها الأكثرية حول مصدر السلطة في المجتمع، ومن يمارسها، وكيفية انتقالها، وهذه الفكرة أو المعتقد ليست ثابتة بمعنى أن فكرتها ومبدأها متغيران ونسبيان، وهذا ما حدث فعلاً للشرعيات في أوروبا القرون الوسطى، فبعد أن كانت الشرعية مستندة إلى نظرية الحق الإلهي المباشر في الحكم، حيث الحاكم يستمد سلطته من الله مباشرة، وبعد أن كان أكثرية الناس يسلمون بذلك المصدر التقليدي للشرعية، رأينا كيف أن هذه الشرعية لم تعد مقبولة، ما أدى إلى تغيير جذري في شكل الحكم إلى أن وصلت تلك المجتمعات حالياً إلى الشرعية الحديثة القانونية التي تحظى بقبول الغالبية الساحقة من الناس.

[٣] الفصل التاسع عشر من الدستور المغربي للعام ١٩٩٦، ومن الجدير ملاحظته هو أن هذا البند من الدستور لم يتغير إطلاقاً منذ دستور العام ١٩٦٢.

[٤] يمكن وصف النظام بأنه يمتاز بالفعالية، وذلك عن طريق ربط أدائه بتوقعات المحكومين الذي سيشمل مثلاً على توفير الحاجات الأساسية وتنمية الاقتصاد وتحقيق الطموحات والأمجاد القومية والحضارية في الحد الأعلى للفعالية، وقد يقتصر على حفظ النظام والدفاع عن الحدود ضد الأخطار الخارجية في الحدود الدنيا لفعالية النظام. انظر: (والي، ٢٠٠٣: ١٩–٤٠).

[٥] الزبائنية داخل النظام: هي العلاقات القائمة على الواسطة والمحسوبية في ذلك النظام، وهي بذلك علاقات مبنية على أساس القوة والنفوذ في تبادل المصالح، فالقائد البتريمونيالي هو قمة الهرم، تربطه علاقات زبائنية (كالراعي والزبون) مع النخبة التي تقع تحته مباشرة، وكذلك فإن هذه النخبة تربطها علاقات زبائنية مع النخبة الأدنى منها، التي تربط أيضاً بين تلك النخبة الدنيا وأفراد الشعب، وهكذا في كل المستويات الأخرى. انظر (نصار، ٢٠٠٤: ٤٠–٤١).

[٦] الريع هو المدخول الذي تحصل عليه الدولة دون أن تكون هي مصدر هذا المدخول، ودون أن يكون أفراد الشعب مصدره، (فهو ليس من أموال الضرائب مثلاً)، وتوزعه وفق النظام الزبائني لكسب الولاءات، وهي غالباً أموال قادمة من خارج حدود الدولة كمساعدات دولية أو غيرها. انظر: (المرجع السابق نفسه، ص: ٤٥).

الفصل الثالث

المعارضة السياسية الإسلامية في النظام البتريمونيالي الجديد

الفصل الثالث

المعارضة السياسية الإسلامية في النظام البتريمونيالي الجديد

"Words are weapons, and they can be used for good or for evil, the crime can be never blamed on the knife"
.(Galeano, 1983: 193)

الجزء الأول

المعارضة السياسية الإسلامية في المغرب الأقصى: العدالة والتنمية

مدخل

تُعتبر المعارضة السياسية في الدول المتقدمة قلباً نابضاً للحراك السياسي داخل البلد، فهي تقوم بدور مهم على المستويات كافة؛ السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وضرورة وجودها أمر لا يقتصر على حقها القانوني فحسب، إنما يتجاوز ذلك إلى حد اعتبار وجودها وضعاً صحياً للحياة السياسية، والمصلحة العامة للدولة أيضاً. لذلك، فالديمقراطيات تسعى دائماً إلى تمكين المعارضة، عن طريق سن التشريعات التي تحافظ على حقها في الوجود والعمل، وهذا من أجل إثراء الحياة السياسية من جهة، ووعيها بأهمية وجود المعارضة السياسية التي تلعب دوراً مهماً في استقرار الحياة السياسية، عن طريق قيامها بتمثيل شريحة واسعة

من المجتمع، وإشراكها بالحياة السياسية، وبالتالي في صنع القرار من جهة أخرى، فهي تعمل على ملء الفراغ الذي تخشاه السياسة –حسب أرسطو– وتساعد بذلك على جَسر الفجوة بين المجتمع والنظام الحاكم، وهذا الموقع للمعارضة هو ما اصطلح البعض على تسميته بالمجال السياسي (بلقزيز، ٢٠٠١: ١١–١٢).

إن الحديث عن المعارضة السياسية في العالم العربي، وبخاصة في العقدين الأخيرين، يدفعنا باتجاه التركيز على الحركات والأحزاب السياسية الإسلامية، كأهم الأحزاب السياسية المعارضة والفاعلة في الميادين كافة؛ سياسية كانت أم اقتصادية، اجتماعية أم ثقافية...، ومما يزيد من أهمية التركيز عليها هو الإنجازات التي حققتها، سواء من ناحية الشعبية الكبيرة التي تتمتع بها، أو من ناحية الانتصارات المتلاحقة التي تحققها في الانتخابات.

لقد حظيت دراسة ظاهرة العلاقة بين الإسلام والسياسة بقدر كبير من الاهتمام، وذلك لبروز الحركات الإسلامية كَمُتَحَدٍّ حقيقي للأنظمة الحاكمة في العديد من الدول العربية من ناحية، ولقيام بعضٍ الحركات الإسلامية بتهديد المصالح الغربية (وبخاصة الأمريكية منها) في المنطقة من ناحية أخرى، مما دفع البعض إلى الحديث عن الخطر الأخضر (الإسلام) في مقابل الخطر الأحمر (الشيوعية) بُعَيْدَ انتهاء الحرب الباردة (إبراهيم، ٢٠٠٧: ٢٣٥)، وربما تكون المقالة التي نشرها صموئيل هنتنغتون صيف ١٩٩٣ بعنوان "صدام الحضارات"، والكتاب الذي نشره العام ١٩٩٦ بعد ذلك تحت هذا العنوان، الذي تحدث فيه عن الصراع القادم بين الحضارات، والذي سيكون بالضرورة صراعاً ثقافياً بين الحضارة الغربية، وغيرها من الحضارات، وبخاصة تلك الحضارة التي يمثلها الإسلام (Huntington, 1996)، وهذا بالفعل ما لاحظه المراقبون من تزايد التركيز على دراسة علاقة الإسلام بالغرب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول العام ٢٠٠٠، وهو خير دليل على هذا التوجه والاهتمام المتزايد بالحركات الإسلامية.

هذا الفصل من الدراسة لن يخوض في عمق النقاش الدائر حول علاقة الإسلام بالسياسية، فهذه الدراسة ليست بحثاً في الأيديولوجيات، بقدر ما هي دراسة عملية للفهم والتحليل في فاعلية هذه الحركات سياسياً واجتماعياً، وهو ما لا ينفي بحال من الأحوال أهمية دراسة الأيديولوجيات للفهم أيضاً، حيث سنتناولها بما يخدم تفسير الفاعلية السياسية فقط. فنركز هنا بشكل خاص على فهم المعارضة السياسية الإسلامية كلاعب مهم في الحياة السياسية المغربية، انطلاقاً من ظروف ولادتها، ومروراً بالأدوار التي تشغلها، وفهم الآلية التي تعمل من خلالها، وانتهاء بإمكانياتها في تحقيق تقدم في اكتساب مزيد من المساحات للحراك والتغيير.

إرهاصات ظهور الإسلام السياسي في المغرب

في أواخر الستينيات من القرن العشرين، وبداية السبعينيات، أخذت بعض حركات الإسلام السياسي بالظهور، والمختصون في دراسة هذه الحركة حاولوا الوقوف على أسباب ميلاد مثل تلك الحركات؛ فمنهم من ادّعى أن الدول المحلية، بتوجيه من الولايات المتحدة الأمريكية، لعبت دوراً في ذلك، من أجل موازنة الأحزاب اليسارية، وهذا التفسير يقدم الحركات الإسلامية على أنها نتاج غربي. أما البعض الآخر، فيرى أن هذا الظهور كان نتيجة رد فعل على السياسات الغربية إزاء العالم الثالث، وطريقة تعامله مع قضاياه الأساسية، ورد فعل على ثقافته المهيمنة، الساعية إلى خلق الأسواق الاستهلاكية. وآخرون يرون أن السبب وراء ذلك هو فشل مشروع الدولة الوطنية في تحقيق التنمية المستقلة (بورجا، ١٩٩٢: ٧-١٦). وقسم آخر يرى أنها نتيجة للفراغ السياسي، الناتج عن غياب المعارضة الفاعلة عن المجال السياسي العام. وأخيراً هناك إجماع على الدور والأثر الذي خلفته الثورة الإيرانية على ظهور هذه الحركات (دراج وباروت، ٢٠٠٠: ٨٦٥-٨٦٦).

لكل تفسير مما سبق أنصاره ومن يدافعون عنه، ولهم من الأدلة ما يدعم آراءهم، لكن التحليل السابق الذي يدعي استخدامها كأداة موازنة لحركات اليسار من قبل الأنظمة، بإيعاز أمريكي، يمكن قراءته وكأنه يحاول القول إنها لم تنشأ عن حاجة اجتماعية، أو تطور في الحياة السياسية، ما يشكك بشرعية وجودها وجدواه أصلاً، الأمر الذي يدفع العديدين إلى الانجراف، بالتالي إلى عدم الاكتراث بدورها مستقبلاً، أو الوقوف ضد هذا الدور، كما نلاحظ وجود تناقض بين هذا التحليل من ناحية، والتحليل الذي يرجح أن نشوءها كان رد فعل على الغرب بثقافته وممارساته التي تطال العالم العربي وثقافته وقيمه، أو فشل المشروع التنموي في البلاد العربية من الناحية الأخرى، وهي الفرضية التي تعطيها شرعية الوجود، وبالتالي إمكانية الحراك سياسياً واجتماعياً، ولعب الدور الأهم في القدرة على حشد التأييد الشعبي للقضايا المختلفة.

إذاً، فالتحليل السابق ينطوي في عمقه على أبعاد متعلقة بشرعية الوجود أو عدم شرعيته، وبالتالي مدى قوة هذه الشرعية التي تحظى بها حركات الإسلام السياسي، ومدى اتساع الشريحة الاجتماعية التي تمثلها هذه الحركات والأحزاب، وقدرتها على التأثير. والمتتبع لواقع هذه الحركات يمكنه أن يلمس الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الحركات الإسلامية في عملية التعبئة الجماهيرية، والنجاحات المتلاحقة التي تحققها في الميادين المختلفة، سواء في البرلمانات، أو الأعمال الاجتماعية والإدارية...، وهذا مدعاة إلى إعادة التفكير في أسباب ظهور هذه الحركات، وكذلك مدعاة إلى التمييز بين خصوصيات كل حركة، تبعاً للبلد الذي يحتضنها، وهذا لا يعني بحال من الأحوال عدم وجود تقارب كبير إلى حد ما بين هذه الحركات وآلية اشتغالها، انطلاقاً من تقارب الأيديولوجية الفكرية لغالبيتها.

هذه الدراسة ترى أن ظهور الحركات الإسلامية في بداية سبعينيات القرن العشرين في المغرب الأقصى كان نتيجة للردة الفكرية –إن جاز التعبير، كما تراها تلك الحركات– التي اجتذبت العديد من الشباب المسلم للانضواء تحت لواء الاشتراكية والشيوعية، وغيرها من الأفكار (غربية

كانت أم شرقية)، التي تساهم في نشر الفساد والرذيلة بين الشباب المسلم، وابتعاده عن الدين والأخلاق الإسلامية، وخير دليل على ذلك "أن الشبيبة الإسلامية ومنذ تأسيسها في العام ١٩٦٩ وحتى حدود الثمانينيات، ظلت ترفع شعار محاربة الإلحاد الماركسي، ولم يعلن زعيمها عبد الكريم مطيع عداءه للسلطة إلا بعد صدور حكم قضائي في حقه العام ١٩٨٠" (المرجع السابق نفسه، ٨٦٧).

فكانت البدايات الأولى لتَشَكُّل الحركة الإسلامية في المغرب الأقصى في أوائل فترة السبعينيات من القرن العشرين، حيث دخلت من باب "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" لإصلاح ما فسد من أخلاق الشباب المسلم، وخراب الذمم، وانتشار الفواحش والأمراض الاجتماعية...، وكان طبيعياً أن تعمل هذه الحركات على وضع إستراتيجية معينة لآلية عملها، وأن تعمل على إدارة هذا المشروع المجتمعي الضخم، الأمر الذي يحتم عليها الدخول إلى ميادين مختلفة، تؤثر إلى حد كبير في صياغة تلك الأخلاق وتكوينها، مثل التربية والتعليم، والإدارة، والتشريعات، والاقتصاد وغيرها (المرجع السابق نفسه، ٨٦٦).

كانت حركة الشبيبة الإسلامية بالمغرب هي البذرة الأولى لولادة الحركات الإسلامية المغربية فيما بعد، التي تأسست سنة ١٩٦٩، وقدمت طلب الاعتراف بها رسمياً لدى السلطات المحلية العام ١٩٧٣ بمبادرة من قائدها عبد الكريم مطيع.[١] وعملت على بناء الإنسان المسلم، وتنميته ثقافياً وفكرياً، كبنية أولية لبناء الدولة والنهوض بها فيما بعد، وذلك عن طريق انتشار المراكز التثقيفية، كدور القرآن، التي تشبه في آلية عملها الكتاتيب القرآنية التقليدية في المرحلة الأولى، وانتقالاً بعد ذلك إلى النشاطات الثقافية على المستوى المجتمعي، والانخراط في نقابات وأندية تثقيفية توعوية، لتحقيق المطالب والأهداف، كنقابة "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب"، وذلك جنباً إلى جنب مع تطور المؤسسات الدينية وتوسعها. واستمر هذا النهج لاشتغال الحركة الإسلامية طيلة فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات، كمرحلة ثانية لتطور الحركة الإسلامية (المرجع السابق نفسه، ٨٦٨-٨٦٩).

بُعيد منتصف الثمانينيات، دخلت الحركة الإسلامية في مرحلة جديدة، عملت على التمهيد لها منذ بداية الثمانينيات، وهي مرحلة التوجه إلى العمل السياسي، والمشاركة السياسية، حيث كانت البدايات لهذه المشاركة عن طريق المشاركة في الانتخابات البلدية، بشكل غير منظم العام ١٩٨٩، عن طريق التصويت الفردي، لدعم مرشحين معتدلين يعرفون بالنزاهة، بغض النظر عن انتماءاتهم، ضد مرشحين فاسدين.

حتى مطلع الثمانينيات، كانت علاقة الشبيبة الإسلامية بالسلطة جيدة ومستقرة، حيث كان وجودها في موقع مجابهة مع القوى اليسارية أمراً مريحاً جداً للسلطات، التي استثمرت بطبيعة الحال هذا الوضع، بإذكاء التنافس بين الفريقين، لاستنزاف القوى اليسارية الاشتراكية، حتى أن الأمر وصل إلى حد تصفية القيادي اليساري عمر بن جلون[٢] سنة ١٩٧٥، الذي اتهمت الشبيبة الإسلامية بقتله، ما اضطر عبد الكريم مطيع إلى مغادرة المغرب باتجاه فرنسا (المرجع السابق نفسه، ٨٦٩–٨٧٠).[٣] ليعلن بعد صدور حكم الإعدام الغيابي بحقه عداءه العلني للنظام، ويبدأ بسلسلة من المناكفات والتحريض ضد النظام الملكي، وهذا ما يدفع البعض بالتالي إلى التساؤل عمّا إذا كان هذا الموقف العدائي مسألة شخصية، وبخاصة أن هذا التوجه لعبد الكريم مطيع جاء بعد صدور الحكم القضائي الغيابي بحقه، أم هو تطور لمواقفه السابقة؟

في السنوات الأولى لعقد الثمانينيات، تعرضت الشبيبة الإسلامية لانشقاقات متعددة، نتيجة خلافات بين قيادتها، حيث كان الخلاف الأبرز هو اعتراض بعض قادتها على الأسلوب الاستفزازي الذي انتهجه عبد الكريم مطيع في مهاجمته للنظام الملكي، من خلال جريدة **المجاهد** التي أصدرها في بلجيكيا العام ١٩٨١، حيث تعرضت الشبيبة الإسلامية جراء ما تصدره هذه المجلة إلى مضايقات مختلفة من قبل النظام، كما تعرض العديد من أفرادها إلى الاعتقال والسجن، ما أدى إلى ظهور الاتجاه الإسلامي السياسي المعتدل، الذي عرف باسم "الجماعة الإسلامية"، فأرسل زعيمها "عبد الإله بن كيران" برقية إلى الديوان الملكي، يؤكد فيها

على أنه لا علاقة لهم بما يقوم به عبد الكريم مطيع، وأنه يتخذ قراراته ويقدم على ممارساته دون التشاور معهم، وأن الجماعة الإسلامية عبارة عن مجموعة من الشباب المسلم، لا يدعون تمثيل الإسلام، ولكنهم يجتهدون لنشر التعاليم الإسلامية، والدعوة إلى الالتزام بها، وأكدوا كذلك في رسالة إلى وزير الداخلية نبذهم للعنف والإرهاب، والالتزام بالملكية الدستورية كنظام للحكم (لبيض، ٢٠٠: ١١٨).

"وبحلول منتصف الثمانينيات توضحت الرؤية السياسية للحركة، فانضمت إليها مجموعة الدار البيضاء بزعامة "سعد الدين العثماني" سنة ١٩٨٦. وعرفت هذه المرحلة نوعاً من الانفراج في علاقة الحركة مع السلطة، نظراً إلى نهجها المعتدل في إطار مسلسل البحث عن المشروعية القانونية، فاستبدلت الحركة اسمها من "الجماعة الإسلامية" إلى حركة الإصلاح والتجديد" (مقتدر، ٢٠٠٥: ٥١).

عملت الجماعة الإسلامية على نشر فكرها عن طريق جريدة **الفرقان**، التي كان يشرف عليها سعد الدين العثماني، واتخذت من جريدة **الإصلاح** التي كان يشرف عليها (عبد الإله بن كيران- زعيم الجماعة) منبراً إعلامياً، ومرت الحركة بعد ذلك بمخاضات عدة، أدت في نهاية المطاف إلى تحولها إلى صيغة حركة سياسية إصلاحية، عُرفت باسم "حركة الإصلاح والتجديد"، وانطلاقاً من سعيها الإصلاحي، وفكرها التجديدي، أصدرت جريدة باسم **الراية**، وأكدت هذه الحركة مراراً وتكراراً على نبذها للعنف، وانفصالها عن الشبيبة الإسلامية، واعترافها بملكية دستورية، وشرعية النظام الدينية ... وغيرها من التطمينات للنظام (دراج وباروت، ٢٠٠٠: ٨٧٣).

وكان تغيير اسمها، وبالتالي اسم حزبها "حزب التجديد الوطني" ناتجاً عن أن اسم الجماعة الإسلامية حسب محمد يتيم – أحد قياديها "كان ينطوي على قدر من الاستفزاز غير المقصود للآخرين، وكان ينتج عند غيرنا شعوراً بأنه متهم في انتمائه الإسلامي" (مالكي وآخرون، ٢٠٠٤: ١٣)، وجاء هذا التغيير رغبة منها في الولوج إلى العملية السياسية والمشاركة

فيها، ولكن تم رفض ترخيص هذا الحزب أيضاً من قبل السلطات، بدعوى تعارض أهداف الحزب مع التشريعات المعمول فيها آنذاك (المرجع السابق نفسه، ١٤).

حزب العدالة والتنمية وخيار المشاركة السياسية[٤]

على الرغم من كل الجهود التي بذلتها حركة "الإصلاح والتجديد" لطمأنة النظام، فإن طلبها للترخيص القانوني قوبل بالرفض من قبل السلطات العام ١٩٩٢، ويعزو البعض ذلك إلى أن النظام يشكك في صدق الحركة في نبذها للعنف والتطرف، كما يأخذ عليها تشددها في دفاعها عن حقوق الإنسان، ودفاعها عن حركة النهضة التونسية، إضافة إلى الغياب الملحوظ للعلماء المعروفين في صفوف الحركة، وهي التي حددت أهدافها الأساسية بالقيام على الدعوة ... (دراج وباروت، ٢٠٠٠: ٨٧٥).

في السنوات الأولى من عقد التسعينيات حدث اندماج بين "حركة الإصلاح والتجديد" و"رابطة المستقبل الإسلامي" في تنظيم موحد هو "حركة التوحيد والإصلاح"، حيث تم الإعلان عنه رسمياً العام ١٩٩٦، وتم انتخاب الدكتور أحمد الريسوني رئيساً للحركة (وقد أعيد انتخابه العام ١٩٩٨ أيضاً)، وجاء ذلك نتيجة تقارب فكري وأيديولوجي بينهما؛ حيث أن الأولى كانت تعطي الأولوية للجوانب السياسية، مع عدم إهمالها للجوانب الدعوية التثقيفية التوعوية، أما الثانية، فكانت عكس ذلك، حيث الأولوية للجانب الثقافي الفكري الدعوي، دون إهمال السياسي أيضاً، ولكن الحركتين تشتركان في خيارهما السلمي للتغيير، ونبذ العنف، والعمل المؤسسي، وتجنب الوقوع في فخ المجابهة مع النظام، أو الانقلاب عليه، وذلك وعياً منهما بضرورة الحفاظ على الاستقرار السياسي للبلاد، وعدم الانزلاق إلى مصير مجهول (مقتدر، ٢٠٠٥: ٥١-٥٢).

رأت الحركة أن رفض إشراكها في العملية السياسية لا يقتصر على

التعارض بين مبادئها والقوانين السارية والمعمول فيها فقط، وإنما كان ذلك غطاءً على الأسباب السياسية التي تمنع ذلك؛ حيث أن الظروف المحلية والإقليمية والدولية لم تكن مهيأة لاستقبال حزب سياسي إسلامي في الحياة السياسية.

لقد كانت التجربة الجزائرية من أهم تلك المتغيرات الإقليمية، التي كانت تثير قلق النظام، والتي حالت دون الترخيص لهذا الحزب الإسلامي، فقد أورثت التجربة الجزائرية انعداماً في الثقة بين الأنظمة التي تسعى إلى البقاء، والتيارات الإسلامية التي باتت تشكل تهديداً حقيقياً، نتيجة القدرة التعبوية الهائلة التي تتميز بها الحركات الإسلامية، والتي تستقطب شريحة كبيرة من الشباب المتحمس. أما محلياً، فقد كان لا بد لأي نظام يسعى إلى الحفاظ على وجوده أن يبحث عن ضمانات تحول دون وصول هذا الحزب إلى مراكز تمكنه من صنع القرار، ورسم السياسات التي من شأنها أن تغير قواعد اللعب التي يمسك بزمامها النظام القائم، وبخاصة إذا ما اكتسح هذا الحزب الانتخابات، وحصل على أغلبية تمكنه من تنفيذ سياساته وبرامجه لاحقاً، وكذلك فقد كان الاتجاه الدولي ضد إدماج الحركات الإسلامية المتشددة، وعمل هذا الدور الخارجي على تشجيع الأنظمة على إقصاء مثل هذه الحركات، التي كانت تقف ضد مصالحه في الشرق الأوسط بشكل عام؛ حيث كانت هذه الحركات تقف ضد الهيمنة الثقافية والفكرية الغربية، وتعارض مشروع السلام في المنطقة بين فلسطين وإسرائيل، وتعارض التدخلات الأميركية في العراق وأفغانستان ... الخ.

"لقد أبدى التيار الإسلامي الإصلاحي المعتدل رغبة كبيرة في الولوج إلى الحقل السياسي، عبر إستراتيجية البحث عن وسيط، لذلك تكثفت الاتصالات مع العديد من الأحزاب، وبخاصة حزب الاستقلال، الذي يشترك مع الحركة في اعتناق الإسلام كمرجعية أيديولوجية لتأطير الفعل السياسي، وقد تحدد الإشكال في محاولة حزب الاستقلال لإدخال الإسلاميين كأفراد من أجل استقطاب القاعدة الشعبية التي

يمثلونها، فكان رد الحركة هو رفض المقترح، لأن قبوله من شأنه أن يكون تغييراً لمشروعها، واحتواء وتذويباً لرموزها وقيادتها، واستثماراً سياسياً لتقوية الحزب، وتوسيع قواعده" (مقتدر، ٢٠٠٥: ٥٥-٥٦).

"استطاعت جماعة التوحيد والإصلاح اجتياز المرور إلى الحقل السياسي من خلال اندماج قطاع عريض من أطرها ومناضليها بضوء أخضر من الملك الراحل في حركة الدكتور الخطيب (١٩٩٦)، ومنذئذ لم تتوانَ الحركة عن تقديم الدليل تلو الدليل على جديتها في المضي بعيداً في الاندماج في اللعبة المخزية وتقديم الولاء للسلطة" (ابن شماس، ٢٠٠٦: ٤٣).

استطاعت الحركة الوصول إلى صيغة مشتركة للعمل السياسي تحت مظلة "الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية"، وكان شرط الخطيب عليهم أن يدخلوا الحزب كأفراد، لا ككتل أو كمجموعة، مع احترام:

١ . "الإقرار بالإسلام كدين للأمة.
٢. العمل في ظل الملكية الدستورية كنظام للبلاد.
٣. نبذ العنف والتطرف".

وافق كوادر الحركة على شروط الخطيب، وتم عقد مؤتمر استثنائي للحركة الشعبية شهد دخول أعضاء من الحركة إلى الأمانة العامة للحزب، وبعد التنسيق والمناقشات التي حدثت آن ذاك بين الحزب والحركة، تم الاتفاق على تغيير اسمه من "الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية" إلى حزب "العدالة والتنمية" (مقتدر، ٢٠٠٥: ٥٧).

وبناء على ما تقدم، فإنه أصبح ليس من السهل الحديث عن حزب العدالة والتنمية بمعزل عن حركة التوحيد والإصلاح، فهناك تناغم وتداخل شديدان بين الحركة والحزب؛ فمعظم أعضاء الحزب هم أعضاء في الحركة أيضاً، وهناك فصل وظيفي بين الحركة والحزب، بحيث يختص الحزب بالملف السياسي، وتركز الحركة على الواجهة الاجتماعية والنشاط الدعوي (ابن شماس، ٢٠٠٦: ٤٢).

خيار المشاركة السياسية

حالها كحال باقي أحزاب المعارضة الإسلامية في مشرق العرب ومغربه، وحال أحزاب المعارضة العربية بأشكالها كافة بشكل عام، تعيش أزمة في علاقتها بنظام الحكم؛ "فإذا عملت في إطار الشرعية ابتلعها النظام، وأصبحت جزءاً فيه، تتحمل أخطاءه، وتجمِّل واجهته. وإذا عملت في إطار اللاشرعية أصبحت خارجة على القانون، تدبر المؤامرات لقلب نظام الحكم، وتقوم بالاغتيالات، وتستعمل السلاح، وتمارس العنف. وفي كلتا الحالتين عينها على السلطة والوصول إلى الحكم" (حنفي، ٢٠٠٣).

وبناء على ذلك، رأت الحركة أن مشاركتها في العمل السياسي خير من بقائها خارج الدائرة السياسية، فيقول بن كيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية حالياً: "حين نشارك نصبح محصنين بالقانون، عوض أن نبقى خارجه، ونكون حاضرين في مراكز القرار، عوض أن نبقى بعيدين عنها، وعوض أن تصيح برأيك، ولا يكاد يسمعك إلا القليل من الناس، فإن وسائل الإعلام تضطر إلى حمل رأيك إلى كل مجتمع" (مقتدر، ٢٠٠٥: ٥٣).

وبذلك آمنت حركة التوحيد والإصلاح بالمشاركة السياسية في ظل الشرعية القانونية، إدراكاً منها بأهمية العامل السياسي في التغيير الاجتماعي.

وفي السياق نفسه، "أدركت قيادة الجماعة أن العمل السياسي هو الذي سيعكس مدى تجذر هذا التيار داخل مختلف شرائح المجتمع، ويساعده على نشر تصوراته ومرجعيته ورؤاه، ذلك أن ولوج العمل السياسي يوفر حصانه لفاعليه، ويمكن من اتّخاذ العديد من القرارات الحاسمة. وما العمل الاجتماعي والثقافي والجمعوي إلا فعل مؤطر ومجسد لهذا الفعل السياسي. ومن هنا بدأ مسار الحركة في بحثها عن المشروعية القانونية، لأن تأسيس تنظيم سياسي في شكل حزب له العديد من المزايا والإيجابيات، المتلخصة في الحصانة القانونية، ودعم الدولة المالي" (المرجع السابق نفسه، ٥٤).

إن "المرجعية الفكرية والأيديولوجية التي يتبناها التيار الإسلامي الإصلاحي تؤطر بجلاء الموقف الإيجابي من المشاركة في إطار رؤية واقعية، تستند إلى فكر سياسي اعتدالي واعٍ بحقيقة إشكالية السلطة، دون أن نغفل أيضاً المكانة الاجتماعية للعديد من رموزها وقيادييها، التي لا يسعها إلا أن تشجع على موقف المشاركة، والدفع به إلى الأمام، في إطار نهج التيار الإسلامي المعتدل والشريحة التي يمثلها في البحث عن مواقع سياسية – اجتماعية ظلت مبعدة عنها في ظل نظام سياسي يراقب ويوجه اللعبة السياسية" (المرجع السابق نفسه، ٥٣).

وفي السياق نفسه، يقول د. أحمد الريسوني رئيس الحركة (سابقاً): "في المغرب عندما نتحدث عن الملك نتحدث عن المؤسسة الملكية، مؤسسة ملكية فيها موازين قوى، ولها أعرافها وتقاليدها وبروتوكولاتها، وليس من السهل تجاوزها" (المرجع السابق نفسه).

المرجعية الفكرية والأيديولوجية للحزب

يمكن القول إن هناك ثلاثة نماذج أثرت بشكل قوي على الحركة الإسلامية في المغرب، والحركات الإسلامية بشكل عام. الأول: هو نموذج الإخوان المسلمين في مصر، الذي أثر خصوصاً من الناحية التنظيمية على الحركات الإسلامية. والثاني، هو كتابات أبي الأعلى المودودي[٥] الذي يعتبر المنظر الحقيقي للحركة الإسلامية المعاصرة. والنموذج الثالث: هو الثورة الإيرانية، باعتبارها أول تحقيق فعلي للدولة الإسلامية، وباعتبار أن الإصلاحات والتدابير التي اتخذتها قد أصبحت بمثابة نموذج يتم التطلع إليه من طرف كل الحركات الإسلامية (قرنفل، ١٩٩٧: ٩٩).

وبالنسبة لحركة التوحيد والإصلاح، فإنها تنطلق من "منهج التغيير الحضاري الإسلامي"، فهو يهدف إلى إعادة بناء الإنسان، واعدة إحياء الجانب الروحي فيه، و"تعزو الحركة طبيعة الإشكالية إلى التراجع

الحضاري الذي شهدته المجتمعات العربية الإسلامية، التي ابتدأت بتعطيل حركة العقل المسلم، وإقفال باب الاجتهاد، ما انعكس على المجتمع الذي أصبح يتخبط في أزمة تاريخية –حضارية، كان من نتائجها تدني وتراجع أهمية الدين كقيمة مرجعية على مستوى الحكام والمحكومين. ومن مؤشرات هذه النكسة الحضارية أنها خلفت فراغاً ثقافياً وفكرياً، مقروناً بنفسية محبطة مؤهلة لأشكال الاستعمار كافة، التي استسلمت للهزيمة أمام الحضارة الغربية وانتصار قيمها ونماذجها" (مقتدر، ٢٠٠٥: ٤٨).

وفي محاولة البحث عن مرجعية الحركة، فإن الدارس سيواجه حتماً إشكالية حقيقية، وبخاصة إذا قارن بين كتابات منظري الحركة وقيادييها، حيث يمكن ملاحظة تعدد المستويات والقنوات الفكرية التي تنهل منها الحركة، وحتى أن البعض ذهب إلى القول إن التعدد الفكري لمنظري الحركة وصل إلى "درجة التشرذم والتباين في الأفكار والمنطلقات" فنلاحظ أننا "نجد أنفسنا أمام تيارات عدة لا تيار واحد، ومن جهة ثانية لا يوجد منظر متميز للحركة، فمحمد يتيم، وبن كيران، والمقرئ أبو زيد، وسعد الدين العثماني، يكتبون دون توحيد وتنسيق في المنطلق المرجعي، وإذا اعترض علينا لأن الإسلام يشكل المرجعية الوحيدة للحركة، فإننا سنجيب بأن العدل والإحسان، والبديل الحضاري، والحركة من أجل الأمة، والإخوان المسلمين، يقرون باعتماد الإسلام كمرجعية، وأنهم مجرد اجتهاد ضمنه" (المرجع السابق نفسه، ٤٩).

ويوضح سعد الدين العثماني، الأمين العام السابق للحزب، هذا التباين الفكري، وتعدد الاجتهادات ضمن الحركة بتوضيح العلاقة بين الطابع المدني لحزب العدالة والتنمية، ومرجعيته الإسلامية، وذلك عن طريق تشبيهه "بالأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا، التي تنطلق برامجها من القيم المسيحية، لكنها تقدم برامج مدنية، وتتحرك بآليات الفعل السياسي، وتنطلق من قيم ومبادئ وتوجهات من منظور مسيحي، ولكنها في الأفعال والتطبيق لا تقوم بفعل ديني، أو فعل تعتبره مقدساً، وإنما فعل بشري، يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية في المجتمع، وفق

برنامج، وهو الشيء نفسه بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، فهو حزب سياسي وطني مغربي مدني، ولكنه ينطلق من المرجعية الإسلامية، التي هي مرجعية الشعب المغربي، ولا يمكن أن نتصور حزباً إلا ويأخذ بعين الاعتبار تاريخ ومبادئ الشعب المغربي" (العثماني، ٢٠٠٥).

وهذا يجسد بجلاء أن مرجعية الحركة تدعم باتجاه المشاركة السياسية، والسير على النهج المعتدل للحزب في العمل السياسي.

كما يتجلى البعد الديمقراطي لدى الحزب من خلال البرامج الانتخابية التي خاض على أساسها الدورات الانتخابية المختلفة، فجاء البرنامج الانتخابي للعام ٢٠٠٢ تحت شعار "نحو مغرب أفضل"، ووضح فيه الحزب فهمه للديمقراطية وموقفه منها، فقد جاء فيه: "ونعني "بالديمقراطية" دعم الاختيار الديمقراطي بالبلاد. بما يعنيه من قبول بالتعددية الحزبية وتداول السلطة في إطار يحترم الثوابت المدنية والحضارية للشعب المغربي، والوقوف أمام أي مصادرة لحق الأمة في حرية الاختيارات في إطار تكافؤ شروط المنافسة، وتمكين جميع الأحزاب والاتجاهات من حظوظ متساوية في الحرية والاتصال والتأطير السياسي للمواطنين، ومقاومة جميع نزوعات الإقصاء والاستبعاد" (البرنامج، ٢٠٠٢).

وهذا يدل بشكل أو بآخر على احترام الحزب للتعددية الحزبية التي تعد من قواعد اللعبة الديمقراطية من جهة، ومن قواعد اللعبة التي رسمها النظام البتريمونيالي الجديد من جهة أخرى. كذلك فهذا يظهر احترام الحزب للحقوق والحريات التي يجب أن تتمتع بها الأطراف كافة على قدم المساواة والعدل.

كذلك، فقد جاء ضمن منطلقات الحزب وأولوياته في البند الرابع، أن الحزب يعتبر أن "تداول السلطة سلمياً وعبر صناديق الاقتراع هو السبيل السليم والأمثل لحل إشكالية الصراع على السلطة وضمان استقرار الوطن وأمنه والحفاظ على استقلاله وحماية وحدته، ذلك أن حق الأمة في اختيار حكامها من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها

شرعية الحكم في النظام الإسلامي. وقاعدة تداول السلطة ترجمة لهذا المبدأ الإسلامي" (البرنامج، ٢٠٠٢). وهذا لا يدع مجالاً للشك في إيمان الحزب بأهمية احترام العملية الديمقراطية وقواعد اللعب فيها.

أما في رؤية الحزب للمسألة الديمقراطية من خلال ما ورد في برنامجه الانتخابي لدورة ٢٠٠٢، فـ "يرى الحزب أن نجاح عملية الانتقال الديمقراطي ببلادنا تتطلب تأهيل مختلف المؤسسات السياسية؛ سواء على المستوى التشريعي أو التنفيذي أو الحزبي، ليعود الاعتبار للعمل السياسي في المجتمع وتتهيأ شروط المشاركة السياسية لمختلف الفئات والتوجهات". والمتابع لممارسات الحزب يستطيع أن يلاحظ أن الحزب يعمل على تجسيد ذلك من الناحية العملية، فعلى سبيل المثال فإن الحزب يلزم نوابه بدورات تأهيلية باستمرار من قبل مختصين لتطوير أدائهم وعملهم البرلماني.

أما في بند إجراءات وتوجهات الحزب، فإنه يأتي على رأس النقاط التي يوردها ضمن برنامجه للعام ٢٠٠٢ أن الحزب يعمل على "النضال من أجل تعزيز حقوق الإنسان والمصادقة على المواثيق الدولية، إلا ما عارض منها أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها بشكل صريح".

إن القارئ لبرنامج الحزب يجده مقترباً كثيراً من النموذج الديمقراطي، فبرنامجه لا يتصادم مع المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها أي نظام ديمقراطي، إلى درجة قد يبدو معها الخوف من قيام الحزب بتغيير قواعد اللعب بما يتنافى مع القيم الديمقراطية غير مبرر.

أما برنامج الحزب الانتخابي للعام ٢٠٠٧، فقد جاء تحت عنوان "جميعاً نبني مغرب العدالة"، والقارئ يستطيع ملاحظة التطور في برنامج الحزب عما سبقه من برامج من نواح عدة؛ فمنها التطور في المستوى الخطابي والارتقاء به، وأيضاً شمولهً على إحصاءات وبيانات وخطط تنم عن وعي سياسي شديد، وشموله لمختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية...، كما يؤكد أيضاً، كما أكد سابقاً، على "تعزيز الخيار الديمقراطي وتأهيل نظام الحكم".

ويركز برنامج الحزب أكثر من ذي قبل على الانتخابات وقوانين اللعبة وضمانات لنزاهتها وشموليتها، وبخاصة تمثيل المغاربة في الخارج، ويركز أيضاً على قضايا حقوق الإنسان وأهميتها.

وفي حديثنا عن ديمقراطية الحزب الداخلية، لا بد من العودة إلى النظام الأساسي للحزب الذي يعرف نفسه من خلاله على أنه "بنية تنظيمية واحدة يعتمد أسلوب اللامركزية واللاتمركز في تسيير شؤونه، كما يعتمد الديمقراطية الداخلية في اتخاذ القرارات والتكليف بالمسؤوليات، ووضع الرؤى والبرامج، وفي التداول على المسؤوليات على أساس التعاقد بين المسؤولين والهيئات التنفيذية والهيئات ذات الاختصاص الرقابي، كما يعمل على تعزيز موقع المرأة والشباب داخل الهيئات المنتخبة للحزب". وهذا يبدو واضحاً إذا ما راقبنا انتخابات الحزب، وبخاصة أمانته العامة، حيث نلاحظ عدم وجود زعيم روحي للحزب، وأنه يتغير بين انتخابات وأخرى.

إن ما تمت مناقشته سابقاً لم يكن بغرض الخوض في نقاش مدى اقتراب البرامج الانتخابية للحزب من النموذج الديمقراطي، ولكنها كانت إشارات للدلالة على البعد الديمقراطي في أجندة الحزب الإسلامي، وذلك في مسعى لاستيضاح موقفه من قضية الديمقراطية بشكل عام وبعض جزئياتها بشكل خاص.

الهيكل التنظيمي

على عكس "جماعة العدل والإحسان" التي تعطي الانطباع بأنها تنظيم موحد الصفوف ومتجانس الرؤى، على رأسه شخصية كاريزماتية تحظى بإجماع أتباعها، فإن التركيبة القيادية لجماعة التوحيد والإصلاح، التي تأسست خليتها الأولى العام ١٩٨٢، تشير إلى مجموعة من الشخصيات المتكافئة من حيث السلطة والتأثير (من أبرز تلك الشخصيات: عبد الإله بن كيران، محمد يتيم، سعد الدين العثماني، الأمين بوخبزة، محمد عز الدين توفيق، أحمد باها، ومصطفى الرميد).

أما بالنسبة لهيكلية الحزب، فهي كالتالي:

من أجل القطيعة النهائية مع الشبيبة الإسلامية، يقدم حزب العدالة والتنمية نفسه كحزب سياسي منفتح، فالانتماء والاستقالة مفتوحان، عكس الشبيبة الإسلامية، التي كانت تجبر الأعضاء على البقاء في الحركة، وكل خروج يعتبر خيانة. يمكن أن نعرض لأهم الأجهزة التنظيمية:

مجلس الشورى: يعتبر مجلس الشورى أهم جهاز مؤثر في التركيبة التنظيمية للحزب. مكون من المكتب التأسيسي، من لجنة وطنية وأربعين عضواً، ثلاثون منهم منتخبون من طرف الجمعية العامة، والعشرة الباقون منتخبون من طرف الأعضاء الثلاثين.

يرأس مجلس الشورى محمد الحمداوي مساناداً من طرف مجلس الشورى. يختص بتعيين رئيس الحزب، وتنفيذ قرارات الجمعية العامة، ومراقبة اللجنة الوطنية والمكتب التنفيذي، وتقديم برنامج الحزب أمام الجمعية الوطنية.

الجمعية العامة: تجتمع الجمعية العامة مرة واحدة كل أربع سنوات، وهي تتكون من أعضاء اللجان الأربع (وطنية، تنفيذية، جهوية، محلية)، ومن ممثلي الطلبة والنساء. تحدد السياسة العامة والمالية للحزب، وتدرس الملفات المعدة من طرف المكاتب التنفيذية ومجلس الشورى، كما تصادق على الأعضاء الجدد. للجمعية العامة الحق في اختيار الرئيس ونائبه، وأعضاء المكتب التنفيذي، وثلاثين عضواً من مجلس الشورى.

المكتب التنفيذي: يتشكل من رئيس الحركة، ومن سبعة أعضاء، يصادق عليهم من طرف الجمعية العامة. ويشكل أعلى جهاز تنفيذي. لرئيس الحزب صلاحية اقتراح الأعضاء الجدد المصادق عليهم من طرف مجلس الشورى.

اللجنة الوطنية: تطبق اللجنة الوطنية، التي هي لجنة تنفيذية، قرارات الجمعية العامة ومجلس الشورى والمكتب التنفيذي. يمكنها أن تقترح مشاريع قرارات على المكتب التنفيذي. تتكون من الرئيس ونائبه، وسكرتير، ومسؤولين جهويين، ومسؤول الطلبة، وممثل عن القطاع النسوي.

السكرتاريا العامة: السكرتارية جهاز إداري، مهمته تتمثل في الإعداد الإداري والتنظيمي والفني للحركة. وتقوم بإعداد تقارير وبيانات ومواضيع النقاش. يلعب دور منسق بين الأجهزة الجهوية والأجهزة المركزية.

اللجان الجهوية: تتكون هذه اللجان من مسؤولي المدن والجهات، تنحصر مهمتها في تدبير شؤون الحزب على الصعيد المحلي وتنفيذ أوامره، لكن الملاحظ أن بعض الأجهزة مثل مجلس الشورى الذي يعد بمثابة برلمان الحزب، يعتبر كأنه غير موجود، لأنه لا يجتمع إلا مرة واحده في السنة، ولا يدوم إلا يوماً واحداً. أما بخصوص الموارد المالية، فإن الحزب يتوفر، على عكس جماعة العدل والإحسان، على موارد كافية لتغطية نشاطاته. وما إنشاء جريدة باسم الحزب **(التجديد)** ومقر بالرباط إلا دليل على هذا. ومع ذلك، فإن مسؤولي الحزب يصرحون بأن الحزب لا يتلقى أي دعم من أي جهة كانت، وأنه لا يعتمد إلا على مساهمات أعضائه وأنصاره. يوضح أحمد ريسوني الرئيس السابق لحركة التوحيد والإصلاح، أن حركته فقيرة مادياً. ربما يكون هذا صحيحاً بالنسبة للحركة، لكن بالنسبة للحزب تبقى الأمور غير واضحة: "حركتنا هي الأفقر من بين الحركات في العالم. مواردنا المالية لا تتناسب مع عدد أعضائه وأنصاره ... الباب مغلق في وجه الدعم المادي الأجنبي، والهبات والاستثمارات منعدمة. لا تعتمد حركتنا إلا على مساهمات الأعضاء، وبالكاد تتمكن من تغطية مصاريفها".

تظهر حدود التنظيم أيضاً في هيمنة المكتب التنفيذي للحركة على كل مؤسسات الحزب. فرئيس المكتب هو في الوقت نفسه رئيس الحركة،

ويرأس مجلس الشورى من كونها جهازاً تنفيذياً. كما أن مركزية الحزب تطرح إشكالاً آخر، فأعضاء المكتب السياسي والأجهزة الأخرى التي تقطن بعيدة عن الرباط تمثل مشكلاً على المستوى التنظيمي، ما يحدو بالحزب لاختيار الأعضاء القريبين من العاصمة، وهذا يؤدي إلى نوع من الاختلال الجغرافي بالنسبة للأعضاء. أما مجلس الشورى، فإضافة إلى مشكل غياب الأعضاء، فإن مهمته تقتصر على مصادقة قرارات المكتب التنفيذي. كما أن هناك أفراداً معينين ومحدودين يقومون بالتأطير. بيروقراطية الحزب، ومشاكله التنظيمية، وصراع الزعامات هي باختصار حدود التنظيم.

(ابن المصطفى، ٢٠٠٨: ٤٩-٥٢)

ويجب أن نتذكر هنا أن تأسيس حزب على أساس ديني من شأنه أن ينافس أمير المؤمنين في النهل من المصدر نفسه. فغدت المسألة من الخطوط الحمراء التي لا ينبغي تجاوزها لأن احتكار الحقل السياسي- الديني يخول لأمير المؤمنين أن يهيمن على الحقل السياسي، وأن يمتلك قدرة كبيرة على تحريك الفاعلين وإقصائهم إن اقتضى الأمر ذلك.

الجزء الثاني

الإسلام السياسي "العدالة والتنمية" والملكية: بين التحول الديمقراطي والبتريمونيالية الجديدة

يقول روسو: "يشكل الزعيم صورة الأب، والشعب صورة الأولاد، والفرق كله هو أن الأب في الأسرة يدفع حبه لأولاده مما يبذله من عناية بهم، في حين أن شهوة القيادة في الدولة تقوم مقام هذا الحب الذي لا يكنه الزعيم لشعوبه".

(روسو، ١٩٧٣: ٣٦)

في تفكيك المنهج

إن التجارب العملية للتحول الديمقراطي في معظم الأقطار العربية حيرت الدارسين وأبهرت الباحثين، فهذه الأنظمة لم تتحول إلى الديمقراطية، وفي الوقت نفسه لا يمكن وصف غالبيتها بالاستبدادية أو الدكتاتورية أو الشمولية...، فما الذي تحولت إليه هذه الأنظمة؟ ولماذا تحطمت على أعتابها العديد من الدراسات والأبحاث؟

إن القدرة التفسيرية الضعيفة التي منيت بها العديد من الدراسات التي حاولت تفسير استعصاء التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، دفعتنا باتجاه تفكيك المنهج الذي قامت عليه غالبيتها، وهو منهج نظرية التحول الديمقراطي.

"تركز نظرية التحول على النظام السياسي والنخب التي تكونه، وتركز بالأساس على تفكيك مصطلح "نظام الحكم"، بحيث يعني قواعد ومؤسسات يخلقها الفاعلون الأخلاقيون التي بدورها تحد من اختياراتهم. توجد هنا مرحلة تمتد من تفكيك النظام القائم وحتى اتفاق اللاعبين الرئيسيين على مؤسسات ومعايير جديدة. في هذه المرحلة يكون التركيز على اختيارات اللاعبين. بعدها تأتي مرحلة أخرى يتم بها تعزيز هذه المؤسسات التي ستشكل بنى تفرض قيوداً معينة على تصرفات واختيارات اللاعبين" (عاصي، ٢٠٠٦: ١١).

ويرى عاصي أن الاجتهادات الأهم في علم التحول الديمقراطي قام بها فيليب شميتر وغيلميرو أودونيل. "حيث في نظرهم تبدأ عملية التحول بدخول نظام الحكم القائم في أزمة تقود إلى استقطاب بين قوى تدعو إلى إصلاح النظام للخروج من الأزمة، وقوى تدعو إلى المحافظة على الوضع القائم من خلال سياسة القمع والعنف" (عاصي، ٢٠٠٦: ٦٨).

إن الحقيقة التي تواجه الباحث حول التحول الديمقراطي في الأنظمة العربية هي أنه سيكتشف أن الأزمات التي تمر بها هذه الأنظمة لا

تصل إلى مستوى عالٍ يمكنها من زعزعة أركان النظام، وبالتالي فإنه لا يمكننا الحديث عن تَفكيك للنظام لندخل في مفاوضات واستقطابات بين قوى يفترض أنها انقسمت بين قوى تدعو إلى الإصلاح للخروج من الأزمة، وقوى متشددة تدعو إلى الحفاظ على النظام باستخدام الوسائل العنيفة –حسب نظرية التحول– فالأنظمة العربية تعلمت كيف تتعامل مع الأزمات التي من الممكن أن تمر بها، وطورت من أساليبها حتى أنها أصبحت أكثر مرونة في ذلك، فالخيار العنيف بات الخيار الأخير لهذه الأنظمة، وربما تكون تجربة دراستنا لحالة المغرب الأقصى دراسة عملية تساعدنا على فهم الآليات المرنة التي تتعامل من خلالها هذه الأنظمة مع أزماتها.

كذلك، فإن افتراض انقسام النخب حول طريقة مواجهة الأزمة (إصلاحيون–متشددون، ليتم تهميش المتشددين فيما بعد)، تبدو أيضاً بعيدة التحقق ضمن الأنظمة العربية، وذلك انطلاقاً من أن نظام الحكم يقوم بالأساس على الشخصانية، وبالتالي فإن هذه النخبة تستحق مواقعها بطريقة لا تساعدها على سلوك طريق غير الطريق الذي يرسمه لها قائد النظام، فهي بالأساس نخبة معينة،[٦] وبالتالي يكون من المستبعد الحديث عن إمكانية حدوث تسويات مع المعارضة (التي من المفترض أنها أيضاً استبعدت الراديكاليين بعد انشقاق نخبتها) لتحديد قواعد جديدة للعب وتحديد أدوار جديدة... . ويذهب أودونيل وشميتر إلى حد التصريح بأنه لا يوجد انتقال بدايته ليست نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للانقسامات المهمة داخل النظام السلطوي نفسه، أساساً بين المواقف المتشددة والمعتدلة، ولكن هذا الانقسام من الصعب حدوثه في ظل النظام العربي الذي وصفته هذه الدراسة بالنظام البتريمونيالي الجديد، فحتى ما يحصل من انقسامات؛ سواء في صفوف المعارضة أو النخبة، فهي تخدم مصلحة النظام الذي يعتبر ذلك من إستراتيجيته في العمل ضمن سياسة فرق تسد، وهي ناجحة جداً لأنها تتم في مستويات أدنى من شخص القائد، ولا تكون متعلقة بقضايا تشكل خطراً على أركان النظام.

ومن قبيل مرونة هذه الأنظمة في التعامل مع أزماتها يرى أودونيل وشميتر، (O'Donnell and Schmitter, 1986: 3-21) أن الحكام السلطويين ربما يسمحون أو يروجون لليبرالية باعتقاد أن فتح فضاء معين للحريات الفردية والجماعية يؤدي إلى ارتياح في مواجهة الضغوطات المختلفة من جهة، والحصول على المعلومات والدعم المطلوب من جهة أخرى (دون تغيير قواعد السلطة، بمعنى، دون أن يصبحوا محاسبين عن أفعالهم من قبل المواطنين، ودون إخضاع ادعاءاتهم لحكم انتخابات تنافسية عادلة). وهذا ما لمسناه من خلال مناقشة آلية اشتغال النظام المغربي. كذلك فهم يؤكدون على أن هدف الليبرالية يجب أن يكون قابلاً للتصديق بما فيه الكفاية للتحريض على التغيير في إستراتيجيات الفاعلين الآخرين، وهذا يسمح للاستثناء من إشكالية حدوث الانتقال بواسطة أصحاب المناصب السلطويين إذا ما اعتزموا إما المصادقة عليه وإما تحولاً معيناً لشخص النظام، حتى عندما يأخذ ذلك شكل "استشارة شعبية".

في المقابل، فإن أودونيل وشميتر يلاحظان أن الحالات المدروسة لديهما تقترح أنه عندما تمنح بعض الحقوق الفردية والجماعية يصبح صعباً جداً تبرير حجب الآخرين، أكثر من ذلك، كالليبرالية المُقَدَّمَة وكذلك قوة الطلبات للدمقرطة إذا ما ستكون قوية بشكل كافٍ لإجبار مثل ذلك الانتقال. ولكن الأنظمة العربية تمتلك من الأدوات والمرونة ما يمكنها من تبرير أي عمل من الممكن أن تقوم به (كحجب بعض الأحزاب، أو مواجهة ضغوطات التحول إلى الديمقراطية) نتيجة خبرتها الطويلة في هذا المجال، وسعيها الحثيث إلى الحفاظ على بقائها واستمرارها.

انطلاقاً مما تقدم من الناحية النظرية، واعتماداً على ما تناقشه هذه الدراسة في مختلف صفحاتها من دراسة عملية للحالة المغربية، فإنه يمكن القول إن نظرية التحول الديمقراطي مفيدة جداً في دراسة علم التحول، ولكن لم تساعدنا على فهم التفسير الدقيق لاستمرار النظام السلطوي في المغرب الأقصى وبقائه، حاله كحال باقي دول المنطقة،

وهي النظرية التي كانت ناجحة في دراسة التحول الديمقراطي في أمريكيا اللاتينية، وأوروبا الشرقية، حيث انطبقت عليهما نظرية التحول، وبالتالي فإن استمرارنا في الدراسة بناء على هذه النظرية لن يساعدنا في فهم سر صمود هذه الأنظمة في وجه أي تغيير ديمقراطي.

هذه النظرية –نظرية التحول– أيضاً تركز بالأساس على حدوث مؤشرات للتحول إلى الديمقراطية، كإجراء انتخابات دورية ونزيهة وحرة، وإعطاء حرية في التعبير، وغيرها من الحقوق الإنسانية، التي من المفترض أن تُتبع بخطوات أخرى لبناء المؤسسات التي تعزز الخطوة الأولى في طريق التحول، وبواقع تطبيقها على الحالة العربية بشكل عام، والمغربية بشكل خاص، فإنها لن تستطيع تفسير عدم التحول على الرغم من أن الانتخابات تجري في معظم الأقطار العربية ولكن، لا يوجد في أي منها تحول ديمقراطي.

في المغرب الأقصى هناك انتخابات جرت وتجري بانتظام، وهناك إدخال المزيد من الحريات، وتجري إصلاحات هنا وهناك، ولكن هذه الخطوات لم تتبع بخطوات عملية باتجاه تعزيز البنى الأساسية لقيام نظام ديمقراطي، وبقيت الحلقة المفقودة هي الإصلاح السياسي الحقيقي (Ottaway and Riley, 2006).

إن الحديث عن الانتقال الديمقراطي في المغرب الأقصى يبدو غير منسجم مع نظرية التحول الديمقراطي؛ حيث أنه من الصعب معرفة نقطة البداية لهذا التحول أولاً، "إذ لا نكاد نعثر سوى على مجموعة من الوقائع التي يمكن اعتبارها تكييفات للنظام مع تحولات محيطه الداخلي والخارجي، أكثر مما يمكن اعتبارها تحولات حقيقية من قبيل إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لتكييف النظام مع ضغوط المنظمات الحقوقية الدولية" (الهاشمي، ٢٠٠٧: ٦٤)، وكذلك فإنه يمكن النظر إلى ما جرى من تعديلات دستورية في العامين ١٩٩٢ و١٩٩٦ مجرد إجراءات اتخذها النظام "بهدف تكييف آليات اشتغال النظام مع مطالب أحزاب المعارضة التاريخية، ثم تعيين ما سمي بحكومة التناوب،

في أفق إعداد النظام السياسي لاستيعاب انتقال سلس للعرش، إلى جانب الإصلاحات التي واكبت انتقال العرش، والتي صبت في اتجاه تأسيس وترسيخ الرأسمال الرمزي للعهد الجديد (المفهوم الجديد للسلطة، إقالة وزير الخارجية القوي إدريس البصري...) والتي يصعب اعتبار أي منها تكثيفاً لفلسفة الانتقال إلى الديمقراطية" (المرجع السابق نفسه، ٦٥).

كذلك، فإن الحديث عن إصلاح حقيقي في إطار هذه المرحلة يعتمد أساسا –وبعد تفكيك النسق السلطوي– انتخاب حكومة ديمقراطية في إطار مؤسساتي جديد، استناداً إلى دستور جديد كنتيجة للإصلاحات التي تمت في هذه المرحلة، وكأساس تقوم عليه دعائم المرحلة اللاحقة ثانياً، ولكن هذه المرحلة لم تكتمل أصلاً، وهذا يمنعنا من الحديث عن المرحلة الثالثة، التي تتطلب تدعيم بنى النظام وهياكله بالمؤسسات التي تحافظ على الوضع الديمقراطي وتعززه (المرجع السابق، ٦٥).

وبناء على ذلك، فإن الإصلاحات التي اتخذها النظام المغربي تعكس انتقالاً استراتيجياً في آلية عمل النظام إلى شكل آخر من أشكال النظام السلطوي، تسعى من خلالها إلى تطوير البنى التقليدية للنظام، لجعله أكثر مرونة وأكثر فاعلية في التعامل مع محيطه الداخلي والخارجي على حد سواء.

إن ما يهمنا أكثر في هذه الدراسة هو إستراتيجية المحيط الداخلي، وبشكل أدق، المتمثل في وجود تيار إسلامي سياسي يعمل ضمن هذه المنظومة الجديدة التي يشتغل على أساسها النظام المغربي، فكيف يمكن قراءة الواقع الذي يشتغل على أساسه حزب العدالة والتنمية في ظل إستراتيجية العمل المتطورة للنظام؟ وهل من الممكن أن يستطيع هذا الحزب أن يغير شيئاً في سيرورة التحول الديمقراطي في المغرب؟ أم أنه يسير في اتجاه مخططات النظام، بمعنى أنه يعزز من قدرة النظام على البقاء والاستقرار من خلال انخراطه في العمل السياسي وفق القواعد المرسومة من قبل النظام؟

لهذا كله، كانت النظرية البتريمونيالية الجديدة تجعلنا نفهم أكثر الآلية التي يشتغل من خلالها النظام البتريمونيالي الجديد في المغرب الأقصى، وبالتالي المعارضة الإسلامية، التي تعمل ضمن قواعده وإطاره المحدد لعملها، سواء بالقوانين أو بغيرها، وهذا يقودنا إلى فهم الأسس التي يستند إليها النظام في بقائه، وإذا ما كان خط سيره باتجاه التحول الديمقراطي أم باتجاه الاستمرار.

العدالة والتنمية والنظام البتريمونيالي الجديد

إن البدايات الأولى لتكوين الحركات الإسلامية في المشرق العربي ومغربه كانت تحت ظل أنظمة إما عسكرية تحكم المجتمع بالقوة والبطش، ومثالها الأنظمة الرئاسية التي جاءت ما بعد التحرير، وإما أنظمة وراثية أحادية ترفض التعدد في المجتمع وتحاربه، وتمثلها الأنظمة الملكية، فكانت الحركات الإسلامية مضطرة لمواجهة مثل هذه الأنظمة مثلها مثل الأحزاب السياسية الأخرى.

إلا أن النظام الملكي المغربي شكل نموذجاً آخر في قبوله بالتعددية وتشجيعها، وظهر ذلك جلياً من خلال التنصيص عليها في أول دستور العام ١٩٦٢، الذي منع الحزب الواحد، وشجع التعددية الحزبية.

"واللافت للانتباه أن أهم التطورات التي حصلت في تاريخ المغرب منذ بداية القرن العشرين إلى اليوم كان وراءها النظام التقليدي، لا التوجه التحديثي. فالاستقلال تحقق تحت شعار "ملحمة الملك والشعب"، والمسيرة الخضراء كانت من تدبير النظام الملكي التقليدي، إضافة إلى أن العلاقة بين الحركات الإسلامية والحركات العلمانية ... ينظمها النظام التقليدي الذي يدعوهما اليوم إلى التواصل والحوار والبحث عن أرضية مشتركة للتعايش. وكل هذه الممارسات تصب في خانة إعادة إنتاج مشروعية النظام الملكي في المغرب من جهة، والى خلق أرضية للتنافس من جهة أخرى» (لبيض، ٢٠٠٢: ١٣١).

وهذا يتطلب أن تبقى المؤسسة الملكية فوق هذا التنافس، لتبقى مسيطرة على زمام الأمور، ولتلعب دور الحكم بين المتنافسين، فتعمد "الملكية إلى الدلالات الدينية لتوظيفها في خطابها السياسي، قصد تأكيد سموها السياسي الدستوري، معتبرة أن أمر الحكم في المغرب يتصل برابطة بين الملك وشعبه، تبقى حسب تعبير الحسن الثاني، أكبر عامل في صنع تاريخنا المديد، فهي التي كفلت استمرار المغرب طيلة قرون تحت سلطة أسلافنا المقدسين كدولة لها كيان محفوظ وحوزة منيعة ومقومات محترمة (خطاب العرش، ٣ آذار ١٩٦٣). كما أن عرش المغرب كان على الدوام –كما يقول الملك محمد السادس– أكثر من رمز للسيادة، لأنه ظل، ولا يزال، قيادة وطنية مسؤولة، واعية لأمانتها العظمى، ضمن ملكية شعبية، العرش فيها بالشعب والشعب بالعرش(خطاب العرش ٣٠ تموز ٢٠٠١)" (برادة، ٢٠٠٤: ١٨٩–١٩٠).

هذا ويعتبر المغرب الأقصى البلد الوحيد الذي نجحت فيه تجربة المصالحة بين الإسلاميين والنظام، فقد استفاد النظام من الدرسين التونسي والجزائري، وكان الحسن الثاني يريد أن يترك لولي عهده بلداً لا تخترقه الصراعات الكبرى حول المشروعية وهوية الدولة ... . هذا بالإضافة إلى أن النظام سعى إلى الاستفادة من مشاركة الإسلاميين على نواح عدة؛ فهو من ناحية، أدرك أن منع الإسلاميين من المشاركة في العملية الديمقراطية يمكن أن يؤدي إلى تكاليف أكبر من مشاركتهم، لأن ذلك قد يقود البلاد إلى حرب أهلية، وبالتالي انعدام الاستقرار، ما سيشكل تهديداً للنظام وبقائه، أما إشراكهم فسيؤدي في أسوأ الأحوال إلى تكرار التجربة الجزائرية (Asseburg, 2007: 76). فالحكام يهدفون إلى الاستقرار، ووجود معارضة قوية في المنافسة الانتخابية سيشكل معضلة حقيقية للنظام، حيث أن ذلك سيعمل على الإخلال بتوازن واستقرار القوى خلال المؤسسات السياسية، وبالتالي النظام ككل. ولكن التهديد، المباشر المتشكل بفوز حزب إسلامي في الأنظمة الملكية، أقل خطراً مما هو عليه الحال في الأنظمة الرئاسية (Wegner, 2007: 77).

ومن ناحية أخرى، فإن النظام عزز من شرعيته داخلياً وخارجياً، بالسماح لحزب إسلامي بالمشاركة؛ وكان ذلك بكسب شريحة اجتماعية لا يستهان بها، وإدراجها ضمن العمل السياسي، مع اعترافها بشرعية النظام الملكي –حيث كانت شرطاً للمشاركة– على المستوى الداخلي، والحصول على شهادة حسن السلوك من قبل الدول الديمقراطية، والمنظمات الدولية المراقبة لحقوق الإنسان والديمقراطية على المستوى الخارجي، وذلك طمعاً في تحقيق أهداف، منها: الدعم المالي، والاندماج في الاقتصاد الأوروبي...، فاعتبر ذلك تعزيزاً للتعددية التي آمن بها منذ أول دستور العام ١٩٦٢. أيضاً، فإن ذلك سهل سيطرة النظام على الحزب الإسلامي، ومكّنه من تعزيز إستراتيجيته التجزيئية للقوى السياسية، بتجزئته للحركة الإسلامية المغاربية؛ حيث انقسمت إلى تيارات، بعضها يدعم المشاركة، والبعض الآخر يرفضها، إضافة إلى الخلافات الأخرى، ما سيمكّنه من لعب دور الحكم في خلافاتهم فيما بعد (المرجع السابق نفسه، ٨٩).

تتوجت هذه المصالحة بمشاركة حزب العدالة والتنمية الإسلامي في انتخابات العام ١٩٩٧، إلا أن البعض اعتبر هذا الترخيص لهذا التيار الإسلامي "تكتيكاً آخر، هدف إلى تنويع أطراف الساحة السياسية، وخلق منافس حقيقي لأحزاب الكتلة، وبخاصة بعد أن طرأت تغيرات مهمة في علاقات هذا التيار بمحيطه السياسي، فهذه المبادرة هي مجرد خطة تكتيكية، وليست هدفاً إستراتيجياً، بدليل انخراط هذا التيار في الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، التي يُعرف زعيمها بالولاء للملكية، وسيطرة هذا الأخير على التنظيم، من خلال اختصاصاته التي يحددها القانون الداخلي، لبتر أي نتوء على المسار العام المحدد في برنامج الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية" (أبو اللوز، ٢٠٠٧).

فما الذي ساهم في تعزيز هذا التوجه داخل حزب العدالة والتنمية؟ وما الفوائد التي سيجنيها من المشاركة ضمن هذا النظام الذي رسم مسبقاً قواعد اللعبة السياسية؟ وكيف سيعمل من خلالها؟ وكيف سيؤثر ذلك على الحزب وباقي الفاعلين السياسيين؟

لا شك في أن بيئة المشاركة السياسية لحزب العدالة والتنمية كانت قاسية، وتتطلب الكثير من الجهد والعمل الشاق؛ فمن ناحية، هناك قيود من قبل النظام، سواء عن طريق القوانين التي يجب أن يلتزم بها الحزب، أو عن طريق القمع والتعسف من قبل النظام، ومن ناحية أخرى، فعليه التنافس مع الأحزاب الإسلامية الأخرى، ليحافظ على قواعده ومؤيديه، ما يفرض عليه التقيد ببعض المرجعيات، التي يجب ألا تنتهك حرمتها إذا ما أراد الحفاظ على الدعم الشعبي وتوسيعه، وأيضاً فعليه التنافس مع الأحزاب الأخرى، من يسارية وعلمانية وغيرها (حمزاوي، ٢٠٠٨: ٤).

ضمن هذه البيئة المعقدة سعى "العدالة والتنمية" إلى إيجاد توازن عملي بين الواقع البراغماتي للمشاركة، وما يفرضه ذلك، وبين ما يمليه عليه إطاره المرجعي الإسلامي. فهو من ناحية، تبنى نهجاً معتدلاً، ومن الناحية الأخرى، يسعى إلى الحفاظ على قواعده الشعبية، التي انجذبت إليه بسبب إطاره المرجعي (المرجع السابق نفسه، ١).

إذاً، فالحزب سيعاني من أزمة مزدوجة، تنشأ من محاولته التوفيق بين المتطلبات البراغماتية للعمل السياسي، ومحاولته تجنب قمع النظام، والحفاظ على مؤيديه، ومنتخبيه وعدم عزلهم.

لا شك في أن مشاركة الحزب الإسلامي عملت على الاستقرار للنظام السلطوي، ويتضح ذلك من جهتين، كالتالي:

أولاً. من جهة اليسار والعلمانيين، حيث عملوا على إلغاء الكثير من مطالبهم السياسية والإصلاحية، واتجهوا إلى الملك ضد الإسلاميين، فدعموا باتجاه ملكية قوية، بمعنى، ملكية تسود وتحكم، وذلك خوفاً من حكومة إسلامية لا يمكن السيطرة عليها أو توقع تصرفاتها، ما مكّن النظام من أن يكون الحكم بين الفرقاء (Wegner, 2008: 133).

كذلك، فإن وجود حزب العدالة والتنمية في البرلمان ضغط على الأحزاب الأخرى حتى تعمل وتغير قواعدها وأنظمتها الداخلية، كي تستطيع الشغل بفعالية أكبر (Wegner, 2008: 134).

منذ البداية أذعن الإسلاميون للنظام، ومن المؤشرات على ذلك قبول الحزب بمبدأ ترشيح المرشحين لعدد محدود من الدوائر الانتخابية، حيث كان ذلك مطلباً للنظام تعمد فيه تحديد فرصتهم بالفوز بمقاعد، وعدم الإضرار والمخاطرة بالتوازنات للقوى الأخرى. كذلك قرار الحزب بدعم حكومة التناوب التوافقي، على الرغم من قيادة الزعيم اليساري عبد الرحمن اليوسفي لها (Wegner, 2007: 80).

من هنا، فإن بداية إدراج الحزب داخل العمل السياسي كانت تعكس ضعفاً، وخضوعاً من قبل الحزب إلى شروط المؤسسة الملكية، الرامية إلى احتوائه والسيطرة عليه. فكيف عمل "العدالة والتنمية" على تدعيم بناه وتقوية ركائزه؟

سعى الحزب منذ البداية إلى تطوير قدراته التنظيمية، وتقوية قواعده، فأنشئت مجموعة من المنظمات المساعدة، مثل: منظمة شبابية نشطة، لجنة للعائلة والمرأة، منتدى للتطوير يتكون من أعضاء في الحزب، ومن مناصريه أيضاً، فأصبحت حملاته الانتخابية أكثر تطوراً، نتيجة استفادته من المؤسسات، واكتسابه الخبرات، ما زاد بالتالي من أعضاء الحزب وشعبيته. وكذلك الحال بالنسبة إلى الدعم الانتخابي، حيث كان مُنجَزاً، بسبب قرب الحزب من الناس، وملامسته لواقعهم، بالإضافة إلى الصورة الأخلاقية التي يتمتع بها الحزب (ibid, 38).

و"الحركات الإسلامية لا تنتظم كأحزاب سياسية بالمعنى الحديث، وهي بخلاف الأحزاب، تستطيع استقطاب عدد كبير من الأنصار، دون حاجة إلى تقديم برنامج سياسي أو اجتماعي، لأنها تعبر في النهاية عن ثقافة سائدة أو مزاج عام (mood)، وباعتبارها حركة شعبوية، فإنها تستطيع تحريك الجماهير إذا ما توافرت لها القيادة السياسية النشطة، وهذا العامل هو أحد الأسباب المهمة التي تفسر نجاحها السريع في اكتساب الأصوات في الانتخابات، حيث تعتمد على العناصر التقليدية لتجميع الناخبين، وهي كلها عوامل مثلت عنصراً إضافياً لإظهار قوة المعارضة الإسلامية" (مصطفى، ١٩٩٥: ٤٢٦).

لقد تم توظيف الحركة الإسلامية في المغرب كفاعل لخلق توازنات سياسية في ضوء التطورات التي شهدها الحقل السياسي، حيث أن تلك التطورات مرتبطة بقبول أحزاب الكتلة التاريخية بالمشاركة في حكومة تناوب توافقي.

إن "التوجه المعتدل للحزب وواقعيته في التعامل مع مختلف القضايا أدت إلى تراجع الخطاب الإقصائي لديه، والمستند إلى الدين؛ سواء أكان موجهاً نحو النظام، أم الأحزاب الاشتراكية والعلمانية، والاتجاه نحو صياغة برامج سياسية عملية وواقعية" (حمزاوي، ٢٠٠٨: ٢). وهذا ما اتضح من خلال التطور الفكري لدى الحزب، الذي كان نتيجة لخبرته التي اكتسبها من العمل السياسي.

"برز حزب العدالة والتنمية كفاعل براغماتي ملتزم بالمشاركة السياسية، وحريص على البحث عن حلول حقيقية للحاجات المزمنة للمواطنين، أما المطالب الأيديولوجية، بما فيها الدعوات إلى تطبيق الشريعة، فقد أصبحت تدريجياً أهدافاً هامشية. ففي العام ٢٠٠٧، ركز الحزب في برنامجه الانتخابي على شعار "تعزيز الهوية الإسلامية للمغرب" كأساس لأولوياته المتعلقة بالدين، بدلاً من الإشارة إلى الشريعة كإطار مرجعي إسلامي" (المرجع السابق نفسه، ١٠-١١).

إن المشكلة التي يواجهها الحزب الآن هي أن مشاركته في العملية السياسية لم تلبِّ الحدود الدنيا من توقعاته وتوقعات ناخبيه. حتى إن البعض اتهم الإسلاميين بأنهم فرطوا بالتزاماتهم الدينية لصالح العملية السياسية، وبخاصة عندما يسعى الحزب إلى التعامل مع الواقع ليكون

هوامش الفصل الثالث

[١] كان عبد الكريم مطيع عضواً سابقاً في حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وكان يعمل مفتشاً في التعليم الابتدائي.

[٢] عمر بن جلون كان مدير الصحيفة اليسارية (المحرر)، وعضو في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي كان قبل ذلك الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

[٣] وفي ملابسات قضية اغتيال بن جلون تشير بعض المصادر إلى أنه تم القبض على أحد منفذي الاغتيال في موقع الحادث، وحسب اعترافه فإنهم ينتمون إلى مجموعة صغيرة تسمى "المجاهدون المغاربة"، حيث يقودها طالب بكلية الحقوق بالرباط اسمه عبد العزيز النعماني، وقد حرص قرار الاتهام على إظهار هذا الطالب بأنه الساعد الأيمن لعبد الكريم مطيع، وجمعية الشبيبة الإسلامية، بينما تنفي الشبيبة الإسلامية ذلك، وحاولت جاهدة إثبات أنه كانت للنعماني علاقة وثيقة بالبوليس الذي دفعه أصلاً إلى تنظيم مثل تلك المجموعة والقيام بهذا الاغتيال. وللمزيد من المعلومات حول القضية يمكن العودة إلى المرجع السابق ذكره لـ فرانسوا بورجا.

[٤] تعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية المشاركة السياسية على أنها "تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها أفراد مجتمع معين بغية اختيار حكامهم والمساهمة في صنع السياسة العامة؛ سواء بشكل مباشر أو غير مباشر". انظر: (Mcclosky H, 1968: 253).

والمشاركة السياسية –عند بعض الباحثين– تتخذ شكلين هما: مشاركة اتفاقية مؤسساتية تتم عبر التصويت، كالانخراط في الأحزاب، والمشاركة في الحملات الانتخابية، ومشاركة من خارج الحقل السياسي التي تعرف بالأشكال الاحتجاجية للمشاركة؛ أي أنها تتم من خارج الحقل الرسمي، ويكون نشاطها داخل المجتمع من خلال الاحتجاجات والجمعيات الثقافية وغيرها. وتعتبر حركة العدل والإحسان وحزب العدالة والتنمية المغربيان خير مثال على هذين النوعين من المشاركة (مقتدر، ٢٠٠٥: ٤٧).

[٥] يحتل مفهوم الحاكمية الدور المركزي في البناء النظري العام للمودودي. والحاكمية في تصور هذا الأخير، هي القدرة على التصرف في الأشخاص والأشياء بحرية مطلقة. وهذا لا يتأتى إلا لله، ومن ذلك فإن الحاكمية لله وحده. ولهذا، فليس بمقدور أحد أن يدعي قدرته على ممارسة الحكم، بل إنه يقوم فقط بتسيير أمور المسلمين انطلاقاً من التعاليم القرآنية والنبوية، ومن هنا فإن طاعة الدولة "مشروطة بطاعتها لله ورسوله ...". أما كيف يمارس الحكم في الدولة الإسلامية، فان المودودي يجيب عن ذلك بأن (أهل الحل والعقد) هم المؤهلون لذلك (قرنفل، ١٩٩٧: ١٠٢).

[٦] نعني بالنخبة المعينة هنا، النخبة الأهم في النظام السياسي التي تلعب أدواراً حساسة تحمي من خلالها أعمدة النظام الأساسية؛ مثل الجيش، والوزارات السيادية، وقد ناقشتها الدراسة في الصفحات السابقة بشكل موسع.

الفصل الرابع

الانتخابات المغربية (١٩٩٧-٢٠٠٧)

الفصل الرابع

الانتخابات المغربية (١٩٩٧-٢٠٠٧)

"قد توجد انتخابات دون ديمقراطية، ولكن لا توجد ديمقراطية دون انتخابات".

مقدمة

إن التطور الدراماتيكي الذي شهدته الديمقراطية في العقدين الأخيرين، دفع العديد من الباحثين والسياسيين إلى التركيز على مؤسسة الانتخابات؛ فقد حلت العديد من الخلافات التي تجيب عن تساؤل من يحكم؟ وشكلت عنصراً رئيسياً للحكم المشروع، وقد أكدت على ضرورتها العهود والمواثيق الدولية المختلفة، فجاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (في البند ١ من المادة ٢١ منه) أن "لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة، وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية"، كما جاء في المادة نفسها (البند الثالث) أن "إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام، وعلى قدم المساواة بين الناخبين، وبالتصويت السري، أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت"، ويأتي ذلك انطلاقاً من ضرورة إشراك المواطنين في تقرير السياسة العامة لبلدهم، واختيار من ينوبون عنهم في تدبير شؤونهم، وتطبيق القانون نيابة عنهم.

الانتخابات في النظم الديمقراطية ليست هدفاً بحد ذاته، بقدر ما هي إحدى الآليات التي لا تستقيم الديمقراطية دونها، حيث عن طريقها يعبر المواطنون عن رأيهم فيمن يحكمهم، كتأكيد على أن الشعب هو مصدر السلطات، وأن اختيار الحكام قد جاء نتيجة لتفويض الشعب لهم، ما يشرعن وجودهم في الحكم، بالإضافة إلى أن الانتخابات تشكل آلية لحل الصراعات بطريقة سلمية، وبذلك فإن الممثلين الذين تم تفويضهم يمكن أن تتم محاسبتهم إن أساؤوا استغلال الصلاحيات التي تم منحها لهم من قبل الشعب بالطرق السلمية المعروفة، كعدم انتخابهم مرة أخرى، أو مساءلتهم ومحاسبتهم ، والانتخابات أيضاً تعبر عن مشاركة المواطنين في الشأن العام.

فهل الانتخابات المغربية تسعى إلى إشراك المواطنين في صنع القرار، وليكونوا أعضاء فعالين داخل مجتمعهم، لكي يكون ذلك خطوة على طريق التحول الديمقراطي؟ أم أنها مجرد تكتيكات من قبل النظام لزيادة شرعيته، وتجنب الضغوط الداخلية والخارجية المحيطة به؟

تعتبر الانتخابات الحلقة الأكثر أهمية في النظام السياسي، لذلك، فهي تشكل عنصراً أساسياً في تعريف النظام الديمقراطي الحديث، فحسب هنتنغتون، فإنه يرى أن النظام السياسي يكون ديمقراطياً حينما يتم اختيار الجماعات التي تتخذ القرار عبر انتخابات نزيهة شفافة ومنتظمة، يتنافس فيها المرشحون حول أصوات الناخبين بكل حرية (Huntington, 1991: 7).

من خلال ذلك نلاحظ أن إجراء الانتخابات يهدف بالأساس إلى خلق مواطنين فعالين، قادرين على المساهمة في صناعة القرار، والمشاركة في قضايا الشأن العام، من خلال انتخاب من يمثلهم أو ينوب عنهم في ذلك، فهل هذا ما هو عليه الحال في المغرب؟

وتتجلى أهمية المشاركة السياسية في كونها تعتبر مؤشراً على صحة العلاقات التفاعلية بين الدولة والمجتمع (حمزاوي، ٢٠٠٧: ١٢٤)، ولكن

ما يسترعي الانتباه هنا هو "الإقبال المتزايد على الانتخابات من طرف الأنظمة السلطوية، التي لا يستند فيها الحكام إلى شرعية انتخابية ديمقراطية"، حيث أصبحت الانتخابات في معظم الأنظمة السلطوية، وبالأخص الأنظمة العربية، "جزءاً من التطور الطبيعي لهذه الأنظمة" (الهاشمي، ٢٠٠٧: ٦١).

ونظراً لأن آلية الانتخابات تستخدم في النظم الديمقراطية والتسلطية والشمولية لتحقيق مقاصد ووظائف متباينة، فإن هذه الورقة ستركز على الانتخابات المغربية في ظل النظام الملكي البتريمونيالي الجديد، وآلية عمل حزب العدالة والتنمية من خلالها، كخيار إستراتيجي وحيد (خيار المشاركة السلمية)، لتحقيق تغيير ما في الحياة السياسية.

نظرة عامة على البرلمان المغربي

حتى العام ١٩٩٦ كان البرلمان المغربي يتكون من غرفة واحدة، مكونة من ٣٣٣ عضواً، يُنتخبون لمدة ٦ أعوام، حيث كان يتم انتخاب ثلثيه (٢٢٢ عضواً) عن طريق الانتخاب العام السري المباشر، أما الثلث الباقي (١١١ عضواً)، فيتم انتخابهم بالطريقة غير المباشرة، عبر هيئات محلية ومهنية، وهم غالباً موالون للقصر، حيث يتم استخدامهم لإعاقة المبادرات الإصلاحية (حمزاوي، ٢٠٠٨: ٤).

دستور العام ١٩٩٦ جلب تغييراً جوهرياً للبرلمان المغربي، حيث انقسم إلى غرفتين وهما: مجلس النواب، الذي يتم انتخاب أعضائه البالغ عددهم (٣٢٥ عضواً) لمدة خمس سنوات، عبر الانتخاب العام والسري والمباشر، ومجلس المستشارين، المكوّن من (٢٧٠ عضواً)، الذي يتم انتخاب ثلاثة أخماس أعضائه عبر هيئة ناخبة تتكون من ممثلي الجماعات المحلية، والخمسان الباقيان يتم انتخابهم عبر هيئات ناخبة مهنية وهيئة ناخبة مكونة من ممثلي المأجورين، ومدة مجلس المستشارين تسع سنوات، ويتجدد ثلث أعضائه بالقرعة كل ثلاث سنوات (منصور، ٢٠٠٤).

السؤال الذي يبقى معلقاً بالنظر إلى تقسيم الدستور الجديد للبرلمان هو لماذا حدث ذلك؟ فهل كان المغاربة بحاجة إلى مجلسين؟ هذه الدراسة من خلال فهمها للنظام المغربي بأنه نظام بتريمونيالي جديد فهي تشكك في أن تلك الخطوة كانت إصلاحية، ولكنها كانت أيضاً خطوة من أجل تسهيل السيطرة على البرلمان، من خلال السياسة التجزيئية، التي ما انفك يزاولها النظام، وكذلك فهي تأكيد على استمرار رغبته في لعب دور المحكم بين الأطراف، التي حتما ستختلف، وهي أيضاً تشكل بيئة خصبة لتقوية منظومة العلاقات الزبائنية، التي تخدم مصالح النظام.

وانطلاقاً من ذلك، فقد "أسندت إلى المجلس الأعلى [مجلس المستشارين] صلاحيات رقابية واسعة هدفها موازنة المجلس الأدنى [مجلس النواب]، بالإضافة إلى هذا، يسند الدستور إلى هيئات غير منتخبة مثل الحكومة، والبلاط الملكي، والمجلس الدستوري، صلاحية نشر القوانين أو عرقلتها إذا ما اعتبرتها مثيرة للجدل. وتهدف هذه المؤسسة الساعية إلى ضمان عدم تنازل المشروع الإصلاحي الذي يتبناه الملك عن سلطات كثيرة لصالح قوى المعارضة" (حمزاوي، ٢٠٠٨: ٤). وهنا نستطيع أن نفهم أن تلك الصلاحيات الواسعة الممنوحة لمجلس المستشارين في مقابل مجلس النواب مرتكزة بالأساس على قرب أعضائه من السياسات الملكية، حيث في الأغلب هم من الموالين للنظام.

في فهم الانتخابات "البتريمونيالية"

ربما يبدو مصطلح "الانتخابات البتريمونيالية" غير مألوف بعض الشيء عما هو مصطلح عليه بين دارسي النظم السياسية والانتخابات التي تجري في ظلها؛ ففي الديمقراطيات القديمة كانت تجري الانتخابات كما كان عليه الحال في جمهورية أثينا، حيث كان البرلمان يتكون من جميع أفراد الشعب المؤهلين[١]، نظراً لقلة عددهم آنذاك، وهو ما عُرف لاحقا بـ "الانتخابات المقيدة"، أما في الديمقراطيات الحديثة فازداد عدد أفراد الشعب في الدولة الواحدة، حيث أصبح من الصعب، بل المستحيل،

اجتماع أفراد الشعب كافة لمناقشة القضايا العامة واتخاذ القرارات، فكان لا بد من تغيير الآلية التي يتم من خلالها ذلك، فأصبح الناس ينتخبون من ينوب عنهم في تدبير أمورهم الحياتية وصياغة القرارات باسمهم، ويُسمح لكل مواطن في الدولة بحق الانتخاب بصرف النظر عن الجنس أو الملكية أو التعليم أو العقيدة. وذلك إذا توفرت في الناخب جنسية الناخب والسن القانونية للانتخاب، وهو ما عُرِف بـ "الانتخابات العامة".

يمكن استساغة هذا المفهوم إذا ما تنبهنا إلى أن الوصف الذي التصق غالباً بأي نظام سياسي هو في الحقيقة انعكاس للانتخابات التي جرت في إطاره؛ فهناك الانتخابات الديمقراطية، التي إذا ما توافرت عناصر النزاهة والحرية والعدل والانتظام في عقدها بشكل دوري، بالإضافة إلى فعاليتها [٢] أمكن وصف النظام الحاضن لها بالنظام الديمقراطي (ماضي، ٢٠٠٧)، وهناك الانتخابات السلطوية، وهي التي لا تستوفي المتطلبات التي تحدثنا عنها في حالة الانتخابات الديمقراطية.

ومن هنا أمكن لهذه الدراسة وصف الانتخابات المغربية بالانتخابات البتريمونيالية، كونها ترسخ بقاء واستمرار هذا الشكل من الأنظمة السلطوية، بمرتكزاته الشخصانية، وعلاقاته الزبائنية، وتفاعلاته التقليدية الحداثوية.

الانتخابات البتريمونيالية المغربية: مدخل للتغيير أم تغيير للمدخل؟

يرجع عهد أول انتخابات جرت في المملكة المغربية إلى بداية ستينيات القرن الماضي، فالحديث عن الانتخابات المغربية هنا لا يعني أنها حدث طارئ أو غريب في الحياة السياسية للمغرب الأقصى، ولكن مسوغ الحديث يتناول هذه الانتخابات منذ انتخابات العام ١٩٩٧، وذلك لأسباب فسرتها الدراسة سابقاً، وتغيير المدخل هنا يعني تغييره بالنسبة لآلية الحكم، التي تهدف إلى الاستمرارية أكثر من التغيير، أما قصدنا بمدخل للتغيير فهو إذا ما كانت ستقود إلى تغيير في نظام الحكم القائم.

إن المراقب لسيرورة العمليات الانتخابية في المغرب يستطيع أن يفهم الدور الذي تلعبه في صياغة دعائم النظام البتريمونيالي الجديد، "فالسلطة التشريعية في المغرب غير مستقلة، وما زال الملك والحكومة يهيمنان على عملها، ففي حالة معارضة الملك لرأي البرلمان يستطيع البرلمان تمرير مشروعات القوانين على الرغم من هذه المعارضة عن طريق تحقيق أغلبية أصوات ثلثي أعضائه [وهذا يبدو شرطاً تعجيزياً على برلمان كالبرلمان المغربي]، وإلا عاد الحق للملك في إجراء استفتاء الشعب على القانون موضوع الخلاف، ويملك الملك سلطة حل البرلمان بغرفتيه، ولمجلس النواب سلطة سحب الثقة من الحكومة كما أن لمجلس المستشارين سلطة مراقبة عمل الحكومة، وتعتبر ظاهرة غياب الأعضاء عن حضور جلسات البرلمان المغربي ظاهرة شائعة، فهناك قوانين يتم تمريرها بعشرين صوتاً فقط من بين ٣٢٥ صوتاً (منصور، ٢٠٠٤).

الهيمنة على نتائج الانتخابات

في البداية، فإن صلاحيات الملك أمير المؤمنين الواسعة تشكل أهم هذه الأدوات التي تتدخل في سير العمليات الانتخابية؛ سواء أكان ذلك عن طريق وضع القوانين المحددة لقواعد اللعبة الديمقراطية، أم استخدام شبكات العلاقات الزبائنية، والعلاقات الشخصية، للسيطرة على نتائج العملية الانتخابية، فالمادة التاسعة عشرة من الدستور تمكنه من الدخول إلى مختلف القضايا بالحجة التي يريدها، كذلك فإن الملك يعين رئيس الوزراء بعد الانتخابات، وهو غير مقيد باختياره من الحزب الفائز، وهو كذلك يعين وزراء الوزارات السيادية الخمس، وحكام الأقاليم الستة عشر (حمزاوي، ٢٠٠٨: ٤-٥).

وأيضاً، فإن الملك يستطيع أن ينهي ولاية أي وزير، ويقيل رئيس الوزراء، ويحل البرلمان، ويدعو إلى انتخابات جديدة، ويصدر المراسيم، ويعلن حالة الطوارئ من دون تفسير، ويعدل الدستور، الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، والزعيم الديني للبلاد. فالفصل الخامس والثلاثون

من الدستور يقرر أنه "إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة، أو وقع من الأحداث ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية، يمكن الملك أن يعلن حالة الاستثناء بظهير شريف، بعد استشارة رئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، ورئيس المجلس الدستوري، وتوجيه خطاب إلى الأمة؛ ويخول بذلك، على الرغم من جميع النصوص المخالفة، صلاحية اتخاذ جميع الإجراءات التي يفرضها الدفاع عن حوزة الوطن، ويقتضيها رجوع المؤسسات الدستورية إلى سيرها العادي، أو يتطلبها تسيير شؤون الدولة". أما الفصل الحادي والسبعون، فيعطيه صلاحية حل البرلمان بغرفتيه "للملك بعد استشارة رئيسي مجلسي البرلمان والمجلس الدستوري، وتوجيه خطاب للأمة، أن يحل مجلسي البرلمان، أو أحدهما بظهير شريف". ويبدو واضحاً هنا أنها مجرد استشارة، لأولئك الذي نص الدستور على ضرورة استشارتهم، ولكن الملك صاحب القرار الأخير.

ومن صلاحياته أيضاً تعيين حكام المناطق الاقتصادية كلهم، ووزراء الدولة في كل وزارة، ومدراء الأجهزة العامة، والقضاة، ونصف أعضاء المجلس الدستوري الأعلى، بمن فيهم الرئيس، والجدير ذكره أن كل هذه القرارات لا تخضع لرقابة هيئة أخرى (حمزاوي، ٢٠٠٨: ٥).

ومن هذا المنطلق تتحدد الانتخابات ضمن أفق إشكالي واضح المعالم، حيث الصلاحيات الواسعة للملك، في مقابل البرلمان، تحول دون وجود برلمان فعال قادر على القيام بدوره، بحيث يمكن للأحزاب أن تطبق برامجها التي انتخبت على أساسها من خلاله، فهو بذلك يصبح مقبرة سياسية للأحزاب المعارضة، وبخاصة الإسلامية منها، فعدم التزامها بما وعدت به ناخبيها سوف يقلص من شعبيتها ويفقدها مصداقيتها.

النظام البتريمونيالي الجديد في المغرب يسعى دائماً إلى أن يكون صاحب المبادرات الإصلاحية، ويعمل جاهداً على ذلك ليفوّت الفرص على الأحزاب المعارضة النشطة، كحزب العدالة والتنمية، ومثال ذلك أن قانون المنظمات للعام ١٩٥٨ كان يحظر على منظمات المجتمع المدني

الانخراط في الأنشطة السياسية، وفوض وزارة الداخلية بالنظر في نشاطات تلك المنظمات، واتخاذ الإجراءات اللازمة في حال مخالفة القانون. أما قانون العام ٢٠٠٥، "فينظم الشؤون الداخلية للجمعيات والأحزاب السياسية، ويطلب من الأحزاب الإعلان عن أهدافها، جنباً إلى جنب مع نشر ملخصات مفصلة عن قادتها وأعضائها، والإفصاح عن جميع أصولها المالية وممتلكاتها. يحظر قانون ٢٠٠٥ تأسيس الأحزاب على أسس دينية وعنصرية، أو على قواعد قبلية، ويفرض عليها تخصيص حصص تمثيلية للنساء والشبان في مختلف هيئاتها التنظيمية" (المرجع السابق نفسه، ٦).

قانون الانتخابات الحالي في المغرب على الرغم من أنه يبقي على نظام التمثيل النسبي، فإنه يحول دون استئثار حزب واحد بغالبية المقاعد في البرلمان. كما أن وزارة الداخلية تدير الانتخابات، وتحدد الدوائر الانتخابية، وتسجل الناخبين، وتدقق في النتائج وتعلن عنها. أما تقسيم الدوائر الانتخابية فيعد مجحفاً، حيث تمنح أكثرية المقاعد إلى الأرياف، ما ينسف وزن الأصوات في المدن، ويترك تأثيرات سلبية على الأداء الانتخابي لأحزاب المعارضة، لاسيما حزب العدالة والتنمية (المرجع السابق نفسه، ٥).

تعتبر الحركة الإسلامية المغربية مجزأة، فهي تضم مجموعتين رئيسيتين هما التوحيد والإصلاح، والعدل والإحسان، إضافة إلى عشرات المنظمات الأصغر حجماً.

أظهر حزب العدالة والتنمية حرصه على التعامل بواقعية مع الأحداث السياسية المختلفة، بالإضافة إلى التزامه بخيار المشاركة، كخيار إستراتيجي، لتلبية حاجيات المواطنين وتطلعاتهم، وتحقيق تغيير على المستوى المجتمعي. أيضاً، فإن الممارسة العملية للحزب سياسياً أكسبته براغماتية واقعية في صياغة برنامجه السياسي، ما دفعه إلى تقليص اهتمامه مؤخراً بدعوات تطبيق الشريعة، وتغليب أولويات أخرى عليها، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التطور في برنامج الحزب السياسي، حيث

انتقل من التركيز على القضايا الدينية والأخلاقية في الدورة الانتخابية (١٩٩٧-٢٠٠٢)، إلى التركيز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية في الدورة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، ليعمل على إدراج القضايا الاقتصادية والاجتماعية في صلب برنامجه الانتخابي في انتخابات (٢٠٠٧).

كانت الانتخابات التي جرت العام ١٩٩٧ مثار انتقاد لبعض القوى السياسية التي رفضت المشاركة فيها، وكان من أبرز النقاد لتلك المشاركة التي مكنت النظام من احتواء غالبية القوى المعارضة، وبخاصة اليسارية منها، حركة العدل والإحسان، التي آثرت البقاء خارج اللعبة السياسية، وكان الانتقاد منصباً على تساؤل: لماذا قبلت تلك القوى بالمشاركة على الرغم من أن شيئاً لم يتغير؟ فالملك ما زال يهيمن على الوزارات السيادية، وصلاحياته تفوق أي صلاحيات أخرى، فالبرلمان أشبه بوعاء مفرغ من مضمونه، وهو لا يساعد أي حزب على الإيفاء بالتزاماته أو تحقيق برنامجه، فالعدل والإحسان رأت بأن انتخابات العام ١٩٩٧ أضافت مزيد من التعقيد بدل أن تقدم الحلول (Haddadi, 2002: 157).

لقد حدث بالفعل انتقال سياسي العام ١٩٩٧، فتشكلت أول حكومة تقودها المعارضة على رأسها عبد الرحمن اليوسفي رئيس أكبر حزب اشتراكي معارض، ولكن هذا الانتقال السياسي في المغرب لم ينقل السلطة من الحكومة إلى المعارضة، كما هو عليه الحال في الديمقراطيات الغربية، فالانتقال السياسي في الغرب ينقل السلطة والصلاحيات من أغلبية إلى أخرى، لكن السلطة السياسية الحقيقية في المغرب خارج عالم التنافس السياسي (المرجع السابق نفسه، ١٥٩).

إن انتقال العرش في العام ١٩٩٩ شكل بارقة أمل في حدوث تغيير في السياسة التي يتبناها النظام، وفعلاً، حدث تغيير ما ... ولكن إلى أي درجة كان يخدم هذا التغيير قضية التحول الديمقراطي؟

إن انتقال العرش في المغرب أدى إلى انتقال العلاقات بين الحكومة والمواطنين من علاقة الخوف وعدم الثقة، خوف من الاستبداد في

السلطة (المجسدة بشكل رئيسي في وزارة الداخلية)، وعدم ثقة في الحياة السياسية والسياسيين (التي تتجلى في انخفاض الإقبال على الانتخابات)، إلى التقدم خطوة باتجاه مصالحة المواطنين مع الدولة، حيث تجسد ذلك باعتراف الدولة بمسؤوليتها عن العديد من المفقودين، وحالات القتل، والاعتقال التعسفي (المرجع السابق نفسه، ١٥٩–١٦٠).

وصف العديد من المراقبين انتخابات العام ٢٠٠٢ بالنزيهة، حيث تم اعتبارها مثلاً للتطور الديمقراطي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أعطت حقوقاً متساوية للأحزاب المختلفة، مثل إتاحة زمن مناسب في الإعلام الحكومي للأحزاب لعرض برامجها، وقامت وزارة الداخلية بحملات توعية للمواطنين، وتم السماح بمراقبة الانتخابات للمرة الأولى، حيث شارك فيها ٢٦ حزباً سياسياً و٣٠ نائباً ينتخبون بالقائمة الوطنية الخاصة بالنساء (منصور، ٢٠٠٤).

لكن هذا التَّمَيُّز لانتخابات ٢٠٠٢ كان على موعد مع مجابهة صلاحيات الملك، حيث فوجئت الأحزاب المشاركة بتكليف الملك محمد السادس لشخصية من خارج الأطراف المتنافسة، ولا تنتمي لأي حزب سياسي لتشكيل الحكومة، وهو إدريس جطو، فكان ذلك صفعة لنتائج تلك الانتخابات، وتأكيداً على الملكية التي تحكم وتسود، وبذلك يثبت الملك قدرته على التراجع عن الخطوات الإصلاحية في أي وقت يشاء.

"إلا أن الحكومة سنت مؤخراً مجموعة كبيرة من القيود على الحريات بعد حوادث تفجيرات الدار البيضاء، ومن تلك القوانين قانون الإرهاب، الذي أدى إلى الكثير من الاعتقالات العشوائية والمحاكمات، ووضع قيوداً كثيرة على حرية التعبير والصحافة، وما زال الملك يهيمن على معظم مؤسسات الدولة الحيوية، منها البرلمان والسلطة التنفيذية، فالملك ما زال يملك حق حل البرلمان، ويشاركه صنع القرارات والقوانين، ولا يمكن تعديل الدستور دون موافقة الملك (المرجع السابق نفسه).

حصل "العدالة والتنمية" على ٤٢ مقعداً في هذه الانتخابات، ما جعله ثالث حزب من حيث عدد المقاعد في البرلمان، وشكل ذلك تفاؤلاً للعديدين، فالحزب يحقق تقدماً كبيراً، إلا أن أحداث كزابلانكا العام ٢٠٠٣ جعلت الحزب أكثر حذراً، فالقصر حاول استخدام منع الإسلاميين من المشاركة ولكنهم فوتوا عليه الفرصة، وذلك بتصويتهم على قانون الإرهاب آنذاك، ومدونة الأحوال الشخصية، على الرغم من تعارض بعضها مع الأيديولوجية الإسلامية، وكان ذلك ليثبت الحزب عدم تشدده (الهاشمي، ٢٠٠٧: ١٣٠).

لا شك في أن ذلك التوجه من قبل الحزب ليثبت عدم راديكاليته أو تشدده، وتطمينه للنظام سلاح ذو حدين، فمن ناحية فهو يحافظ على بقائه داخل الحقل السياسي، ويفوت على النظام فرصة منعه أو قمعه، ومن ناحية أخرى فهو يهدد الحزب بتقليص قواعده الشعبية التي تدعم أيديولوجيته الإسلامية، التي إذا ما لم يلتزم بها سيفقد حتماً العديد من مناصريه ومؤيديه. وبالتأكيد هذا ما يسعى إليه النظام البتريمونيالي الجديد في المغرب؛ فهو لا يريد إبعاد الحزب الإسلامي عن المشاركة في الحياة السياسية، ولكنه يسعى إلى تحجيمه والسيطرة على صعوده وانتصاره في المعارك الانتخابية.

كان أبرز المستجدات في انتخابات العام ٢٠٠٢ هو نمط الاقتراع اللائحي بالتمثيل النسبي بدل نظام الاقتراع الأحادي الاسمي في دورة واحدة، ويكمن السبب خلف ذلك في "توسيع المشاركة، من خلال إشعار الناخب بنوع من التجديد في القوانين الانتخابية، وتقوية دور الأحزاب السياسية، وهذه رغبة مشروعة، لكنها بالنظر إلى السياق الدستوري والسياسي لانتخابات العام ٢٠٠٢ لم تكن مدعمة بشروط تحقيقها؛ لأن العوامل التي أنتجت الأزمة السياسية، والتي تجلّت أساساً في عزوف المواطنين، وضعف الأحزاب السياسية، هي أكبر من أن يتم تجاوزها بمجرد إعادة النظر في نمط الاقتراع. أما الهاجس فهو، بكل وضوح، محاصرة الإسلاميين؛ لأن نمط الاقتراع اللائحي بالتمثيل النسبي يشتت

أصوات الناخبين بين مختلف الأحزاب السياسية، وبالتالي لا يسمح بتشكيل أغلبية حكومية منسجمة، وفي هذا تقليص مهم لدور الإسلاميين المشاركين في الانتخابات، بحيث لا يمكنهم، بالنظر إلى نمط الاقتراع، تحقيق أغلبية مطلقة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاقتراع اللائحي يفرض شروطاً، تكاد تكون تعجيزية، لترشيح المستقلين. فبالإضافة إلى تشكيل لائحة، وفق برنامج انتخابي، وبيان مصدر التمويل، فقد نصّ القانون على جمع التوقيعات، بحيث يطلب محلياً توقيع ٨٠ ناخباً و٢٠ منتخباً عن كل مقعد، أما وطنياً فالمطلوب جمع ٥٠٠ توقيع لمنتخبين ينتمون على الأقل إلى نصف عدد جهات المملكة، أي ٨ جهات، على ألا يقل عدد الموقعين عن ٥٪ في كل جهة. وفي هذا الأمر ضبط للإسلاميين غير المشاركين في اللعبة الانتخابية، حتى لا تتكرر تجربة بعض البلدان ويفوز الإسلاميون، أو يحصلوا على عدد مهم من المقاعد في الانتخابات من خلال لوائح مستقلة، كما حدث في مصر مثلاً" (منار، ٢٠٠٧).

"وقد أبانت التجربة السابقة أن النظام الانتخابي المعمول به في المغرب لم يساهم في تعزيز المعارضة البرلمانية، بل على العكس من ذلك ساهم في إضعافها، وذلك من خلال مشاركة أحزاب عدة في الحكومة، وإفراغها لموقع المعارضة. وتأكد هذا الضعف حين وضعت بعض الأحزاب في المعارضة سقفاً معيناً لمعارضتها. أما فيما يتعلق بتسهيل ممارسة العملية الانتخابية، فإن نظام الاقتراع اللائحي بالتمثيل النسبي يعدّ من أعقد الأنظمة الانتخابية، ومع ذلك يتم تطبيقه في المغرب، الذي يعرف نسباً عالية من الأميين وأنصاف المتعلمين" (المرجع السابق نفسه).

أما بالنسبة لانتخابات العام ٢٠٠٧، فقد تميزت بمشاركة ٣٣ سياسياً في الانتخابات، فنلاحظ تلك البيئة للخصبة للحياة السياسية المغربية لتفريخ الأحزاب السياسية، على الرغم منم عدم قدرتها على تطبيق برامجها في ظل الوضع الحالي، وهذه البيئة بطبيعة الحال تخدم مصالح النظام التحكيمية، وتشكل بيئة خصبة لتشكيل شبكات العلاقات الزبائنية للنظام، وتخلق جواً من الاستقرار له، الأمر الذي يشكل وضعية مريحة لاستمراره.

"كانت التوقعات قبيل انتخابات العام ٢٠٠٧ تشير إلى أن الحزب سيتبوأ المكانة الريادية وسط الأحزاب المشاركة. وقد بنيت هذه التوقعات على العديد من المعطيات والمؤشرات من قبيل وجود ديمقراطية حقيقية داخل هياكل هذا الحزب، وحسن أداء أعضائه داخل مجلس النواب، وحضورهم المنتظم لجلساته، ناهيك عن تميز تجربته في تدبير الشؤون المحلية التي اتسمت في مجملها بالانضباط، ونظافة اليد، زيادة على كونه لم يشارك بعد في الحكومة، على عكس مجموعة من الأحزاب، وظل في موقع المعارضة، الأمر الذي أكسبه شعبية في أوساط الناخبين" (لكريني، ٢٠٠٧: ٨٣).

وفعلاً في العام ٢٠٠٧ ترشح في ٩٤ دائرة، وفاز بـ ٤٦ مقعداً -في العام ٢٠٠٢ ترشح في ٥١ دائرة انتخابية- وحصل الحزب على أكثرية الأصوات، ولكن بسبب القانون الانتخابي حصل على المركز الثاني في البرلمان من حيث عدد المقاعد (المرجع السابق نفسه، ١٢٨).

"فبالإضافة إلى طبيعة النظام الانتخابي المعتمد الذي لا يسمح لأي حزب بتحقيق الأغلبية، فإن هذه الانتخابات تميزت بمشاركة حزبين إسلاميين آخرين، هما حزب البديل الحضاري، وحزب النهضة، الأمر الذي أسهم في تشتيت الأصوات المتعاطفة مع هذه الأحزاب ذات التوجه الإسلامي. هذا بالإضافة إلى وجود ٣٢ حزباً آخر تنافست إلى جانب "العدالة والتنمية" ببرامج وشعارات متباينة في مجملها" (المرجع السابق نفسه، ٨٣-٨٤).

كذلك فإن النظام ما زال يمنع المغاربة المغتربين من المشاركة في الانتخابات، إلا أنه سمح بمشاركتهم من خلال تسجيلهم في اللوائح الانتخابية، وممارستهم لحقهم في الترشيح من خلال دوائر على التراب الوطني، وليس من خلال دوائر تحدث لهذا الغرض في المهجر (المرجع السابق نفسه، ٨١).

المراقبون لسير الانتخابات المغربية لاحظوا تناقص نسبة المشاركة السياسية بشكل ملحوظ، ففي انتخابات العام ١٩٩٣ بلغت نسبة

المشاركة ٦٢,٧٥٪، أما في العام ١٩٩٧ فقد بلغت ٥٨,٣٠٪، وفي العام ٢٠٠٢ بلغت حوالي ٥٢٪، أما في العام ٢٠٠٧ فقد انخفضت إلى ٣٧٪ (المرجع السابق نفسه، ٨١).

إن هذا العزوف السياسي الذي ميز مشاركة المغاربة، والذي سجل أدنى نسبة له العام ٢٠٠٧ (٣٧٪)، يمكن رده إلى جملة من الأسباب، ولكن ما يهمنا من هذه الأسباب، ونعتبره الأساس فيها، هو عدم الثقة التي يتمتع بها المرشحون في نظر الناخبين، وعدم الثقة في الحياة السياسية ككل، التي عززتها قناعة المواطنين بأن النتائج مهما كانت فإنها لن تستطيع التغيير من واقع الحال المعاش في المغرب، فالبرلمان لا يقوم بدوره الحقيقي، وهو ليس إلا مكاناً لدفن البرامج السياسية ومحرقة للأحزاب المعارضة، حيث السيطرة عليه شبه كاملة من قبل المؤسسة الملكية، فالبرلمان والحكومة التي تنبثق عنه غير قادرين بصلاحياتهما الدستورية المحدودة على بلورة قرارات سياسية كبرى، أو حتى تطبيق برامج انتُخبت على أساسها.

"فالتغيير المنشود يظل متوقفاً في الأساس على الشروط الموضوعية، والإمكانيات الدستورية، التي تسمح لهذه الأحزاب بتطبيق برامجها، والوفاء بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها أمام الناخبين من داخل البرلمان أو الحكومة، بالشكل الذي سيعيد المصالحة بين المواطنين من جهة، والشأن السياسي عامة والانتخابي خاصة من جهة ثانية"(لكريني، ٢٠٠٧: ٨٩).

هوامش الفصل الرابع

[1] نقصد بالمؤهلين هنا أن الفرد يصبح مؤهلاً عندما يستوفي الشروط اللازمة وفق منظورهم آنذاك، لتصبح شروط التأهيل تنطبق عليه، حيث كان على سبيل المثال يُستبعَد من التأهيل العبيد والخدم والنساء، وكان يشترط توفر قسط من المال أو قسط من التعليم، ومحصوراً في نوع الرجال فقط.

[2] تكون الانتخابات فعالة عندما تكون قادرة على تمكين الأشخاص الفائزين من تقلُّد الحكم.

الفصل الخامس

في خلاصة التحليل

الفصل الخامس

في خلاصة التحليل

هذه الدراسة عبارة عن مساهمة في فهم الأنظمة البتريمونيالية الجديدة، التي يستعصي التحول الديمقراطي مع وجودها، وهي أيضاً مساهمة في بناء فهم جديد للحركة السياسية الإسلامية، كلاعب مهم في الحياة السياسية العربية بشكل عام، والمغربية بشكل خاص، وهي أيضاً، دعوة للتعامل مع الحركات الإسلامية في الوطن العربي، من مشرقه إلى مغربه، بالأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل حركة إسلامية، فليس صحيحاً أنها متشابهة، إذ ربما تشابهت في نمط تنظيمها، أو اشتركت في أيديولوجيتها الإسلامية، التي ما من شك في أنها مجال واسع للاجتهاد، وبالتالي تنوع الآراء.

منذ بداية المشاركة السياسية لحزب العدالة والتنمية من خلال بوابة الانتخابات العام ١٩٩٧، فإنه لم يتمكن من التقدم في اتجاه تحقيق إصلاح جوهري في بنية النظام، أو في إحداث إصلاحات سياسية تعبد الطريق أمام تحول ديمقراطي حقيقي، على الرغم مما حققه من انتصارات انتخابية، وفرض وجوده كأهم القوى السياسية المصنفة ضمن فئة المعارضة، فالبيئة السياسية التي يعمل من خلالها الحزب لا تدعو إلى التفاؤل حيال قدرته على لعب دور مهم في الإصلاح السياسي للبلاد، فالملك ما زال يحتفظ بصلاحياته الواسعة التي تعيق أي توجه إصلاحي في الحقل السياسي المغربي، انطلاقاً من هيمنته على الحقلين الديني

والسياسي، وكذلك الخوف الذي يعتري أحزاب المعارضة الاشتراكية والعلمانية من قوة الحزب مستقبلاً، والتأثير بالتالي على مصالحها واستمرارها، من حيث قدرته الهائلة على التعبئة، وبالتالي استقطاب شريحة كبيرة من المجتمع المغربي، حيث أن نجاح الحزب يمكن أن يؤدي إلى انضمام باقي الحركات الإسلامية له، فضلاً عن العناصر الجدد التي ستنضم إليه، ما سيشكل تهديداً لوجود الأحزاب الأخرى، ومصالح عناصرها المنتفعين من الأحزاب التي ينضوون تحت لوائها.

كذلك فإن الحركات الإسلامية الأخرى تعيق تقدم الحزب، من خلال توجهين أساسيين: الأول يرفض المشاركة في الانتخابات، ويرفض دعم الحزب، ومثال ذلك حركة العدل والإحسان، التي تستقطب بدورها شريحة كبيرة من الأشخاص ذوي التوجهات الإسلامية، وهذه الأصوات بطبيعة الحال سوف تكون خسارة للحزب بالدرجة الأولى. أما الثاني فإنه يقبل بالمشاركة السياسية، وهذه الحركات تشارك دون التنسيق مع "العدالة والتنمية" لتوحيد الجهود، فتشارك كحركات إسلامية مستقلة عن "العدالة والتنمية"، ما يجعلها تستقطب العديد من الأشخاص، ممن يتعاطفون مع الحركات الإسلامية، وبالتالي ضياع أصوات إضافية على حزب العدالة والتنمية، ومثال هذه الحركات حزب البديل الحضاري، وحزب النهضة، اللذين شاركا في انتخابات العام ٢٠٠٧، فهذه التعددية للحركات الإسلامية تحد من قدرة الحزب على التأثير في الأوضاع بما يتوافق مع مشاريعه ومخططاتها، فضلاً عن أنها تقدم لخصومها أوراقاً إضافية لشل فاعليته، وضرب بعضها ببعضها الآخر.

تعتبر الانتخابات مؤشراً مهماً جداً في بناء النظام الديمقراطي، ولكنها غير كافية لبناء النظام الديمقراطي بمعزل عن العناصر والمكونات الأخرى، التي لا بد من توافرها، مثل وجود المؤسسات الدستورية، التي تمكن الأحزاب من تطبيق برامجها، لتحوز على المصداقية لدى ناخبيها، وليستطيعوا مساءلتها بالتالي، فضلاً عن فصل السلطات، والتداول السلمي على السلطة ... .

استفاد النظام البتريمونيالي الجديد بالمغرب من الانتخابات في تعزيز سلطات الملك التحكيمية بين الفرقاء المتنافسين، ولعب دور الوسيط، كما أتاحت له مرونة عالية في إدارة اللعبة السياسية بنجاح، فالتنافس يتم في مستويات أدنى منه، أما هو فيعمل على إدارة المنافسة السياسية؛ سواء عن طريق القوانين الناظمة أو غيرها.

استغل النظام المشاركة السياسية لحزب العدالة والتنمية من ناحية تعزيز الشرعية التي يرتكز إليها، وتغليفها بطابع حداثوي، ومن ناحية أخرى فقد عزز إستراتيجية التعددية السياسية التي ما انفك يدعو إليها، ويعمل على تشجيعها، وكانت وراء ذلك أهداف تتمثل في تجزئة الأحزاب المعارضة وإضعافها، ليسهل السيطرة عليها ولعب دور المحكم بينها – سياسة فرق تسد.

وأيضاً، فإن تحول "العدالة والتنمية" إلى معارضة من الداخل ساهم في تجزئة الحركة الإسلامية المغربية، واستخدامها كأداة لتدافع عن سياسات الحكومة في مواجهة الحركات الإسلامية الأخرى، وبخاصة الراديكالية منها، ومثال ذلك دفاع الأمين العام السابق سعد الدين العثماني عن مدونة الأسرة، التي لا تتفق في بعضها مع المرجعية الإسلامية للحزب.

إن انخراط "العدالة والتنمية" في العمل السياسي ضمن القواعد التي يرسمها النظام يعمل على دعم شرعية النظام بشرعية ديمقراطية، تسمح له باختيار شركاء يساعدونه على تنفيذ سياسات القصر.

على المستوى الدولي، فإن إجراء انتخابات شفافة ونزيهة، بغض النظر عن درجة ديمقراطيتها، يعكس صورة جيدة للدول والمنظمات التي تدعم التوجهات الديمقراطية، وبخاصة في العالم الثالث، التي تعتبر الانتخابات مؤشراً أساسياً لقياس درجة التطور الديمقراطي، وذلك سيسهل الحصول على المساعدات المادية لاحقاً، وعلى تسهيل الاندماج في الاقتصاد الأوروبي أيضاً.

الحركة الإسلامية المغربية في مستواها الراهن غير قادرة على إنتاج برنامج حزبي عصري ذي مصداقية، قادر على تناول القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تقض مضجع الشعب المغربي، وذلك انطلاقاً من عدم قدرتها على تطبيقه في ظل ملكية تسيطر على كل كبيرة وصغيرة، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

عكست الانتخابات المغربية في الدورات الثلاث القوة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية الإسلامي، حيث تمكن من الاستحواذ على منصب الحزب المعارض الأول والرئيسي داخل البرلمان، وبخاصة أنه لم يشارك في الحكومة حتى الآن.

صحيح أن الحزب يحاول البقاء بعيداً عن احتواء النظام له، ويتعامل بكل حذر معه، حتى لا يحكم سيطرته عليه، ويشل حركته بالتالي، ولكن أيضاً يشتغل في بيئة معقدة، غير مضمونة النتائج، وعلى الرغم من ذلك، فإن المشاركة السياسية للحزب كانت مفيدة جداً له؛ حيث أن العمل السياسي العلني من داخل النظام ساعده على الاستفادة من الأجهزة والمؤسسات والقنوات الشرعية المتوفرة للدولة، ما عزز قدرته على التواصل مع الناس، وإيصال رسالته إلى شريحة أكبر منهم، كذلك استفاد منها في تطوير خطابه وبرنامجه نتيجة الخبرة العملية في الواقع السياسي، بعيداً عن الخبرة النظرية، فتسنى له فرصة اختبار منهجه النظري على أرض الواقع، وبالتالي إصلاح أخطائه. وفي المقابل، فإن بقاءه خارج إطار العمل السياسي –كمعارضة من الخارج– سوف يعرضه دائماً وأبداً إلى القمع والاضطهاد ... من قبل النظام، الذي لا يتوانى عن استخدام القوة المفرطة إن لزم الأمر للحفاظ على بقائه. وانطلاقاً من هذا الفهم، فـ"العدالة والتنمية" يساهم في ضخ جرعات من الإصلاح السياسي داخل النظام، حتى لو كانت بسيطة، وتسير ببطء شديد، النابع من الحذر الشديد، إلا أنها على المدى البعيد يمكن أن تشكل تحولات جوهرية في الإصلاح السياسي.

وفي إطار هذا النمط "المختلط"، الذي يجمع بين التقييد وحرية العمل النسبي أمام المعارضة، يلجأ النظام المغربي، حفاظاً على هذه الوسطية،

إلى استخدام أساليب أخرى لتهدئة المعارضة، ومنع وصول الصراع السياسي إلى نقطة الانفجار، وتتراوح هذه الأساليب بين محاولات الاحتواء والاستقطاب والتحييد، مستخدماً في ذلك أسلوبي الترغيب والترهيب، ومفضلاً الأسلوب الأول على الثاني.

وإذا كان سلوك النظام وإستراتيجياته تجاه المعارضة السياسية الإسلامية ترجع إلى الخصائص والسمات التي يتمتع بها كنظام بتريمونيالي جديد، فإن العوامل الأخرى في تحديد هذه الإستراتيجيات ترجع إلى طبيعة المعارضة السياسية نفسها، وإستراتيجياتها تجاه النظام.

إن ما ناقشته ويغنر (Wegner, 2007) من أن "العدالة والتنمية" قد وصل إلى وضعية (رابح – رابح) مع النظام، قد يبدو غير دقيق؛ فالمكاسب التي حققها الحزب من خلال مشاركته في العمل السياسي، وتحوله إلى معارضة من الداخل، لم تكن بالقدر نفسه الذي تسنى للنظام تحقيقه من خلال مشاركة الحزب، والباحث يستطيع أن يستنتج أن الحزب منذ دخوله في اللعبة الانتخابية يتجنب مجابهة القصر، ويسعى إلى المحافظة على بقائه بالدرجة الأولى، وهو على الرغم منم نجاحه في الانتخابات ما زال تحت سيطرة الملك. فالنظام الملكي المغربي قائم على شخص أمير المؤمنين، الذي يشكل المركز الرئيسي لكل القرارات الإستراتيجية، والذي يحتكر الشرعية الدينية، وانطلاقاً من ذلك، فلا بد أن يكون هناك تنازع للشرعية بينه وبين الحركة الإسلامية –دون أن يصرَّح ذلك علناً– على الرغم من أن الحديث عن شرعية دينية لغير أمير المؤمنين يعتبر كفراً لا يمكن التهاون معه.

كذلك فقد توصلت الدراسة إلى أن نظرية التحول الديمقراطي لا تساعدنا كثيراً في تفسير سلوك هذا النظام، وهذه الاستثنائية في الوطن العربي من التحول الديمقراطي، فالنظام المغربي هو نظام بتريمونيالي جديد، يجمع بين قواعد الحكم التقليدية والحداثوية، وهو لا يسير وفق أيديولوجية ثابتة وواضحة، ويلعب على الانشقاقات الحزبية، حيث يمتاز بالطابع الشخصي للسلطة، والمرونة العالية في أجزائه وفي تعامله مع الأزمات، وبذلك فالنظرية البتريمونيالية الجديدة هي أفضل النظريات التي تفسر سلوك هذا النوع من الأنظمة.

إن نجاح "العدالة والتنمية" في المساهمة في تحقيق تقدم باتجاه التحول الديمقراطي مرتهن بمدى مرونة الحزب، وقدرته على تجنب المواجهة المباشرة مع النظام، التي قد تفضي إلى منع الحزب، وكذلك قدرته على تكييف برنامجه السياسي مع الإطار المرجعي الإسلامي خاصته من جهة، والمتطلبات البراغماتية للعمل السياسي من جهة أخرى.

كذلك، فإن نجاحه متوقف على قدرته باجتذاب شريحة أكبر من المؤيدين والمناصرين، وتدعيم قواعده الشعبية، وهذا يتطلب منه العمل الجاد لكسب باقي أطراف الحركات الإسلامية، وإقناعها بدعمه في توجهه، وتوحيد جهودها للعمل معاً، وليس كحركات وأحزاب منقسمة في الفكر أو العمل. وأخيراً فإن الحزب أيضاً بحاجة إلى كسب التأييد الخارجي والدعم من الدول الديمقراطية، وبخاصة أوروبا، وعليه أن يعمل على ذلك.

هذه الدراسة نهايةً لا تدعي الشمول والكمال، ولكنها خطوة ضمن خطوات من السعي المتواصل عبر العصور للمعرفة وتفسير الأمور، على النحو الصحيح الذي ينبغي أن يتم توضيحها على أساسه، وهي تترك مجالاً للبحث في أسئلة ما زالت بحاجة إلى مزيد من الدرس والتفسير:

كيف يمكن أن يتحول الدعم الخارجي، سواء أكان مادياً أم سياسياً ومعنوياً، من دعم للنظام إلى دعم للقوى المعارضة وبخاصة الإسلامية منها؟ وهل سيساعد ذلك في تحقيق التحول الديمقراطي؟

ما هو تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على التحول الديمقراطي في الأنظمة البتريمونيالية الجديدة؟

ما هي إمكانيات الحزب في الانتقال من الدائرة الثالثة ضمن النخبة إلى الدائرة الثانية، وهل ذلك سيخدم التحول الديمقراطي أم سيعيقه مستقبلاً؟ وكيف؟

المصـادر و المراجــع

المراجع العربية:

١. الوثائق

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨:

http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b001.html

البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية لانتخابات ٢٠٠٢:

http://www.pjd.ma/ar/spip.php?rubrique61

البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية لانتخابات ٢٠٠٧:

http://www.pjd.ma/ar/spip.php?rubrique61

الدستور المغربي ١٩٩٦:

http://www.mcrp.gov.ma/constitution.aspx?Lg=Ar&Cat=9&Rub=35

مدونة الانتخابات للعام ١٩٩٧:

http://blogs-static.maktoob.com/userFiles/a/b/abooba/office/1219191829.pdf

النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية:

http://www.pjd.ma/ar/spip.php?article267

٢. الكتب والأبحاث والمقالات:

أبراش، إبراهيم وآخرون. **الإسلاميون والحكم في البلاد العربية وتركيا**. مراكش: دراسات وبحوث الندوة الفكرية الأولى والمنظمة من طرف مركز الدراسات الدستورية والسياسية بتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، ٢٠٠٦.

إبراهيم، حسنين توفيق. **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

إبراهيم، سعد الدين وآخرون. "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي". **بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ١٩٨٧.

ابن المصطفى، عكاشة. **الإسلاميون في المغرب**. الدار البيضاء: دار طوبقال، ٢٠٠٨.

ابن خلدون. **مقدمة ابن خلدون**. بيروت: دار القلم، ١٩٨١.

ابن شماس، عبد الحكيم. "مستقبل حركات الإسلام السياسي في المغرب". **المستقبل العربي**. ٢٨: ٣٢٥، ٢٠٠٦.

أبو اللوز، عبد الحكيم. "أنماط الانتقال الديمقراطي في دول المغرب العربي". **مجلة الديمقراطية**. ع٢٦: ١٦٥-١٧٢، ٢٠٠٧.

أتركين، محمد. "النظام السياسي المغربي بعد حدث الاستخلاف: وهم «الانتقال الديمقراطي» ووضع «خيبة الأمل»". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع١٧: ٥٥-٧٤، ٢٠٠٨:

http://www.caus.org.lb/Home/index.php.

(ا ف ب). ٢٠٠٠. "تعيينات واسعة للقيادات في أقاليم ومحافظات المغرب". الرباط. (استرجعت بتاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٩).

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-Jan-02/alhadath-3.asp

برادة، يونس. "الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب: قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية"، في أمحمد مالكي وآخرون، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية: ١٨٣-٢١٣، ٢٠٠٤.

ـــــــ. "الملكية والأحزاب في المغرب: مقاربة السياسة الحزبية للملكية". **مجلة فكر ونقد الالكترونية**، ٢٠٠٦: (استرجعت بتاريخ ٣٠/١٠/٢٠٠٧)

http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n65_01berrada.htm

ـــــــ. "الإشكالية الانتخابية في المغرب: مقاربة أسس الحكم وتجاذبات المسار الانتخابي". ٢٠٠٧. اللجنة العربية لحقوق الإنسان: (استرجعت بتاريخ ١٧/١٢/٢٠٠٧).

http://www.achr.nu/art221.htm

بلقزيز، عبد الإله. "إستراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب". **مجلة المستقبل العربي**. ١٧. ٩٢: ١٩٤-٩٩، ١٩٩٥.

بلقزيز، عبد الإله وآخرون. **المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

بلقزيز، عبد الإله. "في تكون المجال السياسي الحديث في المغرب: محاولة في التحقيب". **المستقبل العربي**، ع٢٨٤، ٢٠٠٢.

ـــــــ. "جدليات الصراع والتوافق في المغرب". **المستقبل العربي**. ٢٨. ٣١٨: ١٢٨-١٤٠، ٢٠٠٥.

بورجا، فرانسوا. **الإسلام السياسي صوت الجنوب ؛ قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا**. القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٢.

بوز، أحمد. "الانتخابات المغربية والإصلاح المطلوب". **المجلة العربية للعلوم السياسية**. ع١٧: ٣٩–٥٤، ٢٠٠٨:

http://www.caus.org.lb/Home/index.php

ثابت، أحمد. **التحول الديمقراطي في المغرب**، القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

حماد، مجدي وآخرون. **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

حمزاوي، زين العابدين. "الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب". **المجلة العربية للعلوم السياسية**. ع١٦: ١٠١–١٢٨، ٢٠٠٧:

http://www.caus.org.lb/Home/index.php

حمزاوي، عمرو. **حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها**. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي: ع٩٣، ٢٠٠٨:

http://carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=23677

حنفي، حسن. "من أين تستمد الأحزاب عوامل المقومات الذاتية؟ –أزمة المعارضة العربية"، **جريدة الزمان**. ع١٥٢٤، ٢٠٠٣: (استرجعت بتاريخ ١٣/٩/٢٠٠٨)

http://www.azzaman.com/

الخلفي، مصطفى. "محمد السادس في عام: انفراجة سياسية، واقتصاد ضعيف، وسياسة خارجية متوازنة": (استرجعت بتاريخ ١٠/١١/٢٠٠٧).

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-Aug-2000/qpolitic21.asp

دراج، فيصل وجمال باروت (منسقان). **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**– الجزء الثاني. دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٠.

ديفرجيه، موريس. **الأحزاب السياسية**. بيروت: دار النهار، ١٩٧٧.

الرضواني، محمد. "تشكيل الحكومة في المغرب: المنهجية الديمقراطية والحسابات السياسية". **المجلة العربية للعلوم السياسية**. ع١٧: ٢٧–٣٨، ٢٠٠٨:

http://www.caus.org.lb/Home/index.php

روسو، جان جاك. **في العقد الاجتماعي**. بيروت: دار القلم، ١٩٧٣.

سلامة، غسان. **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسة الانفتاح في العالم العربي الإسلامي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

عاصي، جوني. **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول**. رام الله: **مواطن**؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٦.

عبد الرحيم، حافظ وآخرون. **السيادة والسلطة: الآفاق الوطنية والحدود العالمية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.

عبد الله، إسماعيل صبري وآخرون. **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

العثماني، سعد الدين. حوار مع عمرو حمزاوي. نشرة الاصلاح العربي: مؤسسة كانيغي للسلام الدولي، ٢٠٠٥.

http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=21686

قرنفل، حسن. **المجتمع المدني والنخبة السياسية: إقصاء أم تكامل؟**. الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، ١٩٩٧.

كلاوي، محمد. **المغرب السياسي على مشارف الألفية الثالثة**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٧.

لبيض، عبد الحق (معدّ). "الحركات الإسلامية المغربية وقضايا الحداثة" (ندوة). **مجلة الآداب**. عدد٥/٦: سنة ٥٠، ٢٠٠٢.

لكريني، إدريس. "الانتخابات التشريعية في المغرب (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧): دروس ودلالات". **المستقبل العربي**. ع٣٤٥: ٧٧–٨٩، ٢٠٠٧:

http://www.caus.org.lb/Home/index.php

ـــــــــ. "النخبة السياسية في المغرب؛ أية رهانات؟". ٢٠٠٨: (استرجعت بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٠٨)

http://www.doroob.com/?p=25728

ماضي، عبد الفتاح. "مفهوم «الانتخابات الديمقراطية»". مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، ٢٠٠٧: (استرجعت بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٠٧)

http://www.dctcrs.org/s2634.htm#_ftn3

مالكي، أمحمد وآخرون. **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، ٢٠٠٤.

مالكي، أمحمد. "مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب". **المستقبل العربي**. ٢٩. ٣٣٤: ٩٥-١١٤، ٢٠٠٦.

مصطفى، هالة. **النظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر**. القاهرة: مركز المحروسة، ١٩٩٥.

مقتدر، رشيد. "المشاركة السياسية عند الإسلاميين الإصلاحيين المغاربة: مساهمة لدراسة وتقييم المسار السياسي للإسلاميين بالمغرب". **المستقبل العربي**، ع٣١٤، ٢٠٠٥.

منار، محمد. "القانون الانتخابي بالمغرب بين المشاركة والضبط"، ٢٠٠٧: (استرجعت بتاريخ ١/٣/٢٠٠٩)

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1188043890540&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

منصور، شريف (محرر). **تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي للعام ٢٠٠٤**. مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ٢٠٠٤.

منيسي، احمد وآخرون. **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٤.

مودن، عبد الحي. "التغيير السياسي في المغرب بين أطروحتي الإصلاح والتمويه"، ٢٠٠٧: (استرجعت بتاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٩)

http://www.ribatalkoutoub.ma/spip.php?article34

نصار، وليم. **مأزق الديمقراطية في البتريمونيالية الجديدة: دراسة الحالة الأردنية**. بيرزيت: رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٤.

نوير، عبد السلام. "قضايا التحول الديمقراطي في المغرب"، في احمد منيسي وآخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: ٨٥-١٣٠، ٢٠٠٤.

الهاشمي، محمد. "الانتخابات التشريعية (٢٠٠٧): تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية". **مجلة المستقبل العربي**. ع٦١: ٧٦-٣٤٥، ٢٠٠٧:

http://www.caus.org.lb/Home/index.php

الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

والي، خميس حزام. **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

ووتربوري، جون. **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢.

يعقوب، محمد حافظ. **العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي**. رام الله: مؤسسة مواطن، ١٩٩٧.

المراجع الأجنبية:

Albrecht, Holger (2005). "How Can Opposition Support Authoritarianism? Lessons from Egypt". *Democratization*, 12. 3: 378-397.

Albrecht, Holger and Eva Wegner (2006). "Autocrats and Islamists: Contenders and Containment in Egypt and Morocco". *The Journal of North African Studies*. 11. 2:123-141.

Asseburg, Muriel (2007). *Moderate Islamists as Reform Actors: Conditions and Programmatic Change*. Berlin: German Institute for International and Security Affairs.

Asseburg, Muriel (2008). *Moderate Islamisten als Reformakteure? Rahmenbedingungen und Programmatischer Wandel*. Bonn: Bundeszentrale für politische Bildung.

Baumgarten, Helga (2004). "Neopatrimonial Leaders Facing Uncertain Transitions", in Roger Heacock (ed.), *Political Transition in the Arab World- Part Three: Contemporary Paradigms and Cases*. Birzeit University: (IALIIS): 45-86

Burgat, François (2003). *Face to Face with Political Islam*. London: I.B. Tauris.

Galeano, Edwardo (1983). *Days and Nights of Love and War.* New York and London. Monthly Review Press.

Haddadi, Said (2002). "Two Cheers for Whom? The European Union and Democratization in Morocco". *Democratization*. 9.1: 149-169.

Hamzawy, Amr (2007). *The 2007 Moroccan Parliamentary Elections*: *Results and Implications*. Carnegie Endowment for international peace.

http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=19569. (accessed October 22, 2009).

Heacock, Roger (ed.) (2002). *Political Transition in the Arab World- Part Three: Contemporary Paradigm and Cases*. Birzeit University: (IALIIS).

Heydemann, Steven (2007). "Upgrading Authoritarianism in the Arab World". *The Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution*.

http://www.brookings.edu/papers/2007/10arabworld.aspx. (accessedOctober22, 2009).

Hudson, Michael C. (1977). *Arab Politics: The Search for Legitimacy*. New Haven and London: Yale University Press.

Huntington, Samuel P. (1991). *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. London: University of Oklahoma Press.

_____. (1996). *The Clash of Civilizations and The Remaking of World Order*. New York: Simon and Schuster.

Levitsky, Steven and Lucan A. Way (2002). "The Rise of Competitive Authoritarianism". *Journal of Democracy*. 13. 2: 51-65.

Lust-Okar, Ellene (2007). "The Management of Opposition: Formal Structures of Contestation and Informal Political Manipulation in Egypt, Jordan, and Morocco", In Oliver Schlumberger, *Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Non-Democratic Regimes*. California: Stanford University Press: 39-58.

McClosky H. (1968). "Political Participation". *National Encyclopedia of the Social Sciences*: New York: Collier Macmillan.

McFaul, Michael and Tamara Cofman Wittes (2008). "Morocco's Elections: The Limits of Limited Reforms". *Journal of Democracy*. 19.1: 19-33.

O'Donnell, Guillermo and Philippe C. Schmitter (1986). *Transitions From Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press.

Ottaway, Marina and Meredith Riley (2006). "Morocco: From Top-Down Reform to Democratic Transition?". *Carnegie papers*.

http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=18747#. (accessed October 22, 2009).

Perthes, Volker and others (2004). *Arab Elites: Negotiating the Politics of Change*. London: Lynne Rienner Publishers.

Schlumberger, Oliver (2007). *Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Non-Democratic Regimes*. California: Stanford University Press.

Schmitter, Philippe C. and Terry Lynn Karl (1991). "What Democracy is… and is Not". *Journal of Democracy*. 2.3: 75-88.

Suny, Ronald, Philippe Schmitter, and Javier Santiso (2001). *Political Transitions in the Arab World, Part One: Theoretical Considerations and Inter-regional Parallels*. Birzeit University: GIIS.

Weber, Max (1969). *The Theory of Social and Economic Organization*. New York: Free Press.

Wegner, Eva (2006). "Morocco: PJD Works at Being New and Different". Carnegie Endowment: *Arab Reform Bulletin*. 4.3

www.carnegieendowment.org/files/Wegner.pdf.
(accessed October 22, 2009)

_____. (2007). "Islamist Inclusion and Regime Persistence: The Morocco Win-Win Situation", In Oliver Schlumberger, *Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Nondemocratic Regimes*. California: Stanford University Press: 75-89.

_____. (2008). "Die Partei für Gerechtigkeit und Entwicklung in Marokko. Von Moderierung zu Pragmatismus", In Muriel Asseburg. *Moderate Islamisten als Reformakteure? Rahmenbedingungen und Programmatischer Wandel*. Bonn: Bundeszentrale für politische Bildung: 126-137.

Werenfels, Isabelle (2005). *Between Integration and Repression: Government Responses to Islamism in the Maghreb*. Berlin: German Institute for International and Security Affairs.

http://www.swp-berlin.org/produkte/swp_studie.php?id=5288&PHPSESSID=f0f74 (accessed November 2, 2009).

Zerhouni, Saloua (2004). "Morocco: Reconciling continuity and change", in Volker Perthes and Others, *Arab Elites: Negotiating the Politics of Change*. London: Lynne Rienner Publishers: 61-85.

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث

العَتَبَة في فتح الإبستيم
إسماعيل ناشف

العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية
ليلى فرسخ

مدخل في تاريخ الديموقراطية في اوروبا
عبد الرحمن عبد الغني

النســـاء والقضـــاة والقانـــون: دراسة أنثروبولوجية للمحكمة الشرعية في غزة
نهضة يونس شحادة

نساء على تقاطع طرق: الحركة النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية
إصلاح جاد

في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي
عزمي بشارة

تمكين الأجيال الفلسطينية: التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة
تفيدة جرباوي وخليل نخلة

ءوَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ»: الإسلاميون والديمقراطية
رجا بهلول

فلسطين الى أين؟ تلاشي حل الدولتين (باللغة الإنجليزية)
تحرير جميل هلال

الطبقة الوسطى الفلسطينية، بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة
جميل هلال

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو : دراسة تحليلية نقدية
(طبعة ثانية – مزيدة)
جميل هـلال

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية : إعادة نظر في براديغم التحول
جوني عاصي

من التحرير إلى الدولة : تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٨٨
هلغى باومغرتن

تقاسيم زمّـار الحيّ – مقـالات
فيصـل حـوراني

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (باللغة الانجليزية والعربية)
ساري حنفي وليندا طبر

الحداثة المتقهقرة : طه حسين وأدونيس
فيصل دراج

صفد في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ – ١٩٤٨
مصطفى العباسي
بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية

الجبل ضد البحر
سليم تماري

من يهودية الدولة حتى شارون : دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية
عزمي بشارة

تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)
تحرير : مشتاق خان، جورج جقمان، انج أمندسن

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة
تحرير : وسام رفيدي
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ومعهد ابراهيم ابو لغد ٢٠٠٤

التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات
ماهر الحشوة

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ٢٠٠٠-١٩٦٧
عمر عساف

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الاقصى
مجدي المالكي واخرون

اسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة
خليل نخلة

جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨
فيصل حوراني

القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني
نضال صبري

هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز
ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية
جميل هلال

الحركة الطلابية الفلسطينية: الممارسة والفاعلية
عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية
رجا بهلول

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية
نادر عزت سعيد

المرأة وأسس الديمقراطية
رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو : دراسة تحليلية نقدية
جميل هلال

ما بعد اوسلو : حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)
تحرير : جورج جقمان

ما بعد الازمة : التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية ، وآفاق العمل
وقائع مؤتمر مواطن ٩٨

التحرر ، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث
وقائع مؤتمر مواطن ٩٧

اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي
وقائع مؤتمر مواطن ٩٦

العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي
محمد حافظ يعقوب

رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني
ساري حنفي

مساهمة في نقد المجتمع المدني
عزمي بشارة

حول الخيار الديمقراطي
دراسات نقدية

سلسلة رسائل الماجستير

الإنتخابات والمعارضة في المغرب بين التحول الديمقراطي
واستمرارية النظام السلطوي (١٩٩٧-٢٠٠٧)
نشأت عبد الفتاح

عن النساء والمقاومة : الرواية الاستعمارية
أميرة محمد سِلْمي

التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي: «حماس» نموذجا
بلال الشوبكي

المجتمع المدني «بين الوصفي والمعياري»: تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني
ناديا أبو زاهر

النقد والثورة: دراسة في النقد الاجتماعي عند علي شريعتي
خالد عودة الله

حركة «فتح» والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية
سامر إرشيد

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

أن تكون عربياً في أيامنا
عزمي بشارة

المنهاج الفلسطيني اشكاليات الهوية والمواطنة
عبد الرحيم الشيخ (محررا)

الحريات المتساوية حقوق المرأة بين الديمقراطية – الليبرالية وكتب التربية الإسلامية
وليد سالم وإيمان الرطروط

اليسار والخيار الاشتراكي قراءة في تجارب الماضي، واحتمالات الحاضر
داوود تلحمي

تهافت أحكام العلم في إحكام الإيمان
عزمي بشارة

الديمقراطية والإنتخابات والحالة الفلسطينية
وليم نصار

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني
حسين آغا وأحمد سامح الخالدي

نحو أممية جديدة : قراءة في العولمة/ مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني
علاء محمود العزة وتوفيق شارل حداد

التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية
جميل هلال

الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية
طالب عوض وسميح شبيب

الراهب الكوري . . سَفَر وأشياء أخرى
زكريا محمد

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني : رؤية نقدية
ناجح شاهين

طروحات عن النهضة المعاقة
عزمي بشارة

ديك المنارة
زكريا محمد

لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)
عزمي بشارة

في قضايا الثقافة الفلسطينية
زكريا محمد

ما بعد الاجتياح : في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية
عزمي بشارة

المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين
وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء
تحرير مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية
وقائع مؤتمر مواطن ٩٩

اليسار الفلسطيني : هزيمة الديمقراطية في فلسطين
علي جرادات

الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى
عزمي بشارة

أزمة الحزب السياسي الفلسطيني
وقائع مؤتمر مواطن ٩٥

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
زياد ابو عمرو واخرون

الديمقراطية الفلسطينية
موسى البديري واخرون

المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة
اسامة حلبي واخرون

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل
ربى الحصري واخرون

الدستور الذي نريد
وليم نصـار

سلسلة اوراق بحثية

دراسات اعلامية ٢
تحرير : سميح شبيب

دراسات اعلامية
تحرير : سميح شبيب

الثقافة السياسية الفلسطينية
باسم الزبيدي

العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي
ملتون فيسك

الصحافة الفلسطينية المقرؤة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤
سميح شبيب

التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي
خليل عثامنة

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين
خولة الشخشير

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة
خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الاردن
طالب عوض

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين
محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين
علي الجرباوي

سلسلة التجربة الفلسطينية

أنيس صايغ والمؤسسة الفلسطينية السياسات، الممارسات، الإنتاج
سميح شبيب (محرراً)

انتفاضة الأقصى: حقول الموت
محمد دراغمة

أحلام بالحرية (الطبعة الثانية)
عائشة عودة

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة دراسة مقارنة ١٩٨٨-٢٠٠٤
اياد الرياحي

مغدوشة: قصة الحرب على المخيمات في لبنان
ممدوح نوفل

يوميات المقاومة في مخيم جنين
وليد دقة

أحلام بالحرية
عائشة عودة

الجري الى الهزيمة
فيصل حوراني

أوراق شاهد حرب
زهير الجزائري

البحث عن الدولة
ممدوح نوفل

سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟	المحاسبة والمساءلة
فصل السلطات	الحريات المدنية
سيادة القانون	التعددية والتسامح
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته	الثقافة السياسية
حرية التعبير	العمل النقابي
عملية التشريع	الاعلام والديمقراطية

سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية
رجا بهلول

حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان
رزق شقير

الدولة والديمقراطية
جميل هلال

الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق
منار شوربجي

سيادة القانون
اسامة حلبي

حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية
فاتح عزام

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
حليم بركات

سلسلة تقارير دورية

تطوير قواعد عمل المجلس التشريعي نحو قانون للسلطة التشريعية
إعداد : جهاد حرب اشراف: عزمي الشعيبي

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
جميل هلال، عزمي الشعيبي وآخرون

الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
سناء عبيدات

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم
احمد مجدلاني، طالب عوض